



جامعة القاهرة في عيها المئوية

الأستاذ الدكتور
محمود فوزي المناوي



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية



جامعة القاهرة في عيدها المئوي

جامعة القاهرة
١٩٥٣م

جامعة فؤاد الأول
١٩٤٠م

الجامعة المصرية
١٩٠٨م

الأستاذ الدكتور
محمود فوزي المناوي



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٧

جامعة القاهرة
في عيدها المنوي

وقائع ووثائق وذكريات

الدكتور

محمود فوزي المناوي

أستاذ جراحة أمراض النساء غير المتفرغ

كلية طب قصر العيني - جامعة القاهرة

عضو مجمع اللغة العربية

القاهرة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٧ م - ١٤٢٨ هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناسر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصر والمطوع ٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٢٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناسر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إليها

إلى.. الخالدة أبدا، في مكانها المكين من سويداء القلوب وفي مكانتها الرفيعة فوق جميع الرؤوس.

إلى.. التي وهبتنا كل شيء بكرمها المنقطع النظير ولا نملك لها إلا كلمات الحب الكبير.

إلى.. صاحبة الساحة الرحبة المباركة التي التقى فيها الشرفاء والعظماء، فحققت لهم المجد الباذخ والمكانة المرموقة، فانتتموا إليها وانتمت إليهم، ورفعتهم وارتفعت بهم، رموز العطاء والإخلاص، من أمثال: مصطفى كامل، ومحمد فريد، ومصطفى كامل الغمراوي، وقاسم أمين، وسعد زغلول، الأمير أحمد فؤاد باشا، ومحمد علي، وأحمد لطفي السيد، وعلي إبراهيم، وأنجبت على أيديهم رواد الفكر والعلم والأدب، ممن يفخرون بها وتفخر بهم، الذين رفعوا راية النهضة في مصر، وحملت أفكارهم مشاعلها فانتشرت أضواؤها في ساحات الوطن العربي الكبير، من المحيط إلى الخليج، وكانت لهم مكانتهم العالمية ومن بينهم: طه حسين، وعلي مصطفى مشرفة، وعبد الوهاب مورو، ومحمد مرسى أحمد، وسليمان حزين، وتوفيق الحكيم، وعبد الرازق السنهوري، ووليم سليم حنا، وسهير القلماوي، وشوقي ضيف، ونجيب محفوظ، ومحمود حافظ، وعبد الفتاح القصاص، ومصطفى طلبة، وغيرهم كثيرون.

إلى.. التي وهبت بلادنا آلاف مؤلفة من المبدعين والمجتهدين في كل المجالات، من الأطباء والمهندسين، ونشطاء السياسة وفقهاء القانون، وعلماء الاقتصاد، وخبراء التربية، ورجال التعليم، الذين يجددون شباب مصر جيلا بعد جيل.

إليك يا جامعتنا العتيقة التليدة.

إليك أيتها الأم الرعوم ...

أرجو أن تسمح لي - في يوم عيدك المائة - أن أضع عند قدميك هذه الباقة من الزهور.

محمود المناوى

المحتويات

١٣	أول دعامة في بناء الاستقلال
	الباب الأول
	وقائع وأخبار
١٧	الفصل الأول: مسيرة الجامعة
	- دور الصحافة ومصطفى كامل والشخصيات العامة والمفكرين والأثرياء
٢٠	والأمراء في طرح فكرة الجامعة والتحضير لبداية العمل
٢١	- افتتاح الجامعة
٢١	- مقر الجامعة
٢١	- أول دكتوراه فخرية للرئيس روزفلت
٢٣	- محاضرات نسائية
٢٣	- إنشاء كلية الآداب والفلسفة
٢٣	- مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩١٢م
٢٤	- استقالة الأمير أحمد فؤاد وأسبابها
٢٤	- وقف الأميرة فاطمة إسماعيل علي الجامعة
٢٧	- وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية)
٢٨	- الدكتوراه للشيوخ طه حسين
٢٩	- مشروع الجامعة الكبرى السلطانية
٢٩	- وفاة الدكتور محمد علوي باشا وكيل الجامعة
٣٠	- وفاة الأميرة فاطمة إسماعيل
٣٠	- تسليم الجامعة المصرية لوزارة المعارف
٣٣	- وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية)
٣٤	- المدارس العليا المصرية التي كانت نواة للجامعة المصرية
٣٥	- توسعات وكليات جديدة
٤٢	- فروع جامعة القاهرة
٤٣	- المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص
٤٥	- مكتبة جامعة القاهرة الجديدة

- ٤٧ - امتداد جامعة القاهرة وتوسعات المستقبل
- ٤٨ - حفائر الجامعة
- ٥٣ - متاحف الجامعة بكلية الآثار
- ٥٦ - متاحف الجامعة بقصر العيني
- ٥٩ - متاحف الجامعة بكلية العلوم
- ٦١ .الفصل الثاني: الجامعة المصرية والمجتمع
- ٦٢ - سعد زغلول والجامعة
- ٦٦ - المرأة والجامعة
- ٧٠ - طلاب الجامعة والحركات الوطنية
- ٧٣ - لمحات عن استقلال الجامعة
- ٧٥ - طلبة الجامعة ومشروع القرش
- ٧٦ - وقفيات لصالح الجامعة
- ٧٧ - دور الجامعة في تأسيس الجامعات المصرية والعربية
- ٨٠ - الجامعة ومجمع الخالدين
- ٨٣ .الفصل الثالث: رؤساء الجامعة في مئة عام

الباب الثاني

وثائق وأشعار

- ١٠١ .الفصل الأول: الوثائق التاريخية للجامعة المصرية
- ١٠٢ - الجلسة التاريخية الأولى لتأسيس مشروع الجامعة المصرية، ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م
- ١٠٣ - الجلسة التاريخية الثانية لتأسيس الجامعة المصرية (الأهلية)، ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م
- ١٠٤ - بيان "الدعوة لمشروع الجامعة"
- ١٠٧ - أقوال الصحف في الدعوة لإنشاء الجامعة
- ١١٣ - بيان "الغرض من إنشاء الجامعة"
- ١١٧ - لائحة الإجراءات الداخلية للجامعة ١٩٠٧م
- ١١٩ - جمعية مصرية لإنشاء وإدارة الجامعة والنظامنة
- ١٢٢ - وقائع حفل افتتاح الجامعة المصرية (الأهلية) في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م

- الإرساليات العلمية للجامعة المصرية (الأهلية) ١٢٦
- كلمة الأمير أحمد فؤاد باشا في الاجتماع التاريخي في سراي حسن زايد بك بالمنوفية ١٢٨
أبريل سنة ١٩٠٨م
- إنشاء كلية الآداب والفلسفة ١٩١٠م-١٩١١م ١٢٩
- من بيان ألقاه دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة المصرية في ١٥ من مارس ١٩١١م سنة ١٩١١م ١٣٣
- تقرير الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة عن الدعاية للجامعة المصرية في أوروبا ١٩١٢م ١٣٦
- المسكوكات القديمة "من تقرير الأمير أحمد فؤاد" ١٣٩
- مجوهرات الأميرة فاطمة إسماعيل ١٤١
- وقائع وضع حجر الأساس للجامعة المصرية الأهلية ٣١ من مارس ١٩١٤م ١٤٤
- مشروع إنشاء جامعة أميرية - مذكرة عدلي يكن باشا في ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٧م ١٤٨
- وقائع حفل تأبين الأميرة فاطمة إسماعيل ١٥٣
- عريضة مجلس الجامعة لجلالة الملك فؤاد الأول في ٧ من يوليو سنة ١٩٢٢م ١٦٢
- قرار تسليم الجامعة المصرية للحكومة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م ١٦٨
- مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية (الحكومية) وتنظيمها في ١١ من مارس ١٩٢٥م سنة ١٩٢٥م ١٧١
- مرسوم بقانون وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية) في ٧ من فبراير ١٩٢٨م سنة ١٩٢٨م ١٧٦
- مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥ بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة ١٨٢
الزراعة ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية
- بيان بالشهادات الشرفية التي منحت للملك فؤاد الأول ١٨٤
- المكتبة المركزية ١٨٤
- حجرة الأمير أحمد فؤاد التذكارية بالمكتبة المركزية ١٨٥
- المدينة الجامعية ١٩١
- أرقام لها دلالات ١٩٣
- مرتبات هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول ١٩٥
- المجلس الأعلى للجامعات -
- توصيات لجنة إصلاح التعليم برئاسة صاحب الدولة علي باشا ماهر رئيس الوزراء ١٩٨

في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣م

- كلمة الرئيس محمد حسني مبارك في الاحتفال بالعيد الماسي لجامعة القاهرة في ٢٠٠
- ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣م

٢٠٥ .الفصل الثاني: الجامعة والحياة الأدبية:

- الشاعر حافظ إبراهيم: الحث على معاضدة مشروع الجامعة ١٩ من مارس سنة ١٩٠٧م ٢٠٦
- الشاعر حافظ إبراهيم: في الحث على معاضدة مشروع الجامعة ٨ من مايو سنة ١٩٠٨م ٢٠٧
- الشاعر حافظ إبراهيم: صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني ضد خطبة الرئيس روزفلت ٢٠٩
- في الجامعة المصرية
- الشاعر أحمد شوقي بك: قصيدة في حفل وضع حجر الأساس للجامعة المصرية في ٢١٠
- ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م
- الشاعر أحمد شوقي بك: رثاء الأميرة فاطمة إسماعيل في حفل تأبينها، ٣١ من ٢١١
- ديسمبر سنة ١٩٢٠م
- الشاعر أحمد شوقي بك: قصيدة "قف حي شبان الحمى" نظمها في الشبان المصريين ٢١٣
- الذين يطلبون العلم في أوربا.
- الشاعر أحمد شوقي بك: شهداء العلم والغربة سنة ١٩٢٠م ٢١٤
- الشاعر أحمد شوقي بك: في حفل الجامعة المصرية (الحكومية) سنة ١٩٢٨م ٢١٦
- الشاعر أحمد شوقي بك: قصيدة "فتية الوادي عرفنا صوتكم" يخاطب بها شباب مصر ٢١٨
- الذين نهضوا بمشروع القرش سنة ١٩٣٢م
- الشاعر علي الجارم بك: في حفل افتتاح الجامعة المصرية (الحكومية) سنة ١٩٣٢م ٢٢٠

الباب الثالث

٢٢٣ ذكرياتي مع رؤساء الجامعة

الباب الرابع

٣٧٥ الصور والوثائق المصورة

٣٨٢ .خاتمة

٣٨٥ .المصادر والمراجع

أول دعامة في بناء الاستقلال:

إن تاريخ إنشاء الجامعة المصرية فصل أساسي في تاريخ مصر الحديثة، ومهما كتبنا فما هي إلا لمحات عابرة لجامعة عامرة، وخير تقديم لمئوية الجامعة المصرية ما كتبه شيخ المؤرخين المصريين الأستاذ محمد شفيق غربال بك في سبتمبر سنة ١٩٤٩م: "إن العبرة في تأريخ الجامعات أن ينوه المؤرخ بالحركات التي نشأت الجامعات استجابة لها، فكانت الجامعات من جهة ثمرة من ثمرات اتجاه جديد من اتجاهات العقل، وكانت من جهة أخرى عاملاً - أو قل العامل الأساسي - لدعم ذلك الاتجاه، فمن الجامعات ما نشأ ثمرة لخدمة التوفيق بين النصرانية والأرسطاطاليسية، أو تأمين الإصلاح الديني البروتستانتي أو الكاثوليكي، أو نتيجة الاهتمام بدراسة الشرائع الرومانية، أو القانون الكنسي، أو الطب نقلاً عن العرب، أو الدراسات الإنسانية التي أثمرتها النهضة الأوروبية، أو العلوم الطبيعية، كما في النهضة الحديثة، وهكذا.. وقد عرفنا في تاريخنا الإسلامي نشأة الجامعات لدعم مذهب ديني، كالأزهر الفاطمي، وكمدارس الأيوبيين، أو لتطبيق مناهج علمية جديدة، كما هي الحال في المدارس التي أنشأها نظام الملك ببغداد وغيرها، وليس معنى ما ذهبنا إليه، أن الجامعات تبقى على ما نشأت عليه، فشتان بين جامعة باريس في القرن الثالث عشر، وجامعة باريس في القرن العشرين. وإن هذا التطور لهو في ذاته مما يضيف إلى شئون تاريخ الجامعات ما يجعله حقيقة أروع فصول التاريخ الإنساني".

"وإذا قسنا الأمور بهذا المقياس، أيقن لنا أن نؤرخ نشأة الجامعة المصرية؟ والجواب نعم قاطعة. فإنشاؤها كان ثورة على نظام فرض على المصريين فرضاً، على نظام قضى عليهم بأن لا حق لهم في طلب العلم، إلا مغتربين عن بلادهم، وحكم بأن أبواباً من المعرفة يجب أن تظل موصدة في هذه البلاد، ورسم بأن هناك مستوى مقدراً من العلوم يجب ألا يتجاوزوه، فهم ليسوا كسائر الناس، وليسوا ببلادهم كسائر البلاد، بل هم دون ما كان عليه آباؤهم الأقربون، وهذا النظام المفروض جزء في الواقع من العبودية المفروضة عليهم فرضاً. وكان إنشاء الجامعة المصرية، أول ضربة وجهت لتقويضه، وأول حجر في بناء الاستقلال".

"ويكتب المصريون في تاريخ الحركة الاستقلالية، ويبدءونها بالثورة في سنة ١٩١٩م، وهم في هذا يغفلون عن مبدئها الحقيقي: إنشاء الجامعة، وينوهون بما قدمه الزعماء المصريون للحركة الاستقلالية، وينسون أن بدء جهادهم للاستقلال كان إنشاء الجامعة المصرية".

إنني أدعو أبناءنا من المصريين في الجامعة وخارجها أن يتدبروا جهاد جيل الرواد الذين أنشأوا الجامعة المصرية، وأن يذكروهم بالشكر والتقدير والدعاء على ما قدموه لبلادهم وأبنائهم وأحفادهم، إن هذا

العمل رسالة حب وتقدير ووفاء لقادة الفكر والمواطنين الشرفاء والأساتذة الأجلاء في العيد المنوي للجامعة المصرية، فلا حاصر لأمة تجهل ماضي أسلافها، ولا مستقبل لشعب ينكر فضل علمائه وفضائل أبنائه.

نهرى

الباب الأول

وقائع وأخبار

- مسيرة الجامعة
- الجامعة المصرية والمجتمع
- رؤساء الجامعة في مائة عام

الفصل الأول

مسيرة الجامعة

أدت الصحافة المصرية دوراً مهماً في طرح فكرة الجامعة، ففي أول فبراير عام ١٩٠٠م اقترحت الهلال إنشاء كلية لتتقيف الشبان المصريين في بلادهم بدلاً من إرسالهم إلى أوروبا، كما طالبت بتشكيل لجنة يرأسها أحد رجال الأمة المشهورين بالغيرة على الوطن للسعي في الاكتتاب لهذا المشروع.

وتبنى مصطفى كامل باشا هذه الفكرة وكان أول من نادي بإنشاء جامعة مصرية، وكتب في جريدة اللواء في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٤م "مما لا يرتاب فيه إنسان أن الأمة المصرية أدركت في هذا الزمان حقيقة المركز الذي يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها في مسألة التعليم وتأسيس دور العلم يانعة بأموالهم ومجهوداتهم، ولكن قد آن لهم أن يفكروا في الوقت الحاضر في سبيل عمل جديد، تكون الأمة في أشد الحاجة إليه ألا وهو إنشاء كلية للأمة بأموال الأمة" .. ثم قال: إنه يرفع شأن الأمة، ويعد لها رجالاً كباراً أقوياء، ذوى مدارك واسعة وإحساسات عالية، يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم".

وفي ٨ من يناير سنة ١٩٠٥م اقترح الزعيم مصطفى كامل أن تسمى الجامعة "كلية محمد علي" بمناسبة مرور مئة سنة ميلادية على تولي محمد علي الكبير عرش مصر. ولشدة اهتمام مصطفى كامل بموضوع إنشاء الجامعة أرسل ثلاث خطابات إلى الصحيفة الفرنسية "جوليت آدمز" موضحاً لها أهمية المشروع بالنسبة للمصريين، وأنه سيواصل السعي حتى يستنهض همم أولى الأمر والأغنياء للمساهمة فيه.

وقد أيد بعض الأمراء المشروع وبوجه خاص الأمير "حيدر فاضل"، وجمعت اكتتابات بلغت ثمانية آلاف جنيه، ولكن تعثر المشروع لعدم تأييد الخديو والحكومة المصرية والمعتمد البريطاني له، بل شجعوا فكرة إنشاء الكتاتيب تفضيلاً على إنشاء الجامعة.

وتحمس الشيخ محمد عبده وأحمد المنشاوي باشا لفكرة إنشاء الجامعة المصرية، واقترح الأخير إنشاءها في أرض يملكها في "باسوس وأبي الغيط" على أن ينقل الأساتذة يومياً من القاهرة وإليها على مركب بخاري. ولكن الفكرة خمدت بعد وفاة المنشاوي باشا ثم الشيخ محمد عبده.

وفي ٢٤ من سبتمبر ١٩٠٦م أرسل مصطفى كامل خطاباً إلى محمد فريد يقترح فيه الدعوة إلى اكتتاب عام لتأسيس الجامعة بدلاً من الاحتفال بعودته من فرنسا جاء فيه: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها

للوطن العزيز والأمة المصرية هي أن تقدم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء"، وقال "إن الكلية هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً لتشييده، وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام حتى أضع حجراً فيه مع الحملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد". ثم قال "فلتتس الأحزاب انقساماتها، ولينس الصحفيون خصوماتهم، ولتلق الأحقاد في هوة لا يسمع فيها لغو ولا دوى، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عظيم".

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٠٦م، أرسل حضرة صاحب العزة مصطفى كامل الغمراوي بك إلى الصحف نداء يدعو فيه إلى إنشاء الجامعة وقرن ندائه بمبلغ خمسمائة جنيه. وجاء في ندائه "كثر بحث الجرائد في الزمن الأخير في ارتقاء المعارف في مصر، والمعارف والعلوم كما يعلم الناس، حياة الأمة وركن رقيها وتقدمها" ثم كتب يقول "هل يعتقد الناس أن الوطنية تقوم بشقشة اللسان أو ببذل النفس والنفس في سبيل الوطن، وترقيته بالطرق التي تفيد ولا تضر، وإنه من العار على مصر أن تقف وغيرها من الأمم يتقدم وأن يكتفي أبنائها بالشكوى والتحسر على الأقدار، بينما الشكوى يجب أن تكون من قلة وطنية الأغنياء، وبخلهم على الأعمال الكبيرة التي ترتقي بالوطن مثل مشروع الجامعة". كما أقترح أن تكون الجامعة لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم حتى تقوم الألفة بينهم، وأن تقام الجامعة على شاطئ النيل في أجمل بقاع مصر، وأن تكون بها حديقة من أجمل الحدائق، وأن يكتب على الأقل ألف من سكان مصر بمبلغ مائة جنيه على الأقل، وقد لبى دعوته سعد زغلول بك، وقرر تبني المشروع وتبرع له بمبلغ مئة جنيه، وعقد الاجتماع الأول في داره في الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة الموافق ٢١ من أكتوبر ١٩٠٦م، وحضره عدد كبير من الشخصيات العامة والمفكرين والأثرياء منهم: قاسم أمين بك، حنفي ناصف بك، محمد فريد بك، على فهمي بك، حسن سعيد بك، زكريا نامق أفندي، الشيخ عبد العزيز جاويش، أحمد رمزي بك، حسن مجوم بك، حسين السيوفي باشا، محمد عثمان أباطة بك، محمد راسم بك، حسن أبو حسين بك، محمود الشيشيني بك، محمد يوسف بك، حنفي ناجي بك، محمد هاشم بك ... وقد بلغت المبالغ التي اكتبوا بها ٤٤٨٥ جنيهاً، وقرروا انتخاب لجنة تحضيرية من حضرات سعد زغلول بك وكيلاً، وقاسم أمين بك سكرتيراً، وحسن سعيد بك أميناً للصندوق، ومصطفى كامل الغمراوي ومحمد عثمان أباطة ومحمد راسم وحسن مجوم وحسن الفيومي وأخنوخ فانوس وزكريا نامق ومحمود الشيشيني أعضاء، وأجل انتخاب الرئيس لحين شغله بأحد أعضاء أفراد العائلة المالكة.

وقد أذاعوا منشوراً جاء فيه: "إن المقصود هو إنشاء مدرسة علوم وآداب لكل طالب مهما كان جنسه ودينه بدون مداخله في السياسة، وستلقي في هذه الجامعة دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنير عقول الطلاب وتربي ملكاتهم وتهذب عواطفهم"، وقرروا أن تسمى هذه الجامعة باسم "الجامعة المصرية". ولم يشترك مصطفى كامل في اللجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة بالرغم من أنه الذي تبني فكرة المشروع وتحمس له في أول الأمر، ذلك أن مصطفى كامل كان على خلاف مع الخديو عباس في ذلك الوقت وخشيت اللجنة من أن اشتراكه قد يتسبب في تعثر المشروع، فضلاً عن أنه كان مشغولاً بتوضيح حقوق مصر أمام الرأي العام العالمي والمطالبة بجلاء الاحتلال عن أرض الوطن. وبذل قاسم أمين جهوداً متواصلة لإنجاح مشروع الجامعة وشكل لجاناً قومية للدعاية للمشروع وأيدت الصحف فكرة إنشاء الجامعة، وتحمس الشاعر حافظ إبراهيم وألقى قصيدة في حفل دار التمثيل العربي في ١٩ من مارس ١٩٠٧م الذي خصص لإيراده لمشروع الجامعة المصرية جاء فيها:

فما لكم أيها الأقباط جامعة إلا بجامعة موصولة السبب
قد قام (سعد) بها حيناً وأسلمها إلى (أمين) فلم يحجم ولم يهب
فعاونوه يعاونكم على عمل فيه الفخار وما ترجون من أرب
وقال أيضاً في قصيدة أخرى ألقاها في تياترو بريتانيا في ٨ من مايو ١٩٠٨م:

حياكم الله أحيوا العلم والأدب إن تنشروا العلم ينشر فيكم العربا
ولا حياة لكم إلا بجامعة تكون أما لطلاب العلا وأبا

قابل قاسم أمين الخديو وعرض عليه رعاية مشروع الجامعة، لكن الخديو اعتذر لإحساسه بعدم رضا الإنجليز عن وجوده في رعاية مشروع الجامعة ومحاولته الابتعاد عن التبعات المادية التي تحتاج إليها الجامعة. "وبدأت نغمة جديدة في التثبيط مما اضطر جريدة الظاهر إلى أن تكتب "كيف نتناول إلى المطالبة بمجلس نيابي يناقش الحكومة الحساب ويكون عنواناً للأمة، ونحن غير قادرين على تأسيس جامعة يخرج فيها رجال العلم والإدارة الذين يقودون نهضة مصر". وأصاب المشروع الركود على أثر تعيين سعد باشا وزيراً للمعارف في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م وانسحابه من اللجنة.

وفي جلسة ١٩ من يناير ١٩٠٧م أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته، وأن يكون ولي عهده رئيس شرف لها، كما أبلغها في جلسة ٢٢ من ديسمبر ١٩٠٧م أن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد.

وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨م انتخب سمو الأمير أحمد فؤاد رئيساً للمشروع وأطلقوا عليه اسم "الجامعة المصرية"، وأذاع سموه بياناً عن فائدة المشروع وأغراضه جاء فيه: "قد حان الوقت التي تقضي فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضنة في نفس القاهرة".

وفي ٢٤ من مارس ١٩٠٨م، اجتمعت اللجنة بسراي الأمير أحمد فؤاد وتناقشت في وسائل إنجاز مهمتها وخروج فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ. ودبت الروح في المشروع وتغير موقف الحكومة، فمنحت الجامعة إعانة سنوية قدرها ألفان من الجنيهات كما منحتها الأوقاف خمسة آلاف جنيه لكل عام، ووصلت حصيلة التبرعات إلى ٢٦,٧٢٨ جنيهاً. وأوقف حسن بك زايد خمسين فدانا من أطيانه (في عزبة سراي منوفية) للمشروع، وكذلك أوقف مصطفى الغمراوي بك وأحمد بك الشريف عدداً من الأطيان حتى بلغت الأطيان الموقوفة ٥٤٩ فدانا. كما تبرع سيف الله باشا يسري بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه، والدكتور محمد علوي باشا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وسعد بك كارم بمبلغ ٢٠٠ جنيه، والبابا كيرولس الخامس بطريرك الأقباط الأرثوذكس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

"وعلى الرغم من مساعدات الحكومة للجامعة فقد أكد الأمير أحمد فؤاد على أن الجامعة ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة". واتفق على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد.

التحضير لبداية العمل بالجامعة:

قررت الجامعة المصرية البدء بعملين، الأول البعثات والثاني التدريس، والغرض من البعثات إعداد عدد من الطلبة ليكونوا أساتذة المستقبل وقررت أن يكون عددهم عشرة، منهم خمسة لتلقي العلوم الطبيعية وخمسة لتلقي الآداب الإنسانية يوفدون إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا.

وأقبل على حضور دروس الجامعة خليط من تلاميذ المدارس (٢٥٨ طالباً) وموظفي الحكومة (٢٤٣ طالباً) والمقيدين بالمدارس (٦٩ طالباً) وطلاب الأزهر (٤٢ طالباً) ورجال القضاء (١٩ طالباً)، وصحافيين (١٥ طالباً) وتجار (١٨ طالباً) وعدد من كبار موظفي الدولة وضباط الجيش والبحرية.

وفي مايو سنة ١٩٠٨م توفي قاسم بك أمين وقد رثاه سمو الأمير أحمد فؤاد باشا بقوله: "إن الجامعة قد خسرت خسارة فادحة، لا تعوض في زمن قريب، لأنه كان أفاضل فتيان مصر الذين يعتمد عليهم في إنجاح مثل هذا المشروع الجليل، إن أفكاره الرشيدة التي بثها بين الجمهور، وأعماله المفيدة التي قام بها في حياته القصيرة، ستبقى قدوة صالحة للعاملين على خير هذه الأمة والمتفانين في تطويرها، إن

المهمة التي بذلها أول شهيد في سبيل الجامعة المصرية، لرفع منار العلم في وادي النيل، لا تتقضي بانقضاء أنفاسه الطيبات، بل يكون لمصر بفضل الله، وبفضل الجامعة إن شاء الله، كثيرون من أمثال المرحوم قاسم أمين بك....".

وتقرر أن يعين سعادة عبد الخالق ثروت باشا في عضوية اللجنة خلفا للمرحوم قاسم أمين. كما تقرر أن يكون أحمد زكي بك سكرتيراً للجامعة وأن يدرس تاريخ التمدن الإسلامي، وتقرر أن يدرس أحمد بك كامل تاريخ الشرق القديم. كما تقرر أن تكون أوقات التدريس من الساعة الخامسة إلى الثامنة مساءً، وكل حصّة ساعة وربع. ويقبل فيها خريجو المدارس العالية وطلبة الأزهر ودار العلوم والقضاء الشرعي، ورسم الدخول إلى قاعات الدروس سنوياً ٤٠ قرشاً للطلاب، و١٠٠ قرش لغير الطلبة (الأهرام ٤ من مايو سنة ١٩٠٨م).

وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين على قانون الجامعة. وفي الأول من يونيو ١٩٠٨م قرر مجلس إدارة المشروع إرسال خطاب إلى رئيس النظار وناظر الداخلية موضحاً فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها، ورد ناظر الداخلية بالموافقة على هذا العمل الجليل ذي المنفعة العمومية.

افتتاح الجامعة المصرية:

وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م وفي حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين افتتحت الجامعة المصرية رسمياً. وقد حضر الحفل الخديو وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل الأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية، وكان من خطباء الحفل: الخديو عباس حلمي الثاني، الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة، عبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكي.

مقر الجامعة:

تنازلت الحكومة للجنة الجامعة المصرية عن الدور الأسفل في المكتبة الخديوية لتبدأ فيه دروس الجامعة في أول الموسم بعد حضور الأساتذة الذين يختارهم جناب مسيو ماسبيرو مدير الأنتيكخانة المصرية، وسعادة ارتين باشا من فرنسا وإنكلترا. ثم كانت أول دار للجامعة سراي جانا كليس (الجامعة الأمريكية الآن في ميدان التحرير) بإيجار سنوي ٣٥٠ جنيهاً أخذ يزداد إلى أن وصل إلى ٧٢٠ جنيهاً سنوياً، وهو ما لم تستطع ميزانية الجامعة تحمله، ولما لم تستطع دفع الإيجار انتقلت إلى دار محمد صدقي

باشا بميدان الفلكي عام ١٩١٥م بإيجار سنوي قدره ٢٥٠ جنيه في السنة الأولى، و ٣٠٠ جنيه في السنة الثانية، وصلت إلى مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا عام ١٩١٩م وظلت الجامعة في سراي محمد صدقي باشا حتى انتقلت إلى سراي الزعفران بعد تحويلها إلى جامعة حكومية وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم بناء صرح الجامعة المصرية الحكومية بالجيزة.

وتقرر أن يسافر أعضاء البعثة في ١١ من سبتمبر ١٩٠٨م ويقابلهم في باريس دولة البرنس فؤاد باشا، رئيس الجامعة، وتعد لهم الأماكن اللائقة لنزولهم. ونشرت الأهرام في عددها المؤرخ ٣٠ من مايو ١٩٠٩م أسماء المرشحين لإرسالية الجامعة، ومن بينهم: محمد حسن، ومحمد صادق جوهر لدراسة العلوم الرياضية بجامعة كمبردج، وتوفيق سيدهم لدراسة الطبعة بلندن، وسيد كامل لدراسة التاريخ واللغة بالسوربون، ومحمد توفيق الساوي لدراسة الآداب بالسوربون، ومحمود عزمي لدراسة العلوم السياسية والقانونية بالسوربون، ومحمود فهمي لدراسة الفلسفة بنفس الجامعة، وحسن فؤاد الديواني لدراسة علم وظائف الأعضاء بجامعة ليون بفرنسا، ومحمود ولي الدين لدراسة التاريخ الطبيعي بجامعة ليون، ومحمد كمال لدراسة الطب الشرعي، وحسن كامل الشيشيني ومراد محسن ومحمد كامل حسين وعبد الحميد بدوي ومنصور فهمي.

وخطب أحمد زكي باشا في حفلة التكريم التي أقيمت بالإسكندرية لأعضاء البعثة خاطب فيها الطلبة المسافرين بقوله:

"يا ذخيرة الوطن يا أمل المستقبل، تودعكم مصر بقلب حنون خفوق، يشيعكم بنو مصر ويعلقون بكم الآمال، تزفكم الجامعة إلى أوربا، وهي ترتجي منكم أن تكونوا أساتذة المستقبل، فهل أنتم فاعلون؟ أما نحن فإننا منتظرون".

أول دكتوراه فخرية:

في مارس سنة ١٩١٠م وافق الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على قبول دعوة الجامعة، فألقى خطبة فيها، ومنحته الجامعة أول دكتوراه فخرية. وألقى خطبة قوبلت بعدم الارتياح من معظم الأوساط خصوصا وأنه عارض حركة المطالبة بالدستور في مصر. وقال "إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقيه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي، بإعطائه دستوراً على ورق، لأن تربية الأمة لتصبح أهلاً لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة، بل هي مسألة أجيال متتابة، إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستوراً على الورق، وبخاصة إذا كان مفتتحاً بعبارات

فخمة، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتي، مع أن شيئاً من ذلك لا يكون بتاتاً، وجاءت خطبته تأييداً واضحاً لسياسة الاستعمار البريطاني، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه وقامت مظاهرات الاحتجاج حول فندق شبرد، ولما وصل الإسكندرية ليستقل الباخرة قبل في المحطة بمظاهرة كبيرة، نودي فيها بسقوطه.

محاضرات نسائية في الجامعة:

ورأت الجامعة أن تكون هناك محاضرات خاصة بالسيدات، حيث رأى رئيس الجامعة ضرورة أن تأخذ الجامعة بيد المرأة المصرية وتساعدتها على الارتقاء بنفسها علمياً وأدبياً. وكثر إقبال السيدات على سماع محاضرات الجامعة، ونشرت الأهرام في ٨ من يناير سنة ١٩١٠م:

"أحدثت المحاضرات النسائية التي تلقىها الأستاذة لوكو فريز في الجامعة المصرية دوراً خطيراً في منازل المتعلقات وبين السيدات والعقائل الكريمات، ونذكر فضل الأميرات الجليلات اللاتي كن في مقدمة المنشطات لهذه الدروس وبالثناء على العقائل المتعلقات للإقبال على محاضرات الأستاذة، وكان موضوع محاضراتها "المرأة في جميع أدوار التاريخ". وقد أثار القسم النسائي حفيظة بعض المتزمتين فكانوا يتجمعون أمام الجامعة للتحرش بالنساء ومنعهن من الحضور لمنافاة ذلك للآداب العامة من وجهة نظرهم، وما لبثت الجامعة أن أوقفت الدراسة بهذا القسم عام ١٩١٢م".

إنشاء كلية الآداب والفلسفة:

وقررت الجامعة في عام ١٩١١م إيجاد نظام مشابه لما هو متبع في الجامعات الأوروبية فأنشأت كلية الآداب والفلسفة، واشترطت على من يرغب في دخولها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أخرى أجنبية، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة.

وجاء في المادة الأولى من لائحة قسم الآداب أن الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية، وترقيتها في الأمة، بتنظيم دروس في الآداب والتاريخ وعلم أصول اللغات والفلسفة وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorate" التي يعطيهم إياها القسم في هذه العلوم.

مجلس إدارة الجامعة عام ١٩١٢م:

قررت هيئة الجامعة إبقاء العدد الذي يتكون منه مجلس الإدارة الجديد كسابقه أي خمسة عشر عضواً وألا يشترط أن يكون العضو مقيماً بالقاهرة، وأن يقبل على سبيل الاستثناء بعض أعضاء أجنبية

بمجلس الإدارة، وأسفرت الانتخابات السرية عن أن يتكون مجلس الإدارة من: دولة الأمير يوسف كمال، وحضرات أصحاب السعادة والعزة حسين رشدي باشا، عبد الخالق ثروت باشا، الدكتور محمد علوي باشا، إسماعيل صدقي باشا، عبد الله وهبي باشا، جناب مسيو ماسبيرو، حسن سعيد بك، مرقس حنا بك، أحمد شفيق باشا، علي بهجت بك، عزيز عزت باشا، يعقوب أرتين باشا، إبراهيم نجيب باشا، علي ذو الفقار باشا. وبعد إجراء الانتخابات وقف سمو الأمير أحمد فؤاد باشا وألقى كلمة هنا فيها الأعضاء جاء فيها: "المأمول من حضرات الأعضاء الذين تألف منهم مجلس الإدارة الجديد ألا يدخروا وسعا في الدعوة إلى هذا".

استقالة الأمير فؤاد وأسبابها:

واجترأ بعض ذوي الأهواء على انتقاد الأمير العميد، وقامت صحيفة الأهرام تسخر - في عددها الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٩١٢م - من الانتقادات الواهية التي كانت بعض الصحف المغرضة وبعض الجهات الرسمية توجهها إلى الأمير حيث قالت:

"لا شك عندنا في أن الجمهور العاقل يقدر جهد الأمير حق قدره، ويشكره على عنايته وأفضاله وجده، لأن الأمير فؤاد لم يدخر في سبيل الجامعة وسعا ولم يرضن بمال أو راحة أو عناية، فالذين يرون العمل حتى الآن ناقصا لم يبلغ درجة الكمال التي يتوق إليها الجميع - وفي مقدمتهم دولة الأمير ذاته - هم الذين يريدون أن يولد الطفل رجلاً، وأن تصير الحبة التي زرعت في الصباح شجرة في المساء".

وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩١٣م وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير أحمد فؤاد، وجاء في كتاب استقالة الأمير: "أؤكد لكم بأني ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة التي كنت أود أن أشركها حياتي وأراها في أعلى درجات النجاح وأفخر بريقها وتقدمها، ولكن لما لم يكن لدى من الوقت ما يسمح لي بتحقيق أمنيّتي رأيت من الواجب على أن أقدم على الاستقالة من رئاستها". وقد رشح الأمير يوسف كمال رئيساً بعد البرنس فؤاد، فاعتذر أيضاً وانتخب لرئاستها حسين رشدي باشا.

وقف الأميرة فاطمة إسماعيل على الجامعة:

أحاط الدكتور محمد علوي باشا (طبيب الأميرة فاطمة إسماعيل) مجلس إدارة الجامعة المصرية في ١٧ من يونيو سنة ١٩١٣م علماً بأن الأميرة فاطمة إسماعيل تنوي عمل وقفية، وأنه أقنعها بتخصيص

جزء من هذه الوقفية للجامعة. وقرر مجلس الجامعة إفاد كل من عبد الخالق ثروت باشا والدكتور محمد علوي باشا وعلي ذو الفقار باشا وعبد الله وهبي باشا لمقابلة الأميرة فاطمة إسماعيل للسعي لتخصيص جزء من الوقفية للجامعة، وقد ذكر الدكتور محمد علوي باشا في تقريره السري أنه أمضى يوم الخميس ٣ من يوليو سنة ١٩١٣م حتى منتصف الليل في تببيض وثيقة الوقف حتى تعتمدها الأميرة قبل سفرها الذي كان مقرراً له يوم الجمعة ٤ من يوليو سنة ١٩١٣م وتمكن من الحصول على الوثيقة قبل سفرها.

"البرنسيصة فاطمة هانم إسماعيل تبني الجامعة المصرية بمالها وتوقف ٦٦١ فداناً للربيع، ٦ أفدنة في الجيزة للبناء، ١٨ ألف جنيه لإقامة البناء، وتعين أربعة من أعضاء مجلس إدارة الجامعة لاختيار ناظر الوقف".

تحت هذا العنوان نشرت الأهرام في ٤ من يولييه سنة ١٩١٣م ما نصه: "استدعت أمس صاحبة العصمة البرنسيصة فاطمة هانم إسماعيل، أصحاب السعادة محمد علوي باشا وعبد الخالق ثروت باشا وعلى بك بهجت وحسن بك سعيد وأحمد باشا عزت من أعضاء الجامعة وأبلغت الخبر السار، وهو أنها وقفت ٣٣٠٦ أفدنة من أملاكها في سندوب على أعمال خيرية، فخصت الجامعة المصرية بخمس هذه الأطنان أي ٦٦١ فداناً وخمس فدان. ولما كانت الجامعة بحاجة إلى أرض تبني عليها، فقد وقفت عليها فوق ما تقدم ٦ أفدنة في الدقي على طريق بولاق الدكرور والمؤدية إلى قصرها في الجيزة. وبما أن خزانة الجامعة لا تستطيع القيام بنفقة البناء فهي تبرعت من الآن بمبلغ ١٨ ألف جنيه لهذا الغرض وسلمته لحضرات مندوبي مجلس إدارة الجامعة، ثم أمرت بكتابة تلك الحجة، واستدعت حضرة القاضي الشرعي في الساعة الثامنة والنصف ليلاً فسجلت الحجة".

وقدم الدكتور محمد علوي باشا تقريراً سرياً لمجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ١٠ من يوليو سنة ١٩١٣م عرض فيه موافقة الأميرة فاطمة هانم إسماعيل على تخصيص الوقف على الجامعة، ووجه المجلس الشكر للأميرة تلغرافياً نظراً لوجودها بالآستانة جاء فيه: "صاحبة الدولة الأميرة فاطمة هانم، نرفع لدولتكم أن مجلس إدارة الجامعة تلقى نبأ كرمكم وجودكم عليها بما منحتموها من الهبات العظيمة الثمينة، وقرر قبول هذه المبررات وإبداء مزيد الشكر لدولتكم، حفظكم المولى عز وجل، ومد في أجلكم".

وبعد عودتها من السفر، زار وفد الجامعة المصرية برئاسة حسين رشدي باشا الأميرة فاطمة إسماعيل، وقد ألقى كلمة الجامعة الشيخ محمد الخضري قال فيها: "إن طلاب العلم في القطر كله يرحبون بمقدمك السعيد ويسألون من الله العمر المديد، فقد طوقت أعناقهم بالمنة العظمى وأغدقت عليهم الإحسان

الجليل". ثم تلاه حضرة الأستاذ الشيخ طه حسين خريج الجامعة المصرية وتلا أبياتاً عامرة ترحيباً بالأميرة مطلعها:

سلى مصر إذ أقبلت كيف ابتهاجها بمقدمك السامي وكيف سرورها
وكيف ازدهاها البشر حين دنا لها يحدثها أن قد دنوت بشرها
سليها تحدثك اليقين فما حدا بنا نحو هذا القصر غير شعورها

وقد اشترطت سمو الأميرة الواقعة أن يتم البناء على شكل باثيون أي مبان منفصل بعضها عن البعض، وأن يكتب اسمها بالذهب على باب الجامعة المصرية، وأن تقدم لها رسومات المباني في عام ١٩١٤م، وأن تعهد بإدارة الوقف إلى مجلس مكون من أربعة أعضاء من مجلس إدارة الجامعة ومن اثنين من العلماء المشهورين بالتقوى والصلاح ومن اثنين من مشاهير التجار ومن فضيلة قاضي مصر ومن المعتمد العثماني في مصر.

وبالفعل فقد قرر مجلس إدارة الجامعة تشكيل لجنة التحضير لرسومات بناء الجامعة، ومراجعتها، على أن تتولى ذلك وتنتهي منه قبل شهر أبريل من عام ١٩١٤م حتى يتم وضع حجر أساس الجامعة، وقد اشتملت هذه اللجنة على كل من:

- "جناب المستر بويد كارنتر المفتش الأول بنظارة المعارف".
- "جناب الدكتور بتس مدير البلديات بنظارة الداخلية".
- "حضرة المسيو ستينون المهندس المعماري".
- "حضرة محمود بك فهمي باشمهندس نظارة الأوقاف".
- "سعادة صابر صبري باشا باشمهندس نظارة الأوقاف سابقاً".
- "سعادة عزيز باشا عزت وكيل نظارة الخارجية سابقاً".
- "جناب المسيو ماسبيرو مدير الانتكخانات المصرية".
- "سعادة إسماعيل صدقي باشا وكيل نظارة الداخلية".
- "سعادة عبد الله وهبي باشا مفتش ري "القسم الثاني" بنظارة الأشغال".
- "سعادة الدكتور محمد علوي باشا".

وكان منوطاً بهذه اللجنة مراجعة الرسومات التي وضعها لأبنية الجامعة المهندسان المصريان صابر صبري باشا ومحمود بك فهمي عضوا اللجنة، وكانا يعرضان الرسومات أولاً بأول على اللجنة الفنية للجامعة لمتابعة هذه الرسومات ومناقشتها على لجنة هندسية فرعية مشكلة من مستر بويد كارنتر

والمستر بتس والمسيو ستينون المهندس المعماري فوافقت هذه اللجنة على الرسومات، وعندئذ بعث المهندس محمود بك فهمي مكاتبة لعبد الله وهبي باشا مفتش ري القسم الثاني بنظارة الأشغال وعضو اللجنة يعرض فيها مساهمته الفنية في الإشراف على عمارة الجامعة بدون مقابل تطوعا منه لإنجاز أعمال البناء في (دار الجامعة المصرية) على أن تتحمل الجامعة فقط مصاريف انتقاله.

وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية):

وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الجامعة البلاغ التالي: "تنازل الجناب الخديو المعظم فقبل أن يتصدر بذاته الشريفة الاحتفال الذي ستقيمه الجامعة لوضع حجر الأساس لدارها الحديثة، على الأرض التي وقفتها لذلك ربيبة المجد وربة الكرم صاحبة الدولة والعصمة الأميرة فاطمة هانم كريمة ساكن الجنان إسماعيل باشا الخديو الأسبق بقرب قصرها ببولاق الدكرور في الساعة الرابعة والنصف من الاثنين ٣ من جمادي الأول سنة ١٣٣٢هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م، وستعطل الدراسة بالجامعة المصرية في ذلك اليوم".

ونشرت "الأهرام" في ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م: "اليوم يضع سمو الخديو المعظم حجر الأساس للجامعة المصرية" في أرض وهبتها عمته الجليلة لهذا المعهد العلمي المفيد النافع، ومال تبرعت به لتشييد هذا البناء الفخيم، وأرض وقفت ريعها للإنفاق عليه".

ونشرت الأهرام في يوم ٣١ من مارس ١٩١٤م، وصفا للاحتفال وقد حضره ألف مدعو في صيوان فخم تحملت الأميرة نفقاته وجميع نفقات الحفل. وقد حضر الأمراء والوزراء والعلماء ورئيس الجمعية التشريعية وقناصل الدول وأعضاء مجلس إدارة الجامعة.

وقد افتتح الحفلة الشيخ أحمد ندا بما تيسر من القرآن الكريم، ووضع الخديو عباس حجر الأساس وقد وضع فيه الجرائد والنقود ثم غطى بلوح رخامي كتب عليه (الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة إسماعيل سنة ١٣٣٢ هجرية) ثم تلا سعادة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة خطابا في هذا الاحتفال أشاد فيه بفضل الأميرة ومآثرها على الجامعة.

وفي الحفل أنشد أحمد شوقي بك قصيدة عصماء، وبعد الحفل ذهب أعضاء مجلس الإدارة بالجامعة من أساتذة وطلبة إلى قصر الأميرة ورفعوا إلى دولتها عبارات الشكر وقدموا لها المطرقة والقصة التي استخدمها سمو الخديو في حجر الأساس وهما في علبة من الفضة فسرت دولتها بذلك.

وقد بدأ العمل في بناء القسم الأول من مباني الجامعة حتى بدأت الحرب العالمية الأولى فتوقف عدة شهور ليعود العمل ثانية، إلا أنه توقف مرة أخرى بسبب الأحوال المالية المتعثرة وزيادة أسعار مواد البناء مما أدى إلى توقف المقاولين عن تنفيذ البناء، وبالرغم من انتهاء أعمال البناء في الدور الأول إلا أنه تقرر عدم استعماله إلا بعد إتمامه وإتمام تنفيذ خط الترامواي ليسهل انتقال الطلاب من وإلى الجامعة.

الدكتوراه للشيخ طه حسين:

في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٤ من مايو سنة ١٩١٤م، عقد امتحان علني بدار الجامعة للدكتوراه في قسم الآداب المتقدم إليها الشيخ طه حسين.

وألفت لجنة الامتحان من ثلاثة أعضاء من أساتذة الجامعة المصرية، وعضوين من نظارة المعارف. أما الموضوعات فشملت:

- مناقشة شفوية في علم الجغرافيا عند العرب، والمقارنة بين الروح الديني للخوارج في شعرهم وفي كتب المتكلمين.
- مناقشته في الرسالة التي وضعها في " حياة أبي العلاء المعري".

ثم نشرت جريدة الأهرام في ٩ من مايو سنة ١٩١٤م تحت عنوان "جائزة علوي باشا للناخبين في الجامعة" امتحنت الجامعة المصرية في آداب اللغة العربية الأستاذ طه حسين فنجح في الامتحان فمنحته لقب دكتور في آداب اللغة، وكان موضوع امتحانه حياة أبي العلاء المعري. وبعد فوزه ونجاحه أعد سعادة العالم الفاضل محمد علوي باشا وليمة في داره إكراماً للدكتور حضرها أعضاء الجامعة، وسلم له بعد الوليمة جائزة كان وقفها على روح المرحوم ولده تقدم للناخبين من طلبة الجامعة سنوياً. وقد صرف له مكافأتين عام ١٩١٣م، ١٩١٤م نظراً لما أبداه من الكفاية التي أعجب بها الجميع.

وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩١٤م تفضل دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بإهداء صورة زيتية كبيرة داخل إطار مذهب، تمثل المغفور له "إسماعيل باشا" الخديو الأسبق، إلى الجامعة على أن توضع في صدر قاعة المجلس فوافق المجلس على قبول هذه الهدية وقرر أن يوفد وفداً لشكر سموه على هذه الهدية الثمينة. ومنذ عام ١٩١٦م أصبح قسم الآداب يسمى "كلية الآداب" وأن يتولى إدارة الكلية مجلس يسمى "الجمعية العمومية لأساتذة كلية الآداب" برئاسة عميد الكلية الذي كان ينتخب بالاقتراع السري أول كل عام.

مشروع الجامعة الكبرى السلطانية:

أقر مجلس الوزراء المنعقد في ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٧م المشروع الخاص بتأسيس جامعة كبرى سلطانية بعد أن قدم عدلي يكن باشا وزير المعارف مذكرة بهذا الشأن، وقرر تكوين لجنة من إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف ونظار المدارس العالية (الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب، والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق، والمستر شيرر ناظر مدرسة الزراعة، ومحمد علي المغربي مراقب التعليم، ومحمد عاكف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي، وأحمد برادة ناظر مدرسة المعلمين، ومسيو كليش ومستر ا.د.جار المفتشين بوزارة المعارف)، وقد اجتمعت اللجنة في وزارة المعارف. وقد خطب فيهم منوها بأهمية موضوع الجامعة وإن لم يبق لإبرازها إلى حيز الفعل سوى استنهاض هممكم، وأن عظمة السلطان سيلحظ بعين العطف تأسيس هذه الجامعة وندرجها في مراقي الفلاح. وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩١٧م قدمت اللجنة تقريرها إلى وزير المعارف وأوصت فيه بإدماج المدارس العليا في الجامعة وأوصت بضرورة الإسراع في إقامة "جامعة أميرية" خاصة بعد ما تردد عن اتجاه الإرسالية التبشيرية البروتستانتية إلى إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة.

وفاة الدكتور محمد علوي باشا وكيل الجامعة

أعلن معالي سعد زغلول باشا وفاة الدكتور محمد علوي باشا، قائلاً: "فجعت الجامعة المصرية بوفاة المغفور له الدكتور محمد علوي باشا، وكيل الجامعة، ومراقبها العام، فقد انتقل إلى جوار ربه في يوم الأربعاء ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩١٨م، وإنني بالنيابة عنكم أثبت هنا عظيم حزن الجامعة لهذه الخسارة الكبرى، ونعترف بما كان للفقيد من جميل الأيادي في خدمة هذا المعهد، سواء بالمساعدة المالية، أو بتخصيصه ثمين وقته للقيام بشئون الإدارة العمومية، بالنيابة عن دولة الرئيس، فكان من نتائج إخلاصه وتفانيه في حب الجامعة، وعظيم أمله في رقيها، أن اجتازت أوقات الأزمات الشديدة، دون أن يصيبها تأثير كبير. فمصاب الجامعة والبلد بفقده عظيم، عزانا الله جميعاً، وعوضنا به خير العوض.

وحزنت مصر كلها لوفاة ابنها المخلص وطبيب العيون العظيم الذي أقنع الأميرة فاطمة إسماعيل بالتبرع لإنشاء الجامعة المصرية ورثاه الشاعر محمد الهواري بقوله:

أودت	بقرتها	المنون	أما المصاب ففي العيون
د الناس	بعدك	يعمهمون	يا جالي البصرين كا
كانوا	برأيك	يهتدون	فالمبصرون أولو النهي
كانوا	بنورك	يبصرون	والذاهبات عيونهم

نسج	الحوادث	أنت	يا	علوي	وبنيان	السنين
وذخيرة	مما	أصب	نا	من	تراث	الأولين
هل	كنت	إلا	مجد	دني	للبلاد	وعز
					دين	

وفاة الأميرة فاطمة إسماعيل:

في الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠م توفيت الأميرة فاطمة إسماعيل، وقد اشتركت الجامعة في تشييع الجنازة، ممثلة في حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأساتذتها وموظفيها والطلبة، وقررت الجامعة إقامة حفلة تأبين لها في الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠م بالجامعة.

اشترك د. طه حسين في عضوية مجلس الجامعة عام ١٩٢٢م:

تطبيقاً لنص المادة الثالثة عشر من القانون الأساسي، قرر مجلس الجامعة قبول حضرة الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية، ضمن الأعضاء العاديين، وهذه أول مرة يقبل فيها لعضوية المجلس، بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وكان المجلس الذي قرر هذا مكون من: دولة حسين رشدي باشا رئيساً، دولة عبد الخالق ثروت باشا وكيلًا، حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك وكيلًا ومراقبًا عامًا، سعادة حسن سعيد باشا أمينًا للصندوق، سعادة علي بهجت بك سكرتيرًا، وحسن عبد الرازق باشا، ومحمد صالح باشا، وإسماعيل حسنين باشا، وعبد العزيز فهمي باشا، ومحمود فهمي باشا، ومحمد محمود باشا، ومحمد حلمي عيسى باشا، وعلي عمر بك، وكامل إبراهيم بك، وجناب المسيو جورج قوكاز.

تسليم الجامعة المصرية لوزارة المعارف:

كانت الحرب العالمية الأولى سبباً في إيقاف البناء في الجامعة وتعثر مشروع بناء الجامعة المصرية، لذلك اقترح أحد عشر عضواً من أعضاء مجلس إدارة الجامعة على جمعيتها العمومية أن تفوض مجلس إدارتها تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف بالشروط التي لا تخرج عن ضمان حرية التعليم واستقلاله، وفوض حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية للتباحث مع أحمد زكي باشا أبو السعود وزير المعارف في يوم الأربعاء ١٣ من ديسمبر ١٩٢٣م بوزارة المعارف، وتم الاتفاق على ما يأتي:

١. المادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدي باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية على الشروط الآتية:

١. أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هي الحال في جامعات أوروبا.

٢. أن تقوم الجامعة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية في الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم، ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

٣. أن تستعمل نفود الجامعة البالغ قدرها ٤٦,٠٠٠ جنيه في البناء احتراماً لشروط بعض الواقفين.

٤. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين، فقد رأى نظراً لحالته الشخصية أن يبقى أستاذاً بكلية الآداب.

٥. أن يكون من بين أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر في مجلس إدارة قسم الآداب، وفي مجلس إدارة قسم العلوم، وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الدور الأول من التشكيل.

٢. المادة الثانية:

قبل أحمد زكي باشا أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة الجديدة بالشروط الخمسة المبينة في المادة الأولى.

٣. المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس الجامعة المصرية الحالي.

وبفضل المغفور له الملك فؤاد وتوجيهه، أجابت الحكومة طلب ضم الجامعة إليها ووزعت على الجرائد المحضر الرسمي لجلسة تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف.

وقد نشرت الأهرام في ٣ من يناير سنة ١٩٢٥م الآتي: نظراً إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية التي تخول التوظيف في الحكومة فأجابت الوزارة بما يلي: "ليس في وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجها بالكيفية المرغوبة ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها. ولما كانت وزارة المعارف معترضة بإنشاء جامعة أميرية فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية الآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية. ولا بأس من ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف فتصبح نواة لقسم الآداب بها. وقد تم الاتفاق على تسليمها إلى الحكومة على أن تتنازل الجامعة عن كل ما تمتلكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف، وكان أهم شرط للجامعة القديمة أن يكون الدكتور طه حسين أحد أساتذة الجامعة الجديدة". ونتيجة لذلك وفي ١١ من مارس ١٩٢٥م صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية، ونص نظامها في مادته الأولى على إنشاء جامعة تسمى "الجامعة المصرية" ومقرها مدينة القاهرة وتتكون من كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد. ونصت المادة السابعة عشرة على أن "تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية"، ثم ضمت الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية، ثم ضمت إليها في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥م مدرسة الآثار التي كانت تابعة وقتئذ لمدرسة المعلمين العليا. وافتتحت الدراسة بالجامعة المصرية في قصر الزعفران بالعباسية في أكتوبر ١٩٢٥م".

وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية)

١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م

صدر المرسوم الملكي بتعيين حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك مديراً للجامعة. وأقر مجلس الشيوخ والنواب قانوناً بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن: تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب وتشمل فرع الصيدلة، وطب الأسنان وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد، يضاف إلى ذلك أنه تقرر أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية ما لم يقرر المجلس العلمي للجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية. وعندما بدأت الدراسة بالجامعة المصرية في أكتوبر ١٩٢٦م لم يكن بناء الحرم الجامعي قد تم فأعدت مبان ملحقة بقصر الزعفران بالعباسية لتأوي كلية الآداب وكلية العلوم بصفة مؤقتة.

نالت الجامعة الجديدة رعاية كبيرة من المغفور له الملك فؤاد، وتنفيذاً لرغباته السامية لم تضمن الحكومة عليها بالأموال اللازمة لمشروعاتها، ومنحتها الأرض اللازمة لتشييد الجامعة الجديدة وقدرها ٩٠ فداناً تقريباً كي تشيد عليها مدينة العلم وقررت القيام بنفقات البناء، وكذلك خصصت لكلية الطب ومستشفاهها أرضاً أخرى بمنيل الروضة مساحتها ٤٤ فداناً، وقد أعلن هذا في حفلة وضع حجر الأساس لبناء الجامعة في ١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م.

في هذا اليوم أجريت تقاليد وضع حجر الأساس، ووضعت فيه مجموعة من النقود المتداولة والصحف وكراسة وقع عليها الملك والأمراء والوزراء، ورسم على غلافها إله الحكمة، وكتب عليها ما نصه "بعون الله تعالى قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر المعظم الحجر الأساسي في بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ فبراير سنة ١٩٢٨". والحجر الأساسي واقع في بناء كلية الآداب، والتي وضع عليها بعد الفراغ من بنائها لوحة لذكرى المحسنة الكبيرة الأميرة فاطمة إسماعيل، وبعد الفراغ من وضع حجر الأساس التفت جلالته إلى حضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا وقال له "إن شاء الله يكون هذا العمل لخير المستقبل وأساساً متيناً لرفي كبير للبلاد".

وكان مشروع الجامعة وقت وضع حجر الأساس يضم ثلاث كليات (العلوم، الآداب، الحقوق) وخصص قسم من الأرض ليقام عليه في المستقبل مدينة جامعية بها مساكن للطلبة والطالبات، وأماكن للاجتماعات العامة.

وفي اليوم التالي لحفلة وضع حجر الأساس نشرت جريدة الأهرام: "وقد شاء الله للجامعة أن تكون مشروعاً أهلياً على يدي صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد، وأن تكون مشروعاً حكومياً على يد صاحب الجلالة الملك فؤاد، وهي أثر جليل من آثار الجهود التي بذلها أولاً وآخرها في سبيل النهضة العلمية".

المدارس العليا المصرية التي كانت نواة للجامعة المصرية:

١. كلية الآداب: هي نواة التعليم الجامعي وأنشئت عام ١٩١٠-١٩١١م وعندما أنشئت الجامعة المصرية الحكومية اندمجت فيها وبدأت الدراسة بالكلية في أكتوبر سنة ١٩٢٥م بقصر الزعفران بالعباسية ثم انتقلت إلى الحرم الجامعي بالجيزة كأول مبنى بالجامعة المصرية وأصبحت لها عدة مباني للقسم الإنجليزي والتاريخ عام ١٩٣٧م ثم الملحق عام ١٩٣٨م، وأنشئ بها عدة معاهد تحولت إلى كليات مستقلة مثل معهد الدراسات السودانية (١٩٤٧م) ومعهد الآثار (١٩٥٥م) ومعهد التحرير والترجمة والصحافة (١٩٥٤م)، هذا بالإضافة إلى الأقسام الرئيسية: اللغة العربية وآدابها، اللغات الشرقية (الفارسية والتركية والعبرية وآدابها، الدراسات الأوربية القديمة وأقسام اللغة الإنجليزية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها)، الفلسفة، علم النفس، الاجتماع، وقسم المكتبات والوثائق.

٢. مدرسة الطب: أنشئت مدرسة الطب بأبي زعبل ملحقة بالمستشفى العسكري هناك عام ١٨٢٧م، وفي عام ١٨٣٧م نقلت إلى قصر العيني بالقاهرة، وفي عام ١٨٥٤م أوقف محمد سعيد باشا الدراسة بمدرسة الطب مع الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس، واستؤنفت الدراسة بها عام ١٨٥٦م، واعتباراً من عام ١٨٩٨م جعلت مدة الدراسة أربع سنوات، كما قرر الإنجليز جعل التعليم في مدرسة الطب باللغة الإنجليزية بعد أن استمر التعليم باللغة العربية لمدة ٧١ عاماً، وفي عام ١٩١٩م عدلت مدة الدراسة إلى خمس سنوات وثلاثة أشهر. وبجهود علي باشا إبراهيم وبقرار من جلالة الملك فؤاد الأول وضع حجر الأساس لأكبر مستشفى في الشرق حينذاك (مستشفى فؤاد الأول) بالمنيل على مساحة ٤٠ فداناً.

٣. مدرسة الصيدلة: نشأت مدرسة الصيدلة عام ١٨٢٩م مصاحبة لمدرسة الطب بأبي زعبل وانتقلت معها إلى قصر العيني عام ١٨٣٧م، وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات، وفي عهد الاحتلال عام ١٨٨٧م أصبحت مدة الدراسة بها أربع سنوات، وتعطلت بضع سنوات في بداية القرن العشرين لعدم حاجة الحكومة إلى الصيدلة، ثم استؤنفت الدراسة بها عام ١٩١٠م مرة أخرى،

وبعد انضمام مدرسة الطب إلى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥م جعلت مدة الدراسة بالصيدلة أربع سنوات.

٤. كلية العلوم: كانت أول كلية تستحدث مع الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥م وصدرت لها لائحة أساسية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣م ومرحلة البكالوريوس تجمع بين الدراسة العامة والتخصص في أحد الفروع العلمية، وبجانب العلوم التقليدية فقد أنشئت أول محطة للأخبار البحرية بالغردقة عام ١٩٣٠م وأصبح لها مكانة عالمية، كما أنشئت الكلية معشبة النبات عام ١٩٢٦م وتضم أكبر مجموعة مرجعية للنباتات الزهرية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ويرجع الفضل في إنشائها إلى العالمة السويدية الأستاذة فيفي تاكهولم وتم افتتاح مكتبة فيفي تاكهولم التذكارية عام ١٩٧٩م وتضم الكلية "متحف الحشرات" الذي أنشئ عام ١٩٥٢م وهو المتحف الوحيد والفريد في نوعه في أفريقيا والشرق الأوسط.

٥. مدرسة الحقوق: أنشئت في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٨م باسم "مدرسة الإدارة والألسن" ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن عام ١٨٨٢م. وظلت كذلك حتى يوليو ١٨٨٦م عندما أصبحت تسمى بمدرسة الحقوق، وانقسمت إلى قسمين ابتدائي وعالي. وفي عام ١٨٩٢م ألغى القسم الابتدائي، وفي نفس السنة أنشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط البوليس يلتحق به الحاصلون على الابتدائية حيث يدرسون قانون العقوبات وتحقيق الجنايات، وما لبث هذا القسم أن ألغى عام ١٩٠١م. وأنشئ القسم الإنجليزي بالمدرسة عام ١٨٩٩م وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة عام ١٩١٥م، غير أن الأساتذة المصريين الذين حلوا محل الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى أدوا دوراً هاماً في تعريب الدراسة بمدرسة الحقوق، وفي عام ١٩٢٢م فصلت مدرسة الحقوق عن نظارة المعارف لتتبع نظارة الحقانية، وأعيدت تبعتها لوزارة المعارف عام ١٩٣٢م.

توسعات وكليات جديدة:

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٩م انتقلت كلية الآداب من قصر الزعفران إلى المبنى الجديد المخصص لها بالجامعة بالجيزة.

وأصدر مجلس الوزراء قراراً في ٢٠ من يناير سنة ١٩٣٠م يقضي بأن يعين الخريجون الحاصلون على شهادات الجامعة المصرية في وظائف الحكومة براتب قدره خمسة عشر جنيهاً، فكان القرار حافزاً كبيراً لاستقرار الجامعة وزيادة الإقبال للالتحاق بها.

وفي ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٠م نشرت الأهرام "اعتمد معالي مراد سيد أحمد باشا وزير المعارف تعيين الدكتور طه حسين عميداً لكلية الآداب، وهى أول مرة يتعين فيها عميد مصري لهذه الكلية".

وفي ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٣م صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣م بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق.

وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٥م صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥م بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية، وباعتبار المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة، وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب. وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٥م صدر مرسوم بإلحاق المعهد الملكي للأحياء المائية بالجامعة المصرية.

١. مدرسة المهندسخانة: أنشأها محمد علي بالقلعة عام ١٨١٦م، ثم انتقلت إلى بولاق عام ١٨٣٤م، وظلت تؤدي رسالتها حتى أغلقت في مطلع عهد محمد سعيد باشا عام ١٨٥٤م، ثم أعيدت دراسة الهندسة عام ١٨٥٨م، ثم أغلقت مرة أخرى عام ١٨٦١م. وفي عام ١٨٦٦م افتتحت مدرسة الري والعمارة بسراي الزعفران بالعباسية ثم انتقلت إلى سراي مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز عام ١٨٦٧م، لتقسم الدراسة مرة أخرى إلى قسمي الري والعمارة عام ١٩٠٨م، وأصبحت منذ عام ١٩١٥م تعرف باسم "مدرسة المهندسخانة الخديوية"، وفي عام ١٩١٦م صدر قانون المدرسة الذي قضى بتقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام وسميت "مدرسة الهندسة الملكية" عام ١٩٢٣م. ثم عدلت هذه التخصصات عام ١٩٢٥م لتكون: القسم المدني، وقسم العمارة، وقسم الميكانيكا.

٢. مدرسة الطب البيطري: أنشئت مدرسة الطب البيطري في رشيد عام ١٨٢٧م، ثم انتقلت إلى جوار مدرسة الطب بأبي زعبل عام ١٨٣١م، وأقيم بجوارها مستشفى يسع ١١٠ حصانا، وفي عام ١٨٣٦م جعلت مدة الدراسة بها خمس سنوات، وصحبت مدرسة الطب عند انتقالها إلى قصر العيني. وأغلقت مدرسة الطب البيطري مع غيرها من المدارس في عهد عباس الأول، وظلت مغلقة حتى عام ١٩٠١م عندما صدر قرار بإنشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة تابعة لمصلحة الصحة بنظارة الداخلية، وفي عام ١٩١٤م ألحقت المدرسة بنظارة الزراعة، وضمت إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٣م.

٣. مدرسة الزراعة: يرجع تاريخ تأسيس أول مدرسة زراعة إلى عام ١٨٣٣م بشبرا، وفي عام ١٨٣٦م أقيمت مدرسة للزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى شبرا عام ١٨٣٩م، وقامت الدولة بإغلاقها عام ١٨٤٤م. وفي عهد الخديو إسماعيل أعيد تأسيس مدرسة الزراعة عام ١٨٦٧م، غير أنها اختفت قبل نهاية عهده في سنة ١٨٧٥م بسبب الأزمة المالية، وأعيد تأسيسها مرة أخرى عام ١٨٩٠م، واعتبارا من أكتوبر ١٩١١م أصبحت تعرف باسم "مدرسة الزراعة العليا".
٤. مدرسة التجارة: عام ١٨٣٧م أسست "مدرسة المحاسبة" في عهد محمد علي، ثم مدرسة المساحة والمحاسبة التي أسست في عهد إسماعيل عام ١٨٦٨م واختفت مع نهاية عهده. ويرجع أول تأسيس لمدرسة تجارية عليا بمصر إلى عام ١٩١١م، وحدث تطور في برامج الدراسة بمدرسة التجارة العليا عام ١٩١٤م، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، ثم أصبحت أربع سنوات اعتبارا من أكتوبر ١٩٢١م، وأدخلت بعض التعديلات على مناهج الدراسة بها عام ١٩٢٣م لتجمع بين العلوم الاقتصادية والتجارية دون تخصيص.

جامعة فؤاد الأول:

في ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٠م صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٠م الذي يقضي بتسمية الجامعة المصرية "جامعة فؤاد الأول".

وتقررت مجانية التعليم على يد الدكتور طه حسين في آخر وزارة لحزب الوفد عام ١٩٥١م وقبل ثورة يوليو، أما مجانية التعليم الجامعية فقد تقررت في عام ١٩٦١م وطبق مبدأ تكافؤ الفرص بالقبول بالجامعات. وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول فوضع حجر الأساس لبناء المدينة الجامعية بالأورمان في يوم الثلاثاء ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٦م.

وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٦م صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦م بضم دار العلوم إلى جامعة فؤاد الأول لتكون كلية من كلياتها باسم "كلية دار العلوم".

وفي ٢٤ من يونيو ١٩٤٧م صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧م بإنشاء كلية جديدة سميت "كلية طب العباسية" والتي أصبحت كلية تابعة لجامعة إبراهيم باشا بمقتضى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠م وأطلق على كلية الطب الأصلية "كلية طب قصر العيني".

وفي ٨ من ديسمبر ١٩٤٧م صدر مرسوم بإلحاق المرصد الملكي بحلوان بجامعة القاهرة.

وفي ٣ من سبتمبر ١٩٥٠م صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠م بإعادة تنظيم جامعة القاهرة، وأصبحت بمقتضاه مدرسة الطب البيطري "كلية الطب البيطري". وأصبح المعهد الملكي للأحياء المائية معهداً مستقلاً باسم "المعهد الملكي لعلوم البحار"، والمرصد الملكي بحلوان معهداً مستقلاً باسم "المعهد الملكي للأرصاد".

جامعة القاهرة:

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م صدر قرار مجلس الوزراء بتغيير اسم جامعة فؤاد الأول وأصبح جامعة القاهرة في ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٣م. ويسمح لي القراء - كأحد طلبة الجامعة في ذلك الوقت - أن أسجل أن الطلبة في العام الدراسي الذي بدأ بعد أقل من ثلاثة شهور من قيام حركة الجيش، أو الحركة المباركة، كما سميت على لسان قائدها - الظاهر - الرئيس محمد نجيب، أقول كان طلبة جامعة فؤاد الأول، قد بدئوا من شهر أكتوبر ١٩٥٢ يقولون: الجامعة، مع حذف فؤاد الأول، وفي أواخر ديسمبر بدأ يتسرب لقب "القاهرة" وأيدوا على لسان معظم الطلبة، وبعض الأساتذة، وما كادت الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ تتابع، حتى شاع اسم "جامعة القاهرة" على السنة الجميع في حرم الجامعة وأروقته، واختفى تماماً مصطلح جامعة فؤاد الأول، سواء من الصحف اليومية أو من المقالات والبحوث في الدوريات والمجلات. وهكذا عرف كل أبناء الوطن أن جامعتهم أصبحت "جامعة القاهرة"، وهذا أمر يعرفه الجميع بلا جدال ولا خلاف، ولقد تلقينا هذا الموضوع بكل ترحيب، وفي سهولة ويسر. وكان هذا، ما استقر بنفسي عندما بدأت في إعداد كتابي الذي بين يديكم. ولكن عندما بدأت في الكتابة المنهجية أدركت أن البحث العلمي لتاريخ جامعتنا غير المعرفة الشائعة المقبولة، وأن هناك درجة من اليقين البحثي أو على الأقل الترجيح إذا لم يوجد اليقين، وهو ما اعترضني عندما بحثت موضوع تحول اسم: جامعة فؤاد الأول إلى: جامعة القاهرة، فعلى الرغم من اليقين بأن هذه حقيقة واقعة، فكان لابد من البحث عن مستند قاطع في هذا المجال، وهذا المستند لابد أن يكون قراراً صادراً من أحد الجهات الآتية:

١. مجلس قيادة الثورة: باعتباره الجهة التي تمثل السلطة الفعلية، وخاصة بعد إلغاء الملكية

وإعلان قيام الجمهورية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣م.

٢. مجلس الوزراء: والذي كان يرأسه "على ماهر باشا" وبخاصة لأنه رأس لجنة إصلاح التعليم

التي أصدرت توصياتها في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣م.

٣. مجلس جامعة فؤاد الأول: لأنه هو الذي يقرر شئونها، أو على الأقل يقترح ما يراه بشأنها ويعرضه على جهة إصدار القرار.

٤. وزارة المعارف (التربية والتعليم): باعتبارها الجهة التي يمكن لوزيرها أن يصدر قرارا بهذا الشأن، بناء على توصية مجلس الجامعة.

هذه هي الجهات التي لا بد أن إحداها أصدرت قرارا بتسمية "جامعة القاهرة"، ولا بد أن يكون قد صدر فعلا، لأن المكاتبات الرسمية استخدمته: إداريا وماليا، وتنظيميا، وعلميا، وثقافيا، وإعلاميا. ولكن هذه البديهيّة اصطدمت بواقع آخر، حينما أردت أن أضم هذا القرار - كوثيقة - إلى مجموع وثائق الجامعة، وبحث وبألغت في البحث، بين الوثائق التي أتيح لي الاطلاع عليها وتسجيلها، ولم يتسر لي الاهتمام إلى هذا القرار.

وكان الطريق الآخر هو قراءة المراجع التي تتناول الجامعة وتاريخها، والتي يرون كثيرا فيها في قائمة المراجع - وبعد طول عناء لم أعثر على القرار في هذه الكتب - لا على نصه ولا على ما يمكن أن يكون صيغته.

أما الطريق الثالث فكان الاستفسار ممن أعرف من المعنيين بالجامعة وشئونها، فأكدوا جميعا أن هذا التغيير قد حدث، وهذه حقيقة يؤكدّها التاريخ والواقع، لكن أحد لم يرشدني إلى المكان الذي يمكن أن أجد فيه الوثيقة - أي القرار الرسمي بتسمية جامعة القاهرة.

رابعا سألت بعض الأصدقاء من الإعلاميين، فأكدوا ما سبق، وأنهم عايشوه وعاصروه مثلي، ولكنهم لم يدلوني على مكان القرار الرسمي ورجح البعض أن يكون في الأضابير المتخلفة عن "مجلس قيادة الثورة" أما أنا فلن أكف عن البحث، حتى أعثر على هذا القرار الصادر برقم كذا بتاريخ كذا بشأن تسمية جامعة القاهرة بدلا من جامعة فؤاد الأول، سواء كان قرارا جمهوريا أو وزاريا، أو كان صادرا من مجلس الجامعة، وعندما أعثر عليه سأنشره في فصل مستقل من الطبعة الثانية، بمشيئة الله تعالى. وأخيراً اتصلت بي الأستاذة الدكتورة ريم بهجت وكيلة كلية الحاسبات والمعلومات وأخبرتني أن جريدة الأهرام نشرت يوم الخميس ٢٤ من سبتمبر ١٩٥٣م تحت عنوان "جامعة القاهرة لا فؤاد" وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس على إصدار قانون بإطلاق اسم جامعة القاهرة على جامعة فؤاد.

كليات جديدة تنضم للجامعة:

١- كلية دار العلوم: أنشئت في ١٥ من شهر صفر سنة ١٢٨٨هـ الموافق ٦ من مايو سنة ١٨٧١م في ردهة مدرج (انفيثياتر) الكتبخانة بسراي درب الجماميز شمال مسجد الأمير بشتاك حاليا

(مسجد مصطفى فاضل باشا) وكانت تتبع المكتبة الخديوية. وفي شهر جمادي الثاني سنة ١٢٨٩هـ الموافق أغسطس ١٨٧٢م افتتحت مدرسة في نفس المكان تسمى "دار العلوم"، وانتقلت إلى الجانب القبلي من سراي الجماميز ثم إلى درب الجينية وتحولت إلى "مدرسة المعلمين" (الخوجات). وفي عام ١٨٨٣م نقلت ثانية إلى سراي درب الجماميز واستعادت المدرسة اسمها "دار العلوم"، وفي عام ١٨٨٥م تحولت "مدرسة الألسن" إلى "قسم الترجمة" وضمت إلى دار العلوم، وفي عام ١٨٨٨م نقلت محل المهندسخانة وبدأت بدراسة الإفتاء والنيابة بالمحاكم الشرعية، وعين بها عثمان بك غالب وكيل مدرسة الطب ليعلم التاريخ الطبيعي، وفي عام ١٨٩٥م تغير الاسم إلى "مدرسة قسم المعلمين العربي" تحت إدارة أمين باشا سامي بعد استقالة إبراهيم مصطفى بك الذي كان خوجة الكيمياء بمدرسة قصر العيني، وفي هذه المدة كان مقر المدرسة في مدرسة الفنون الطرزية بدرب الجماميز، ثم في المكان الذي بنيت فيه المدرسة السنية. وفي عام ١٩٠٠م استقلت المدرسة بمكانها رقم ٤١ بشارع المنيرة ثم سميت بقرار رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٠٠م الصادر في أغسطس ١٩٠٠م "مدرسة المعلمين الناصرية"، وعاد اسمها القديم "دار العلوم" عام ١٩٢٠م. ثم أنشئت تجهيزية دار العلوم وألغيت عام ١٩٢٥م. وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٦م صدر القانون ٣٣ لسنة ١٩٤٦م بضم دار العلوم إلى الجامعة وسميت "كلية دار العلوم" وانتقلت إلى مبناها داخل حرم جامعة القاهرة عام ١٩٨٠م.

٢- كلية طب الفم والأسنان: كانت مدرسة طب الأسنان جزءاً من مدرسة الطب المصرية، وانضمت إلى الجامعة المصرية مع انضمام كلية الطب إليها عام ١٩٢٥م، وفي عام ١٩٥٥م تحولت مدرسة طب الأسنان إلى "كلية طب الأسنان"، وفي عام ١٩٦١م شغلت المبنى الحالي لها، ثم تمت توسعات جديدة افتتحت عام ١٩٩٣م.

٣- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: انفصل قسماً الاقتصاد والعلوم السياسية عن كلية التجارة، وتم إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٦٠م.

٤- كلية الإعلام: أنشئ معهد الصحافة العالي الذي عدل اسمه إلى "معهد التحرير والترجمة والصحافة" بكلية الآداب بجامعة القاهرة، ثم أنشئ قسم التحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٤٥م. وفي عام ١٩٧٠م أنشئ معهد الإعلام، وتحول إلى كلية الإعلام في ١٩٧٤م.

٥- كلية الآثار: أنشئ معهد الآثار ملحقاً بكلية الآداب عام ١٩٣٣م، وفي عام ١٩٥٥م تحول المعهد إلى قسم الآثار بكلية الآداب، ثم تحول القسم إلى كلية مستقلة للآثار عام ١٩٧٠م.

- ٦- معهد البحوث والدراسات الإفريقية: أنشئ بكلية الآداب معهد الدراسات السودانية عام ١٩٤٧م، وفي عام ١٩٥٠م استقل المعهد عن كلية الآداب، ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، تحول إلى معهد الدراسات الإفريقية وألحق مرة أخرى بكلية الآداب، وفي عام ١٩٧٠م أنشئ "معهد البحوث والدراسات الإفريقية" كمعهد مستقل.
- ٧- المعهد العالي للتريض: أنشئ عام ١٩٦٣م، وبدأت الدراسة به في أكتوبر ١٩٦٤م.
- ٨- معهد الأورام القومي: أنشئ معهد السرطان (الأورام القومي) عام ١٩٥٩م، وافتتح المعهد رسمياً عام ١٩٦٨م.
- ٩- كلية العلاج الطبيعي: بدأت دراسة العلاج الطبيعي عام ١٩٤٥م تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، ثم تم إنشاء المعهد العالي للعلاج الطبيعي كشعبة بالمعهد العالي للتربية الرياضية عام ١٩٦٢م، وفي عام ١٩٦٩م أصبح المعهد مستقلاً ثم انضم إلى جامعة القاهرة عام ١٩٧٦م، وفي عام ١٩٩٢م صدر قرار بتحويل المعهد إلى كلية تابعة لإدارة جامعة القاهرة.
- ١٠- كلية التخطيط العمراني: أنشئ معهد التخطيط العمراني عام ١٩٧٨م بمقر شارع الجلاء بالتعاون التكنولوجي بين مصر وإيطاليا، وتم الانتقال للمبنى الجديد بحرم جامعة القاهرة ١٩٩١م، وتحول المعهد إلى كلية في ذلك العام.
- ١١- معهد البحوث والدراسات الإحصائية: أنشئ المعهد عام ١٩٤٧/١٩٤٨م تحت اسم معهد الإحصاء ملحق بكلية التجارة جامعة القاهرة، وتوقف المعهد عن أداء رسالته في عام ١٩٥٩م إلى أن صدر قرار جمهوري بإعادة إنشائه تحت اسم "معهد البحوث والدراسات الإحصائية" عام ١٩٦٢م.
- ١٢- كلية الحاسبات والمعلومات: أنشئت في مايو ١٩٩٦م.
- ١٣- معهد الدراسات التربوية: أنشئ معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة في عام ١٩٨١م.
- ١٤- المعهد القومي لعلوم الليزر: بدأ إنشاء أول معمل لأشعة الليزر سنة ١٩٧٩م تابعا لقسم الفيزياء بكلية العلوم جامعة القاهرة، ثم تمت الموافقة على تكوين وحدة ذات طابع خاص بكلية العلوم لبحوث الليزر في سبتمبر ١٩٩٠م، وأصبح فيما بعد المركز القومي لعلوم الليزر وتطبيقاته. وفي عام ١٩٩٤م صدر قرار جمهوري بإضافة المعهد القومي لعلوم الليزر وتطبيقاته إلى الكليات والمعاهد التابعة لجامعة القاهرة.
- ١٥- معهد البحوث التربوية.

١٦- كلية التربية النوعية.

١٧- كلية رياض الأطفال.

فروع جامعة القاهرة:

- ١- فرع جامعة القاهرة بالخرطوم: أنشئ في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥م، بناء على قرار مجلس الوزراء المصري بإنشاء فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة لجامعة القاهرة بمدينة الخرطوم، وفي العام الجامعي ١٩٧٤-١٩٧٥م أنشئت كلية العلوم. وبتاريخ ٩ من مارس ١٩٩٣م استولت السلطات السودانية على جامعة القاهرة فرع الخرطوم وألغت الترخيص الممنوح لها.
- ٢- فرع جامعة القاهرة بالفيوم: في عام ١٩٨١م صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١م بإنشاء فرع لجامعة القاهرة لشئون الفيوم وبني سويف، وقد استقل فرع الفيوم وأصبح جامعة الفيوم.
- ٣- فرع جامعة القاهرة بني سويف: في عام ١٩٨٣م صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء فرع بني سويف، وفي عام ٢٠٠٥م صدر القرار الجمهوري باستقلال فرع بني سويف وأصبح جامعة بني سويف.
- ٤- فرع لكلية طب قصر العيني بالمنصورة: أنشئ في عام ١٩٦٢م فكان نواة لجامعة المنصورة.

المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص

حدث تطور كبير ومذهل في إنشاء المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص لخدمة البحث والمجتمع والبيئة. وهي تحت إدارة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وعددها ١٥٤ مركزاً ووحدة ذات طابع خاص، منها على سبيل المثال:

- ثمانية عشر مركزاً ووحدة ذات طابع خاص تتبع إدارة الجامعة أكبرها مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد.
- ثلاثة وأربعون مركزاً ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية طب قصر العيني.
- سبعة عشر مركزاً ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية الزراعة.
- ستة عشر مركزاً ووحدة ذات طابع خاص تتبع كلية الهندسة.
- تسعة مراكز ووحدات ذات طابع خاص تتبع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ستة مراكز ووحدات ذات طابع خاص تتبع كلية الطب البيطري.
- خمسة مراكز ووحدات ذات طابع خاص لكل من كلية الحقوق، وكلية طب الفم والأسنان، وكلية الآداب.
- أربعة مراكز ووحدات تتبع كلا من كلية الإعلام، ومعهد البحوث الإفريقية، ومعهد البحوث والدراسات الإحصائية.
- ثلاثة مراكز ووحدات تابعة لكلية الصيدلة.
- مركزان ووحدة ذات طابع خاص لكل من كلية العلوم، وكلية دار العلوم، وكلية الحاسبات والمعلومات، وكلية العلاج الطبيعي، وكلية التخطيط الإقليمي والعمراني.
- وحدة واحدة أو مركز لكل من كلية التجارة، وكلية الآثار، ومعهد البحوث التربوية، وكلية التربية النوعية، وكلية رياض الأطفال، والمعهد القومي لعلوم الليزر.

ويعتبر مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد ذرة الوحدات ذات الطابع الخاص، ففي عام ١٩٨٠م قرر الرئيس محمد أنور السادات هدم مبنى قصر العيني القديم ليحل محله مبنى حديث يتواءم مع مستحدثات العصر، وفي عهد الرئيس محمد حسني مبارك تم توقيع عقد إنشاء قصر العيني الجديد (١٩٨٤م) مع مجموعة فرنسية (كونسرتيوم) مكونة من ثلاث شركات: سوجيا، ايبوتي دي فرانس وست فولكويه، وفي عام ١٩٩٥م أصدرت جامعة القاهرة شهادة استلام مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد من

المجموعة الفرنسية وبدأت مرحلة التشغيل الأولى. وفي عام ١٩٩٦م، قام الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي جاك شيراك بافتتاح المستشفى، ومستشفى قصر العيني التعليمي الجديد مؤسسة تعليمية علاجية تستمد رؤيتها المستقبلية من ريادة جامعة القاهرة وعراقة مستشفى قصر العيني الطبية، ويسعى دائما لأن يكون مركزا للامتياز والتميز في تقديم الخدمات الصحية المتقدمة والتعليم الطبي المستمر على المستوى المماثل لأعرق المؤسسات العالمية والذي يؤهل للحصول على الاعتماد الطبي طبقا لمواصفات الهيئات العالمية، وقد حصل المستشفى في مايو عام ٢٠٠٢م على شهادة إدارة الجودة الشاملة ISO-٩٠٠١:٢٠٠٠ من ASR والمعتمدة من RAB العالمية، ويقوم المستشفى بالمراجعة الداخلية بانتظام لضمان جودة الأداء في جميع العمليات الداخلة في تقديم الخدمة، وتقوم الشركة المانحة بإعداد عمليات مراجعة دورية للتأكد من التزام المستشفى بكل معايير الجودة.

مكتبة جامعة القاهرة الجديدة

وفي ٢٤ من فبراير ١٩٩٤م وجهت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية الأنظار إلى دراسة كيفية تجديد وتحديث مكتبة الجامعة، ووعدت بأن تسهم في حشد الطاقات الممكنة من أجل تحقيق هذا المشروع.

وكان هذا التوجيه بمثابة إشارة بدء العمل التنفيذي في مشروع المكتبة الجديدة، وصدر قرار رئيس الجامعة بتشكيل لجنة عليا متخصصة تضم كافة العناصر الخبيرة في هذا المجال. ووافق مجلس جامعة القاهرة في ٣١ من يوليو ١٩٩٦م على إنشاء المكتبة الجديدة.

وفي ٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦م وبتشريف السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، تم وضع حجر الأساس لمشروع مبني المكتبة الجديدة.

وقام بتصميم المكتبة والإشراف على التنفيذ العلامة الأستاذ الدكتور علي رأفت شيخ أساتذة العمارة في الجامعة لتحقيق الآتي:

١. استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة عمليات المكتبة سواء الفنية أو الإدارية في إطار نظام متكامل.
٢. ربط نظم معلومات وخدمات المكتبة الجديدة معاً في شبكة داخلية، وربطها مع مكتبات الجامعة والمكتبات خارج الجامعة، كذلك ربطها مع شبكات المعلومات العالمية مثل شبكة الإنترنت.
٣. اقتناء وسائط معلومات غير تقليدية مثل أقراص الليزر CD-ROMS.
٤. تقديم خدمات معلوماتية مكتبية خاصة للمكفوفين.
٥. وضع برامج تدريبية للمستفيدين توضح كيفية استخدام المكتبة والاستفادة منها.
٦. الاهتمام بعملية ترميم المخطوطات وصيانتها وتخزينها أو حفظها على وسائط أخرى.
٧. توسيع نطاق الخدمة لتشمل مجتمع الباحثين من خارج الجامعة.
٨. توفير الخدمات المعلوماتية التالية للمستفيدين:
 - أ. خدمة البحث في الفهرس العام على الخط المباشر.
 - ب. خدمة البحث الانتقائي للمعلومات.
 - ج. خدمة الإحاطة الجارية للمعلومات.
 - د. خدمة البحث في قواعد البيانات المختلفة.

- ه. خدمة الحصول على الوثائق.
- و. خدمة الإحالة إلى أماكن وجود المعلومات أو مصادرها.
- ز. خدمة الرد على الاستفسارات.
- ح. خدمة إعداد وإصدار الكشافات والنشرات والمستخلصات.
- ط. خدمة الترجمة العلمية.
- ي. خدمة عقد المؤتمرات والندوات.

وتتكون المكتبة من ستة طوابق منها اثنان تحت الأرض وأربعة فوق سطح الأرض، تتسع لحوالي مليون كتاب إضافة إلي أوعية المعلومات الأخرى، وسيزود المبنى بتكييف هواء مركزي، مخازن مفتوحة، نظام التسجيل بالكمبيوتر، نظام ميكانيكي لتداول المراجع، قسم لصيانة المجلدات، مكتبة بصرية سمعية، قسم لإنتاج الوسائط المسموعة والمسموعة المرئية، وغرفة لإنتاج المصغرات الفيلمية.

ومن المنتظر أن تتضمن المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة قاعة دولية للمؤتمرات تتسع لـ ٤٠٠ فرد مزودة بنظام ترجمة فورية، ونظام لعقد مؤتمرات تليفزيونية عن بعد، ونظام إضاءة متدرجة، ونظام صوتي، ونظام مسموع ومرئي، وخدمة التصوير، ومنافذ توزيع الكتب والدوريات، وصالة للاستعلامات والإعارة، ومكتبة أقراص الليزر، ومكتبة الطالب، وقاعة بحث علمي، ووحدّة اتصال بالإنترنت، وقسم الرسائل الجامعية، وقاعة المخطوطات والكتب النادرة.

ومن المنتظر أن تبلغ تكلفة إنشاء المكتبة المركزية الجديدة التابعة لجامعة القاهرة حوالي ١٠٠ مليون جنيه، تتحمل الدولة النصف ويمول الباقي من خلال الجهد الشعبي والجامعي التطوعي. وأقيمت المكتبة على قطعة أرض فضاء مجاورة لكلية التخطيط الإقليمي والعمراني وأمام مبنى كلية دار العلوم وتبلغ مساحتها ٢٨٠٠ متر مربع، وتحتوي المكتبة المركزية في مدخلها بالدور الأول على "متحف جامعة القاهرة" الذي يحتوي على كنوز ووثائق جامعة القاهرة والذي أصدر قرار إنشائه الأستاذ الدكتور/ علي عبد الرحمن رئيس الجامعة وخصص له كل الإمكانيات وكلف الأستاذ الدكتور/ محمود فوزي المناوي الأستاذ بكلية طب قصر العيني بالإشراف على إنشائه. كما صدرت توجيهات وقرار سيادته بإنشاء قاعة جديدة للعرض المتحفي البانورامي المجمع بإشراف أ.د. فتحي صالح مدير مركز توثيق التراث الحضاري، والأستاذة الدكتورة/ ريم بهجت الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور/ محمود فوزي المناوي للمادة العلمية والتأريخ.

جامعة القاهرة

وتوسعات المستقبل

لمواكبة التوسعات المستقبلية والتخصصات الجديدة وتلبية حاجة المجتمع، قامت جامعة القاهرة بشراء مساحات كبيرة من الأراضي في كل من مدينة الشيخ زايد ومدينة ٦ أكتوبر.

أ. مدينة الشيخ زايد: تبلغ مساحة الأرض المخصصة لامتداد جامعة القاهرة بمدينة الشيخ زايد ٤٨,٣٨ فدان (ثمانية وأربعون فداناً و ٣٨/١٠٠) (أي ٢٠٣,٢٠٧ ألف متر مربع) على المدخل رقم ١ لمدينة الشيخ زايد. وتشتمل عناصر المخطط العام للمنطقة على:

١- مباني علاجية ومراكز طبية (المركز القومي لأمراض الكبد، المعهد القومي لرعاية المسنين، مبنى علاج وبحوث الأورام والنظائر المشعة، وملحق المعهد القومي للأورام).

٢- مباني أكاديمية (ملحق مركز التعليم المفتوح، ملحق الدراسات العليا لمعهد الدراسات والبحوث التربوية، ملحق كلية الحقوق، وملحق كلية التجارة).

٣- مباني بحثية (مراكز بحثية في مجالات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية، العلوم البيئية والهندسية، المعهد القومي للتعليم والتدريب في الصحة والبيئة، مبنى إدارة الجامعة، ومبنى المؤتمرات والمعلومات، ووحدات ذات طابع خاص).

وقد بدأ في تنفيذ هذا المخطط على ألا تزيد نسبة البناء عن ٢٠% من مساحة الأرض الكلية.

ب. مدينة ٦ أكتوبر: تبلغ مساحة الأرض المخصصة لامتداد الجامعة بمدينة ٦ أكتوبر (٣٢٠ فداناً) ثلاثمائة وعشرين فداناً على طريق الفيوم مباشرة، وعلى بعد ٦ كيلو مترات من ميدان الرماية. وذلك لتوسعات جميع الكليات الأساسية بالجامعة والمراكز البحثية ومراكز التميز ونظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والوحدات ذات الطابع الخاص (٢١٠ أفدنة)، وخدمات الجامعة من ملاعب وإستاد ومطاعم ومكتبات (٣٠ فداناً)، ومدينة جامعية للطلبة وأخرى للطالبات (٨٠ فداناً).

حفائر الجامعة

وجه معهد الآثار - الذي كان يتبع كلية الآداب بالجامعة المصرية - نشاطه إلى التنقيب عن الآثار بغية استجلاء ما غمض من تاريخ مصر القديمة منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر اليوناني، وقد قسمت أعمال الحفر بها إلى ثلاثة عصور، واختار لذلك ثلاث مناطق تمثل كل منطقة عَصراً خاصاً من التاريخ المصري وهي:

- ١- حفائر المعادي، وتمثل عصر ما قبل التاريخ.
- ٢- حفائر الأهرام، وتمثل عصر صدر التاريخ الفرعوني.
- ٣- حفائر تونا الجبل، وتمثل عصر نهاية العصر الفرعوني وبداية العصر اليوناني.

١. حفائر المعادي:

كشفت حفائر المعادي عن مدينة أثرية من عصر ما قبل الأسرات كانت تقوم علي التل الأثري الواقع علي تخوم الصحراء شرقي مدينة المعادي الحالية، ولهذه المدينة الأثرية أهميتها من حيث موقعها في مكان متوسط يصل الدلتا بالصعيد من ناحية، ويربط كل منهما بشبه جزيرة سيناء وبلاد غرب آسيا من ناحية أخرى . وقد بدأت أعمال الحفر في هذه المنطقة في سنة ١٩٣١م تحت إشراف الأستاذين مصطفى عامر بك وأزوالد منجبن وعمل بها أيضاً الأستاذ مصطفى عامر بك والدكتور إبراهيم أحمد رزقانة. وقد أعطت هذه الحفائر صورة واضحة عن حضارة الدلتا عامة وحضارة المعادي في عصر ما قبل الأسرات خاصة.

وقبل أن تدخل الجامعة ميدان البحث في هذه المنطقة لم يكن الأثريون يوجهون الكثير من اهتمامهم إلي مصر الشمالية، وكان جل نشاطهم منصرفاً إلي الحفائر في الوجه القبلي، فحتى سنة ١٩٣٠م لم تكن قد كشفت بالدلتا أو علي جانبيها أية حضارة من عصر ما قبل الأسرات. وللحفائر منشآت متعددة بمنطقة الحفر، ففيها مخازن واسعة تضم جميع الآثار المكتشفة بالمنطقة وفيها متحف محلي يضم قطعاً مختارة تعطي صورة تامة وسريعة عن حضارة المعادي في هذا العصر، وفيها استراحة يتخذها الطلاب وأساتذتهم مركزاً لأبحاثهم الأثرية في الصحراء الواقعة شرقي المعادي.

٢. حفائر منطقة أهرام الجيزة:

كانت منطقة الأهرام منذ عام ١٩٠٠م مقسمة بين ثلاث بعثات أجنبية وهي : البعثة الأمريكية، البعثة الإيطالية، والبعثة النمساوية. وفي خلال الحرب العالمية الأولى تخلفت إيطاليا والنمسا عن القيام بالحفر في هذه المنطقة، وبقيت الحال كذلك حتى عام ١٩٢٩م عندما شرعت جامعة فؤاد الأول في القيام بعمل حفائر، فأخذت القسم الخاص بالنمسا وبدأت فيها أعمال الحفر (بإشراف الدكتور سليم حسن بك الذي كان وقتئذ أستاذاً مساعداً بكلية الآداب)، وقد استمر بعمل لحساب الجامعة إلي عام ١٩٣٦م. وقد أسفرت أعمال الحفائر التي قامت بها الجامعة في هذه المنطقة عن نتائج استرعت أنظار علماء الآثار المصرية خاصة والعالم عامة، إذ كانت تؤتي ثمارها كل عام بكشوف تضيف صفحات جديدة إلي تاريخ مصر القديمة، وقد زاد في قيمة هذه الآثار المكتشفة أنها لم تكشف وتسجل في سجلات فحسب بل وفقت الجامعة إلي إعلان نتائجها في تقارير مطولة نشرت في ثمانية مجلدات كبيرة باللغة الإنجليزية بعنوان Excavations in Giza.

وقد بدأت الحفائر موسمها الأول في نقطة جنوبي تمثال أبي الهول. وأسفرت نتيجة الحفر عن كشف مقبرة الكاهن رع، والتي تعد أكبر مقبرة كشفت عنها لكاهن أو أمير في الدولة القديمة. ثم كشف في نفس العام عن ١٧ مصطبة كلها منقوشة لموظفين في عهد ملوك الأسرتين الرابعة والخامسة. وقد عثر في هذه المقابر علي تماثيل وحلي ذات قيمة ونقوش بعضها فريد في بابيه.

وفي الموسم الثاني بدأت أعمال الحفر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٠م في نقطة غربي مقبرة رع ور، وكشف خلاله عن أكثر من ١٩ مقبرة لم تكن واحدة منها معروفة من قبل. وبعض نقوش هذه المقابر فريدة من الوجهة التاريخية والوجهة الأثرية. ولا أدل علي ذلك من النقوش القانونية في مقبرة (ويمنفرت). وأصحاب هذه المقابر كلهم من كبار موظفي الدولة ورجال الدين في عهد الأسرتين الرابعة والخامسة.

وابتدأ الموسم الثالث في نوفمبر سنة ١٩٣١م، وقد استمرت أعمال الحفر في نفس الاتجاه الذي قام به الحفر في السنة التي سبقتها، أي في الجنوب الشرقي من أبي الهول والهرم الأكبر. وكانت نتائج الحفر في هذا الموسم مرضية للغاية. وقد كشفت عن اثنتين وثلاثين مقبرة، وجد في الكثير منها آثار قيمة من كل نوع وبخاصة عدد عظيم من النقوش، وبعض مقابر سليمة لم تكن قد وصلت إليها يد اللصوص، من الأسرتين الرابعة والخامسة. وقد أضافت لنا معلومات جديدة عن مراسيم الدفن وثروة القوم وقتئذ.

وبدأ الموسم الرابع في نوفمبر سنة ١٩٣٢م، وكان العمل في هذا الموسم منصباً علي تنظيف الهرم الذي كان يسمى خطأ هرم الملك شبسكاف. وقد تبين بعد تنظيف هذا الهرم وما يحيط به أنه للملكة

خنتكاوس، وهي تعد الحلقة التي تربط بين ملوك الأسرة الرابعة والأسرة الخامسة، فضلاً عن أنها أول امرأة في تاريخ الآثار المصرية كانت تحمل لقب ملكة الوجه القبلي والوجه البحري، وقد بنيت مقبرتها بتصميم خاص يجمع بين الهرم والمصطبة، فالجزء الأسفل مأخوذ من قاعدة الهرم، والجزء الأعلى منها علي صورة تابوت. وهذا الكشف يعد أكبر كشف عمل في هذه المنطقة وقد أطلق عليه الهرم الرابع، لأن بانيته هي رابع ملك أقام لنفسه مقبرة في هذه المنطقة عامة، والثلاثة الملوك الذين سبقوها هم خوفو وخفرع ومنكاورع. وتدل شواهد الأحوال علي أنها بنت منكاورع ووالدة أحد الملوك الأول الذين أسسوا الأسرة الخامسة. هذا وقد تم الكشف في نفس العام عن كل مدينة الهرم الرابع وما فيها من منازل لسكني الكهنة والموظفين، مما قدم لنا أول صورة عن المنازل في عهد الدولة القديمة حتى الآن، يضاف إلي ذلك الكشف عن بعض مقابر أخري لعظماء القوم في هذه الجهة أيضا.

وبدأت أعمال الحفر في الموسم الخامس في سبتمبر سنة ١٩٣٣م في الجهة الشمالية الشرقية من هرم الملكة خنت كاوس. وكشف عن بعض مقابر جديدة وعن سرداب يحوي مجموعة تماثيل لم تمس بعد، وعدة مصاطب أخري ذات نقوش ظريفة.

أما الموسم السادس فقد بدأ في أكتوبر سنة ١٩٣٤م، وكان الغرض من حفائر هذا الموسم تنظيف طريق الهرم، وكذلك تنظيف جزء الجبانة الواقع جنوبي هذا الطريق. وقد أدى هذا العمل إلي الكشف عن سلسلة من السفن الشمسية. والواقع أن نتائج هذا الموسم كانت من الأهمية بمكان في تقدم معلوماتنا عن العادات والأفكار الجنائزية في عهد الدولة القديمة. فالكشف عن سلسلة السفن الشمسية التابعة للهرم الثاني قد أضافت معلومات مدهشة عن هذا الموضوع. فضلاً عن أنه في هذا الموسم قد عثر علي عدة مصاطب لأولاد الملك خفرع لم تكن معروفة من قبل، مما أدى إلي معرفة أفراد هذه الأسرة والموظفين الذين كانوا في حاشية الفرعون، هذا وقد استمر العمل في هذه الحفائر تحت إشراف الدكتور سليم حسن بك حتى عام ١٩٣٩م بعد أن انتقلت إدارتها إلي مصلحة الآثار المصرية.

٣. حفائر تونا الجبل:

بدأت جامعة فؤاد الأول أبحاثها الأثرية في منطقة هرمبوليس غربي تونا الجبل (علي مقربة من مدينة ملوي) في شهر أبريل عام ١٩٣١م. وكانت وجهة البحث في المرحلة الأولى دراسة طبيعة المنطقة ومحتوياتها بعمل مجسات في أماكن مختلفة، والعمل علي كشف المعابد والمنازل الجنائزية التي كانت تحيط بمعبد بتوزيريس الشهير وتغطيها أكوام عالية من الرمال، ثم انتقل العمل بعد خمس سنوات إلي

مساكن العمال ومعبد الآلة توت الكبير، ومنطقة السراييب السفلية التي اختصت بعبادة بعض الحيوانات وتقديسها وعلي الأخص الطائر إيبس (أبو منجل) والبحث عن مداخل هذه السراييب. وقد وفقت البعثة في الخمس سنوات الأولى إلي كشف أربعين منزلاً وثلاثة معابد، ثم استأنفت البعثة البحث في هذه المنطقة فأصبح عدد المنازل المكتشفة سبعين منزلاً، وعدد المعابد ثمانية. وعملت البعثة بمعاونة مصلحة الآثار المصرية على ترميم الكثير منها، وهذه المنازل الملونة والمعابد المبنية بالأحجار - التي يرجع تاريخها إلي الفترة الواقعة من القرن الثالث قبل الميلاد إلي القرن الرابع بعده - لها أهمية تاريخية كبيرة لأنها تحوي مظاهر الفن والتفكير في عصر تداخل المدينتين المصرية واليونانية. وفي نقوش المنازل نصوص شعرية يونانية ونقوش ملونة تقلد أنواع الرخام والفسيفساء وكروم العنب والغاز الذي انتشر استعماله في العصر السكندري، وفيها صور من قصص اليونان والمثولوجيا اليونانية الرومانية مثل لوحة أوديب الملك وحصان طروادة وخطف هيلينا ، وبعض هذه المناظر الملونة اختلط بنقوش مصرية وتأثر بالعقائد المصرية الدينية مثل عبادة أوزيريس، وعلي الأخص إيزيس التي تمثل الأمومة والأرض الخصبة. أما المعابد فقد تهدم الكثير منها مع الأسف ولم يبق إلا بعض جدران ملونة، وبعض نصوص تتحدث عن بعض حوادث إخلال بالأمن. وقد استطاعت الجامعة إعادة طوبوغرافية هذه المجموعة من المنازل، وأصبح الزائر يسير في ميادينها وشوارعها كما كانت في العهد القديم. أما المرحلة الثانية للأبحاث الأثرية فكانت وجهتها الكشف عن منطقة السراييب السفلي وإظهار مداخلها وشوارعها، وبعد عمل شاق اتضح أن مساحة هذه السراييب المحفورة في جوف الصخر لا تقل عن خمسة وعشرين فداناً، وأنها قسمت لمناطق، لكل منطقة مدخل خاص يحيط به معبد صغير وحجرة للتحنيط ومكاتب للكهنة، وأن المدخل ينتهي إلي شوارع وميادين صغيرة تتفرع منها الشوارع شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وعلي اليمين وعلي اليسار من كل شارع غرف كدست فيها عشرات الآلاف من قواديس الفخار تضم بقايا طائر الأيبس (أبو منجل) رب المنطقة. وفي بعض هذه القواديس أو القليل منها تماثيل أو أوراق بردية هامة، ومن هذه الأوراق البردية التي وجدت بالقرب من مكاتب الكهنة ورقة هامة بالخط الدويموطيقي طولها متران سجلت فيها مجموعة من القوانين المدنية وخطابات أرامية لجالية إسرائيلية في الفيلة تخاطب جالية أخرى في منفيس وأوراق أخرى بها نصوص دينية. وفي بعض الشوارع فتحات للتهوية عملت الكلية علي ترميمها ومعابد صغيرة وأماكن لجلسات الكهنة واجتماعاتهم.

هذا وقد وجهت الكلية عنايتها إلي جمع المستندات الخاصة بهذه المنطقة الهامة من صور وتحف، وأنشأت لذلك الغرض متاحف في منطقة الحفر نفسها وفي معهد الآثار المصرية بكلية الآداب بالجيزة،

وأصبحت هذه الحفائر وآثارها المكتشفة ميداناً خصباً لدراسة الآثار المصرية في جامعة فؤاد الأول وفي ميدان الحضارة المصرية القديمة، وقد انتقل متحف الآثار المصرية إلي مبني كلية الآثار بالجامعة.

متاحف الجامعة بكلية الآثار

حرصت إدارة الجامعة علي إنشاء الكثير من المتاحف المتخصصة التي تعكس الاهتمام بـتراث مصر الخالد، والاندماج التام بين الجامعة والمجتمع المحلي، والتتقيف الكامل لطلابها الشغوفين بمعرفة تاريخنا المجيد . وفيما يلي بيان باثنين من تلك المتاحف التي تثرى معارف الطلاب الذين التحقوا بالكلية المختلفة، ولاسيما كلية الآثار منذ كانت معهداً للآثار يتبع كلية الآداب، ويضم بعض ما كشفت عنه حفائر جامعة فؤاد الأول، وما تيسر استعارته من المتحف القومي المصري، وما تبرع به بعض رموز المجتمع وأسائذة الجامعة.

١. متحف الآثار المصرية:

في كلية الآثار متحف كبير يضم ما أمكن لمعهد الآثار المصرية - الذي كان يتبع كلية الآداب بالجامعة المصرية وجامعة فؤاد الأول - والحصول عليه من بعض ما كشفت عنه حفائر جامعة فؤاد الأول من آثار، وما تيسر استعارته من المتحف المصري بالقاهرة.

ومقتنيات المتحف لها أهميتها لطلبة الكلية، إذ تشتمل علي أمثلة مختلفة من الآثار يستعين بها الطلبة في دراستهم، ومن أهمها مجموعة من الفخار تمثل تطور صناعة الفخار واختلاف أنواعه وأشكاله في عصور ما قبل الأسرات في مصر، ومجموعة أخرى من الأدوات من حفائر جامعة فؤاد الأول في المعادي، ثم أمثلة مختلفة مما كشفت عن حفائر الجامعة في منطقة أهرام الجيزة. ومن أهم ما تشتمل عليه بعض التماثيل وموائد القربان وأوان من المرمر من عهد الدولة القديمة.

علي أن أكثر محتويات المتحف وأهمها هو ما أمكن اقتناؤه من بعض آثار حفائر الجامعة في تونا الجبل عن العهود المتأخرة من تاريخ مصر القديم - من العهد الصائني حتى القرن الثالث بعد الميلاد - ومن أهم هذه الآثار توابيت من الحجر أو الخشب لبعض الكهنة والكتاب من إقليم الأشمونين ووجوه مستعارة من العصر الروماني تمثل أنماطاً مختلفة من ترجيل الشعر وتزيينه، ثم كثير من التماثيل من (البرونز) والخشب والحجر الجيري والقاشاني والفخار لإلهة مختلفة وخاصة للإلهة أوزوريس وللطائر أيبس (أبو منجل) وكذلك بعض شواهد وقبور لموظفين من عهد البطالسة.

هذا عدا مجموعة نقود من الذهب والبرونز، ومجموعة أوان من المرممر والقاشاني والفخار والزجاج، وأمثلة من المسارج، وعدد كبير من التماثيل المختلفة، وبعض العقود من الزمرد والعقيق الأحمر والزجاج، وبعض أدوات التجميل وغيرها.

والمعروف أن أول دراسة أكاديمية بالجامعة المصرية الحكومية كانت الدراسات الأثرية حيث قام قسم الآثار التابع لكلية الآداب بالبحث عن الآثار في مناطق أهرام الجيزة، وتونة الجبل. وقد وفق أساتذة الآثار ومعاونيهم في العثور على كنوز ثمينة، وقاموا بتحقيقها تحقيقاً علمياً كما أمكنهم العثور على هرم رابع بالجيزة، أقيم لملكة عظيمة اسمها "خنت كاوس" ملقبة بلقب ملك مصر العليا والسفلى، وبنت الآلة الملك.

٢. متحف الآثار الإسلامية:

وهناك متحف للآثار الإسلامية عملت علي إنشائه كلية الآداب في الجامعة المصرية سنة ١٩٤٥م. ويرجع الفضل الأول في إنشائه إلي المغفور له الدكتور علي إبراهيم باشا، فقد أهدي إليه زهاء خمسمائة تحفة أثرية نفيسة من السجاد والخزف والبرونز والنحاس والزجاج والخشب والجلد والمنسوجات، كما استطاع - وهو رئيس المجلس الأعلى لدار الآثار العربية - أن يحصل من تلك الدار علي مجموعة نفيسة جداً من حفائر الفسطاط، تفضلت دار الآثار بإهدائها إلي هذا المتحف.

وكذلك رأت إدارة حفظ الآثار العربية أن تسهم في هذا العمل العلمي الجليل فأهدت إلي هذا المتحف مجموعة قيمة من الأحجار الرخامية ذات الزخارف والكتابات التي ترجع إلي العصر التركي في مصر، كما أهدت إليه مجموعة من الأخشاب ذات الزخارف النفيسة التي ترجع إلي العصر الفاطمي وعصر المماليك والعصر التركي.

وقد تفضل بعض محبي الآثار الإسلامية فقدموا إلي المتحف نخبة من جلود الكتب المملوكية وبعض الصفحات والمخطوطات المذهبة والقطع الخزفية النفيسة.

وشاء فريق من تجار العاديات أن يشترك في إعداد هذا المتحف فقدموا إلي الكلية مجموعات نفيسة من الخزف والزجاج والمنسوجات والخشب.

وعملت الجامعة منذ سنة ١٩٤٤م علي أن تشتري من سوق العاديات نخبة من التحف تضمها إلي مجموعات المتحف كل عام.

ويضم المتحف زهاء ألفي تحفة من الصور والخزف والسجاد والأقمشة والزجاج والأحجار
والجص والمعادن والخشب والعاج من صناعة البلاد الإسلامية المختلفة فيما بين القرنين الثاني والثالث
عشر بعد الهجرة (١٧-١٩م).

متاحف الجامعة بقصر العيني

يوجد بكلية طب قصر العيني عدة متاحف مصنفة علي المستوى العالمي ولكل منها كتاب منشور، وفيما يلي سطور موجزة عن هذه المتاحف:

١- **متحف نجيب باشا محفوظ:** لأمراض النساء والتوليد وهو متحف فريد من نوعه في العالم، وقد نشر في موسوعة مكونة من ثلاثة أجزاء في إنجلترا عام ١٩٤٧م بست لغات.

٢- **متحف الطب الشرعي:** وكان يتبع مصلحة الطب الشرعي وأنشئ عام ١٩٢٠م في كلية طب قصر العيني لعدم وجود مكان بوزارة العدل، به أكثر من ألفي عينة وهو يضارع أكبر المتاحف لاحتوائه علي نماذج للقطع التشريحية ومختلف الآلات المستعملة في الجنايات وتأثيرها؛ مما يندر وجوده مجتمعاً في مكان واحد، وقد وافقت وزارة العدل على بقاءه في قصر العيني بناء على طلب علي باشا إبراهيم.

٣- **متحف التشريح:** ويرجع تاريخ إنشائه إلى أكثر من مائة عام ويصعب تكراره، وملحق به حجرات بها عدد كبير من الجماجم من عصور التاريخ المختلفة زودها به د. أحمد البطراوي من مخلفات وتعليق سد أسوان، وهي مجموعة فريدة في نوعها. كما يوجد به مجموعة كبيرة من عظام قدماء المصريين، لأن مدرسة الطب كانت المكان الوحيد للدراسات العلمية للمومياءات والعظام الفرعونية.

٤- **متحف الباثولوجيا:** ويرجع تاريخ إنشائه إلى أكثر من مائة عام، وبه عينات لا تتكرر.

٥- **متحف قصر العيني:** بدأ التفكير في إنشاء متحف قصر العيني منذ عام ١٩٦٩م عندما أرسل أ.د. محمود فوزي المناوي (المؤلف) في مهمة علمية للولايات المتحدة الأمريكية في جامعة كاليفورنيا وميسوري وهارفارد وجونز هوبكنز، وأتيحت له فرصة رؤية ما فعله الغرب لتسجيل تراثهم الطبي، بالرغم من أن بعض هذه الجامعات يرجع تاريخ إنشائها إلي فترة أحدث من قصر العيني، وزار المتحف القومي الأمريكي لتاريخ الطب ومتحف جامعة هارفارد في قاعة (ايثردوم) والذي وجد بداخلها مومياءات مصرية عرضت في المدن الأمريكية لجمع تبرعات لإنشاء متحف ومستشفى الجامعة، وفي عام ١٩٧٣م اتصل المؤلف بالأستاذ الدكتور/ حسن علي إبراهيم عميد الكلية لجمع تراث كلية الطب، وفي عام ١٩٩٥م نوقش موضوع إنشاء المتحف بموافقة الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة حينذاك على إحياء فكرة إنشاء المتحف، على أن

يتم افتتاحه في نفس توقيت افتتاح مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد بحضور الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي جاك شيراك، وعلي ضوء ذلك وضعت مراحل العمل بالمشروع علي النحو التالي:

المرحلة الأولى: صدر قرار عميد كلية الطب الأستاذ الدكتور/ محمد معتز الشربيني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بتشكيل لجنة من عضوية كل من السادة أ.د. محمود فوزي المناوي أستاذ التوليد وأمراض النساء وأ.د. فؤاد علي فهمي النواوي مدير مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد والدكتور أحمد محمود فوزي المناوي مدرس التوليد وأمراض النساء، وتكون مهمتها الإشراف ومتابعة تنفيذ إقامة متحف قصر العيني. وتم إسناد تنفيذ هذه المرحلة إلي مركز صيانة الآثار والمخطوطات ومقتنيات المتاحف بكلية الآثار جامعة القاهرة يمثلها أ.د. صلاح البحيري عميد الكلية، أ.د. حسني نوصير وكيل الكلية، أ.د. حسام عبد الحميد، د. فاطمة محمد حلمي مدير المركز، أ.د. ياسين زيدان وعدد كبير من هيئة تدريس كلية الآثار، وافتتحت المرحلة الأولى في مارس سنة ١٩٩٨م بحضور أ.د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي، أ.د. فاروق إسماعيل أحمد رئيس جامعة القاهرة، أ.د. محمد الطواهي رئيس الجمعية الطبية المصرية، أ.د. حمدي السيد نقيب الأطباء، أ.د. محمد معتز الشربيني عميد الكلية، أ.د. محمود فوزي المناوي صاحب فكرة المتحف والمشرف علي إنشائه.

المرحلة الثانية: وتمثل هذه المرحلة الأساس الذي ارتكز عليه بناء المتحف، من حيث انتقاء التحف الفنية وصور وراد الطب الذين أوفدوا للخارج.

ثم صدر قرار عميد كلية طب قصر العيني رقم ٣ لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٢/١م بتشكيل لجنة برئاسة أ.د. محمود فوزي المناوي أستاذ أمراض النساء والتوليد وعضوية كل من أ.د. حسني نوصير، أ.د. حسام الدين عبد الحميد، أ.د. فاطمة محمد حلمي، أ.د. محمد عبد الهادي، والأستاذ حسين المصري مدير عام الترميم بالمجلس الأعلى للآثار، والأستاذ صلاح رئيس معامل الترميم بكلية الآثار وذلك للقيام بتنفيذ المرحلة الثانية، وقد افتتحت هذه المرحلة رسمياً في مارس عام ١٩٩٩م، واشتملت على الكنوز النادرة التي توصل لمهنة الطب في مصر، وتؤرخ لكلية طب قصر العيني.

ولهذا المشروع القومي مرحلة ثالثة تتمثل في عرض الكتب التاريخية التي تبرع بها أمراء أوروبا ومنهم فيليب ملك فرنسا والكتب المترجمة إلى العربية في القرن التاسع عشر التي ترجمها أساتذة مدرسة الطب المصريين، وتعتبر أكبر مجموعة كتب طبية ترجمت من لغة إلى أخرى في العالم حتى ذلك الوقت. وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف قد وضع كتابا عن ذلك عنوانه (تاريخ النهضة الطبية المصرية - متحف قصر العيني) تدور موضوعاته حول مقتنيات المتحف وترميمها، وتسرد مراحل مشروع إقامة المتحف ومكوناته باللغتين العربية والإنجليزية. وأكد فيه على دور جيل الرواد من أساتذة الطب الذين أدوا خدمات جليلة للجامعة، وشرح بإسهاب الدور الثقافي والبحثي والتعليمي لهذه المتاحف النوعية ورسالتها التنويرية، مما يبرز بوضوح قدرة جامعة القاهرة على تسجيل تاريخها النابض وتجلية خصائصها التي تجدد مقوماتها، وتركز على دورها التنويري وشموخها التعليمي في الحياة العلمية الحديثة.

متاحف الجامعة بكلية العلوم

وتضم كلية العلوم جامعة القاهرة عددا من المتاحف العلمية النوعية التي تعد ركيزة أساسية من ركائز التعليم، بها والتي تشرف الجامعة بمقتنياتها، وفيها على سبيل المثال:

١- **متحف ومعشبة قسم النبات:** أنشئت بكلية العلوم في عام ١٩٢٦م وتضم أكبر مجموعة مرجعية للنباتات الزهرية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ويرجع الفضل في إنشاء هذه المعشبة إلي الأستاذة السويدية الراحلة فيف تاكهولم والأساتذة المصريين الرواد، وتضم مكتبة فريدة ضخمة تم افتتاحها في مايو ١٩٧٩. والمعشبة والمكتبة لهما سمعة عالمية وتعدان فخراً لجامعة القاهرة ويشرف عليهما وينميها العالم القدير أ.د. عبد الفتاح القصاص.

٢- **متحف الحشرات:** بدأ المرحوم د.حسين أفلاطون جمع المجموعات الحشرية منذ عام ١٩١٩م وافتتح المتحف عام ١٩٥٢م، ونمت هذه المجموعة إلي أن أصبحت تضم أكثر من سبعين ألف عينة حشرية، وأربعة آلاف نوع، منها عدة مئات من الأنواع الجديدة علي العلم، ويشمل المتحف الذي صممت قاعته الرئيسية علي غرار إحدى قاعات متحف اللوفر بفرنسا علي مجموعة تصنيفية بحثية ومجموعة تعليمية ومجموعة للعرض المتحفي. وهو المتحف الوحيد من نوعه في إفريقيا والشرق الأوسط، وتعد مجموعته الحشرية أكبر مجموعة للحشرات في مصر.

وتجدر الإشارة إلي أن هذه المتاحف التي تضمها الجامعة تلقى الضوء على رسالتها وترسخ اتجاهاتها في تحقيق التواصل والتكامل بين روادها وأعضاء هيئة التدريس مع الطلاب الذين ينشدون الإلمام بالمعارف والعلوم الأصلية، والرسالة العظيمة التي حملها هؤلاء الرواد فأبرزت تجلياتهم المتنوعة في شتى ألوان الفنون التي درسوها ... فاستحقت جامعة القاهرة أن تكون موئلا للعلم والحضارة، وقلعة للعطاء والإنسانية، ومعلما من معالم التلاحم بين الرواد وتابعيهم.

الجامعة المصرية والمجتمع

لا شك أن دور الجامعة العلمي والتعليمي يحظى بإدراك واضح لدى كل المصريين، يدركه المتعلم والمتق، وحتى الأمي الذي نراه يجاهد حتى يصل بأبنائه إلى رحاب الجامعة، أما مهمة الجامعة في الارتقاء بالمجتمع وحياتنا الاجتماعية، فيتمثل جانبها الأكبر في إمداد البلاد بالخبراء في كل مجالات الحياة، ففيها تخرج خبراء الزراعة وخبراء الصناعة، والقضاة والمحامون والأطباء والمهندسون، إلى جانب المعلمين الذين لولاهم لما قام معهد أو أنشئت مدرسة، وهذه هي الخدمات الملموسة التي تؤديها الجامعة للمجتمع، وقد أفاض الباحثون والمؤلفون في الكتابة عن هذا الموضوع، وما زالوا يفيضون، حتى يبدو من كتابتهم أن الجامعة هي العامل الأساسي في بناء المجتمع. وهذا أمر صحيح لا مرأى فيه، ومن ثم فليس هو الهدف المقصود من هذه الصفحات المحدودة المرهونة بحجم الكتاب، وحتى لا نكرر ما جاء مستفيضا في كثير من الكتب التي عانيت بمهام الجامعة التعليمية والاجتماعية. ولكن المقصود هو إلقاء الضوء على بعض الجوانب التي شغلت الرأي العام في طور مهم من أطوار حياة الجامعة، فلم يكن من المتصور اجتماعيا - في فترة من الفترات المبكرة في أوائل القرن العشرين - أن تلتحق المرأة بالتعليم الجامعي، وظل هذا الأمر موضع أخذ ورد بين القائمين على شئون الجامعة وبعض المعارضين لوجود النساء في رحاب الجامعة، أو لاختلاط الطلبة بال طالبات.

وأما الشأن الآخر فهو نمو المشاعر الوطنية مع ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع الذي أحدثه التعليم الجامعي، إذ أصبح طلبته هم الطليعة المؤججة للأحاسيس، القائدة للاحتجاج على أوضاع البلاد السياسية تحت نيران الاحتلال البريطاني، حتى إن المعتمد البريطاني - حينذاك - خشي من مغبة الأمر، فأراد أن يحجم النشاط السياسي للقائمين على الجامعة وطلبتها، فأوضح أن موقف الجامعة يجب أن يكون مطابقا لرأي الحكومة، مما يعني فقدان الجامعة لاستقلالها، وهو ما رفضته الجامعة ممثلة في إدارتها، ولم يقتصر دور الطلبة على العمل السياسي، ولكنه تجاوزه إلى العمل الاقتصادي، باعتبار أن كلا منهما يكمل الآخر، ولذلك ظهر مشروع القرش، من خلال جهود بعض طلبة الجامعة، بهدف السعي لتخليص اقتصادنا من سيطرة الأجانب. وتقديرا لأهمية الجامعة ومساندة لدورها في خدمة المجتمع، بادر عدد من القادرين على

رصد بعض الأوقاف لخدمة العلم والتعليم والمتعلمين في الجامعة المصرية، وهكذا يظهر التفاعل بين الجامعة المصرية والمجتمع المصري، في بعض الجوانب التي لم تحظ من قبل بال العناية الكافية.

سعد زغلول والجامعة:

كتب عباس محمود العقاد: لما هبت في البلاد تلك الدعوة المباركة إلى إنشاء الجامعة المصرية كان سعد زغلول على رأسها وتبرع لها مع المتبرعين بمائة جنيه، ومن منزله صدر منشورها الأول إلى الأمة في الثاني عشر من أكتوبر سنة ١٩٠٦م. وفيه يقول بلسان المجتمعين: "في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الأمنية لأن الأمة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة، ودائرته ضيقة، تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية، وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جلية ومشكلات غامضة تشتاق النفوس إلى حلها، واختراعات جديدة وتجارب بدیعة واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا، ولا يصل إلينا منها إلا صدها الضعيف. فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الإنسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله، وهو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال، وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوربيين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الإجلال والاحترام".

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الأمام، وإن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة، أو أن يتعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة. بل يلزم أكثر من ذلك: أن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة، ومن نفوسهم استعدادا، يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم...".

إلا أن المعارضين لسعد بعد ولايته الوزارة وجدوا لهم سببا كان يقضي عليه برفض الوزارة فيما زعموا، وقالوا إنه تخلى عن إتمام الجامعة المصرية حبا للوظيفة، وإن تخليه عنها كان وشيكا أن يميته الفكرة في مهدها، وأوغلوا في الظن السيئ. حتى أشاعوا أن الإنجليز وسعدا تواطؤوا على إهمال "المشروع" وصرف الأنظار عنه، ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به والكف عن التبرع للجامعة المنشودة، واتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها،

ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة خدم بها سعد مشروع الجامعة وهو وزير للمعارف، ولعله لم يكن مستطيعاً أن يخدمها هذه الخدمة أو غيرها لو لم يقبل الوزارة.

ولما كثر اللغظ في هذه الفرية المجحفة تعمدت أن أسأل سعداً عنها ليسمع الناس جوابه فيها، فقصدت إليه في شهر مايو من سنة ١٩٠٨م يوم كنت أكتب في صحيفة الدستور، وسألته عن شأن الجامعة وبعض الشئون الأخرى فقال: "إننا لم نبحث إذ ذاك في التفاصيل ولكن الذي كنا نرمي إليه من إنشاء الجامعة وأعلناه للأمة أنها تعلم التلاميذ ما لا يتعلمونه في المدارس العالية، وآداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية مما يدخل في هذا الباب. ولكن لجنة الجامعة لا تكتفي بذلك إلا في أول الأمر، وقد أشرت عليها بإضافة آداب اللغة العربية إلى هاتين المادتين، وهي تتناقش في ذلك الآن، وقد علمت أن حضرات أعضاء اللجنة يبذلون كل الجهد في إبلاغ هذه الجامعة أقصى ما تبلغ إليه. وكل من يعلم من هم أعضاء هذه اللجنة يثق ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم، وأن من الغريب أن يكون في الناس من يثبط همم العاملين والمكتتبين لهذا العمل الجليل.

"إن الهمم فائرة من طبيعتها فليست هي في حاجة إلى من يثبطها، ولكن هذه الأقوال ربما دفعت الخجول الذي تحمله الغيرة على الاقتداء بأمثاله إلى قبض يده عن الاكتتاب، فإن فيها مسوغاً يبرر عمله ويظهره في أعين الناس بمظهر الوطني الغيور على مصلحة بلاده.

"يقولون إن الجامعة وقعت في أيدي الموظفين فانتشلوها منهم، ولكن ألا يتدبرون في عاقبة ذلك؟ من يقوم مقام رشدي باشا وزكي بك وعلوي باشا والمسيو بيرو من غير الموظفين إذا عولنا على إنقاذ الجامعة من يد هؤلاء وتسليمها إلى غيرهم؟ لست أنكر أن الجامعة كما الآن ليست كجامعات أوروبا ولكن الحالة الحاضرة تقضي علينا بالابتداء بالبداة لا بالغاية، فإذا كانت لنا اليوم جامعة صغيرة فغداً تكون كبيرة، ولا يبعثنا كونها كذلك على احتقارها ونفض أيدينا منها، لأن في ذلك جناية كبرى ونحن في حاجة إلى ما هو دون الجامعة بكثير.

"أذكر أنه لما أنشئت الجمعية الخيرية الإسلامية قام بعضهم واستضعف شأنها لأنها نشأت صغيرة كما ستنشأ الجامعة، فما هي إلا سنوات قلائل حتى اتسعت دائرتها وأخصب مواردها وكثر عدد مدارسها حتى بلغ ما تراه. ولو أن القائمين بها جبنوا أمام الانتقادات لقبرت في المهد ولم تبلغ ما بلغته الآن. وفضلاً عن ذلك أن المال الذي جمع الآن لا يفي بالحاجة، لأن ستة وعشرين ألف جنيه لا تكفي لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا، هذا لو دفع كل مكتتب ما تبرع به، ولم يقتصر الأمر على العشرة الآلاف التي دفعت حتى الآن. ولو قدرنا ما ينتجه هذا المبلغ بأجمعه في السنة لما زاد عن ألف جنيه مصري وهو ما لا

يكفي للإنفاق على الجامعة في حالتها الحاضرة. كل هذا والذين يريدون إخراج الجامعة من قبضة الحكومة قد يجهلون أنها دفعت مرة واحدة خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون في أنحاء القطر المصري بأجمعه، وليس هذا كل ما أمدت به الحكومة هذه الجامعة فإن اعتبارها لها مدرسة منتظمة وقبول شهادتها بين بقية الشهادات المدرسية ينشط الناس إلى الإقبال عليها إقبالا لا تظفر بمثله إذا كان الغرض منها مجرد تحصيل العلم وتوسيع العقل، وربما لا ننسى أن بعض هؤلاء كان يطلب من الحكومة إعانة المشروع ماديا. فرفضهم الآن إشرافها عليه، بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها، يعد من الغرابة بمكان، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه.

وهب أن إشراف الحكومة على الجامعة مضر بها كما يقولون، أفهذا يحملنا على حض الناس على عدم الاكتتاب واسترداد ما تبرعوا به؟ لا أظن ذلك. لأن إنقاذها من يد الموظفين وتوسيع نطاقها عما هي عليه الآن من الممكنات وليس من المستحيلات، وإنما يكون ممكنا بكثرة المال والمتبرعين، فهي في هذه الحالة أحوج إلى المال منها وهي بعيدة من الحكومة، ومهما يكن من مخامرة اليأس للنفوس فلن يبلغ إلى درجة يجزم معها بأن الجامعة لن تغفل من يد الحكومة إلى الأبد. فمن العبث على كل حال العمل على إسقاطها وحرمان البلاد منها.

أقول هذا وأنا على يقين أن الحكومة لا تقصد سوءا بهذه الجامعة ولم تفكر في إعاقه سيرها، وإن مراقبتها لها على هذه الصورة تفيدنا فائدة قد لا تتيسر بغير ذلك. وأود لو نفيت كل ريبة بشأنها، فإنها على أي صورة ظهرت معهد علمي يفيد البلاد ظهوره بقدر ما يضرها احتجابه.

هذا جواب سعد عن المسألة الوحيدة التي قال المعارضون إنها كانت تقضي عليه برفض الوزارة. وأبلغ منه في الإقناع جواب الحوادث الواقعة كما ظهرت في ذلك العهد ثم ظهرت في السنوات التالية. فإن الجامعة لم تمت بعلمه وإنما كانت تموت لو أحجمت الحكومة والشعب عن التبرع لها كما كانوا يريدون، وأن الحكومة المصرية لم تخسر بولاية سعد منصب الوزارة فيها، بل كانت وزارته أول خطوة عملية في طريق استقلالها وإثبات وجودها بعد انفراد المستشارين والمفتشين الإنجليز بتصريف شؤونها وتوجيه سياستها، وفيما يلي بيان وجيز لما عمله سعد في هذا السبيل:

كانت الشرعة التي شرعها الاحتلال في سياسة الحكومة المصرية، وجرى عليها بالعمل، وأعلنها اللورد كرومر بالقول الصريح أن الإنجليزي رئيس ولو كان مرؤوسا، وأن المشورة منه أمر نافذ وإن جاءت في قالب النصيحة، مثال ذلك: كان الدكتور كيتنج ناظر مدرسة الطب رجلا لا يقل في الصلف والاندفاع عن مستر دنلوب المستشار. فدخل يوما على سعد دون أن يستأذن، فأبى سعد أن يصغي إليه فيما

حضر من أجله قبل أن ينبهه إلى خطئه ووجوب الاعتذار منه، فلم يجد الرجل مناصاً من الاعتذار لأنه واجب يفرضه عليه أدب اللياقة وأدب الوظيفة، ولم يعد إلى ذلك الخطأ مرة أخرى. ومن أعاجيب الدكتور كيتنج هذا، بل من الدلائل على الغطرسة التي كان يفرضها بعض الموظفين الانكليز يومئذ على الحكومة المصرية، أنه كتب تقريراً يسجل فيه على المصريين أنهم لا يصلحون لتدريس العلوم الطبية...! لأن سعداً اقترح أن يوفد إلى أوروبا بعثة من الطلاب المصريين لدراسة هذه العلوم وتدريسها بعد عودتهم إلى مصر بدلاً من الأساتذة الأجانب... وقد أراد من سعد أن يعدل عن اقتراحه عملاً بذلك التقرير... فقال له سعد: ألم يخطر لك يا دكتور كيتنج أن تبحث عن وزير "غير مصري" يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السرمدى؟! وبلغت المسألة إلى اللورد كرومر فلم يسعه إلا أن يوافق سعداً ويعترف بأنها غلطة.

فمن عمله بين تلك المعارك والمحاولات أنه وجه عنايته إلى تعليم الأخصائيين وتعليم الشعب في وقت واحد، فأعان الجامعة المصرية بما استطاع من مال وتضحية، ورأى أن انتظار ثمراتها يطول قبل أن تنتفع البلاد منها بتخريج الأخصائيين المطلوبين في فروع الدراسة العالية، فاستأنف إرسال البعثات إلى المعاهد الأوروبية، وأشرف بنفسه على انتقاء الطلبة النجباء متحرراً في ذلك الأخلاق كما كان يتحري الذكاء والكفاءة... ومن ملاحظاته في هذا الصدد أنه استعرض الطلبة المرشحين لأحدى البعثات يوماً فسأل أحدهم - وقد استكبر سنه - هل تزوجت؟

قال الطالب: نعم.

قال: وكيف تصنع بزوجتك وأنت مقدم على سفر قد يعتاقك في أوروبا بضع سنوات؟

قال الطالب: إنني طلقته يا سعادة الباشا!

فأمر بحذف اسمه وقال: مثل هذا لا يؤتمن على تعليم.

هذا وقد أنصف الشاعر أحمد شوقي بك سعد زغلول عندما قال فيه:

يا ناشر العلم بهذي البلاد	وفقت نشر العلم مثل الجهاد
باني صرح انجد أنت الذي	تبني بيوت العلم في كل ناد
بالعلم ساد الناس في عصرهم	واخترقوا السبع الطباق الشداد
أيطلب انجد ويبغي العلا	قوم لسوق العلم فيهم كساد
نقاد أعمالك مغل لها	إذا غلا الدر غلا الانتقاد
ما أصعب الفعل لمن رame	وأسهل القول على من أراد

المرأة والجامعة:

يبدو أن الجامعة المصرية الأهلية فتحت أبوابها للفتيات قبل أن تتخذ حركة تحرير المرأة في مصر صورة دعوة عامة منظمة، ذلك أن تلك الجامعة التي أنشئت سنة ١٩٠٨م أباحت لبعض الفتيات الانتظام في سلك الدراسات الأدبية والفلسفية والاجتماعية التي كانت تلقي بها.

ومن الملاحظ أن التعليم الجامعي للفتاة لم يمر في مصر بمراحل تمهيدية، كما حدث في إنجلترا مثلا، بمعنى أن باب التعليم الجامعي في مصر فتح للفتاة علي مصراعيه، وسمح لها بالانتظام في سلك الكليات، وأصبح لها كل حقوق الشبان في الجامعة وعليها كل الواجبات، كما لم تنشأ في الجامعة كليات مستقلة لتعليم الفتيات.

"كانت النخبة المثقفة المصرية التي احتضنت مشروع (الجامعة المصرية) في العقد الأول من هذا القرن تؤمن بتحرير المرأة وبحقها في التعليم وضرورة أن يكون لها دور في بناء المجتمع، فقد كان لقاسم أمين دور بارز في اللجنة المؤسسة، وكذلك تلاميذ الشيخ محمد عبده ممن أيدوا قاسم أمين وشايعوا فكرة تحرير المرأة كما طرحها في كتابيه: "تحرير المرأة" و "المرأة الجديدة"، وعلي رأس هؤلاء أحمد لطفي السيد وسعد زغلول، وإذا كانت المنية قد أدركت قاسم أمين قبل افتتاح الجامعة رسميا عام ١٩٠٨م، فإن رفاقه من مؤسسي الجامعة تعهدوا الفكرة بالرعاية من بعده، فأنشأت الجامعة قسما نسائيا تلقي فيه محاضرات حرة لتزويد المرأة بقدر من الثقافة تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والفنية، تلك الدراسات التي أثارت ثائرة المحافظين فدبجوا المقالات التي تهاجم القائمين علي أمور الجامعة وتتهمهم بالتفريط في التقاليد والعدوان علي الفضيلة، إلي غير ذلك من مواقف المعارضين التي سجلتها صحف ذلك الزمان.

وما كان إنشاء القسم النسائي إلا اختبارا من جانب القائمين علي أمور الجامعة لمدي تقبل الناس لفكرة تلقي النساء العلم في الجامعة، فالاتي انتسبن إلي القسم النسائي كن من سيدات الطبقة العليا في المجتمع اللاتي نلن حظا من التعليم في المدارس المصرية والأجنبية إلي جانب الأجنيبات المقيمت في مصر، فلم يكن الهدف- إذن - فتح أبواب التعليم الجامعي للمرأة المصرية بقدر ما كان اختبارا للنوايا والمواقف من تلك الفكرة، وقد استفاد رجال الجامعة من هذه التجربة ودلالاتها عندما عالجوا قضية قبول الطالبات بالجامعة بعد تحولها إلي جامعة حكومية عام ١٩٢٥م، إذ كانوا يؤمنون بأن مساعدة التطور الاجتماعي يدخل في إطار رسالة الجامعة.

ففي أول عام لافتتاح الجامعة، طلب بعض عمداء الكليات من أحمد لطفي السيد- مدير الجامعة- أن تقبل الجامعة الحائزات علي شهادة الثانوية المصرية، استنادا إلي أن وزارة المعارف أوفدت بعثة إلي انجلترا من اثنتي عشرة مدرسة من معلمات الوزارة عام ١٩٢٥م للدراسة بجامعة انجلترا في تخصصات معينة، فقال لهم أحمد لطفي السيد: إن هذه المسألة "شائكة" وأنه يخشي معارضة الحكومة للفكرة إذا أثارها الجامعة بشكل رسمي أو اتخذت فيها قرارا محددا، واتفق مع العمداء علي قبول الطالبات اللاتي يتقدمن للالتحاق بالجامعة دون الإعلان عن ذلك في الصحف، أو إثارة الموضوع في إحدى الخطب، حتى تضع الجامعة الحكومة والرأي العام- معا- أمام الأمر الواقع.

وهكذا تعاون أحمد لطفي السيد مع العمداء على إنجاح المشروع بإيقائه طي الكتمان، واعتمدوا علي أن "القانون الأساسي للجامعة يبيح التحاق المصريين بها"، وهو لفظ الجمع الذي يشمل البنين والبنات. وفي عام ١٩٢٩م التحق بالجامعة سبع عشرة طالبة، منهن ثمان طالبات بكلية العلوم، وأربع بكل من الآداب والطب، وطالبة واحدة بكلية الحقوق.

ويشير أحمد لطفي السيد إلي رد الفعل لهذه التجربة فيقول: "وبعد أن سرنا في هذا النهج عشر سنوات، حدث ما كنا نتوقعه، فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط، فلم نأبه لها، لأننا علي يقين من أن التطور الاجتماعي معنا، وأن التطور لا غالب له. ومعنا العدل الذي يسوى بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما علي أسباب كماله الخاص علي السواء، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية علي وجه يأتلف مع أطمانا في الارتقاء القومي.

وعلى الرغم من أن دعاة التخلف باسم المحافظة علي التقاليد كانوا أعلي صوتا وأكثر تأثيراً علي بسطاء الناس، فإن ذلك لم يفت في عضد أولئك الرواد الذين كانت مصر ومستقبل مصر في ضميرهم. وغلبت سنة التطور، وأثبتت الفتاة المصرية أن قدراتها لا تقل عن قدرات زملائها، وبرهنت علي جدارتها بخدمة مجتمعها، وعلي صدق رؤية أولئك الرواد العظام الذين لو استجابوا للضغوط لما استطاعت مصر أن تحقق ما حققت من تقدم علي مدي نصف القرن، وعاما بعد عام أخذت أعداد الطالبات في التزايد بالقدر الذي يتناسب مع الظروف الاجتماعية في مصر في الثلاثينيات. ففي عام ١٩٣٥م، بلغ عدد الطالبات في كلية الآداب ٣٧ طالبة (مقابل ٣١٢ طالبا)، وفي العلوم ١٤ طالبة (مقابل ٣٨٠ طالبا)، وفي الطب ٣٤ طالبة (مقابل ٩٨٤ طالبا)، وفي الحقوق ثلاث طالبات (مقابل ٩٨٨ طالبا).

وكان قبول الطالبات بطب الأسنان عام ١٩٣٢م، والصيدلة عام ١٩٣٦م، وبالتجارة عام ١٩٣٥م، ومنذ عام ١٩٤٥م فتحت كليات الهندسة والزراعة والطب البيطري أبوابها أمام الطالبات، وعينت كلية

الآداب ثلاثاً من خريجاتها في وظيفة معيد هن: سهير القلماوي، وفاطمة سالم، ودرية فهمي، وكلية العلوم عقيلة مصطفى، وفيه عسكر.

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان اتجاه الطالبات إلى دراسة الآداب يمثل التيار الغالب بينهن، ففي عام ١٩٤٥م كانت نسب الطالبات في كلية الآداب ٣٢,٥% من مجموع طلاب الكلية، بينما بلغت نسبة الطالبات في كلية العلوم ٦% من مجموع الطلاب، وفي كلية الطب ٧,٥%، وكلية الحقوق ١,٨%، وكلية التجارة ١% من مجموع الطلاب.

لقد ارتفعت الأصوات في البرلمان تهاجم الاختلاط في الجامعة فقدم النائب عبد الحميد سعيد (مؤسس جمعية الشبان المسلمين) استجواباً في فبراير سنة ١٩٣٢م لوزير المعارف بمناسبة نشر جريدة الأهرام صورة لظه حسين وحوله لفيف من الطلبة والطالبات، فعبر النائب عن دهشته لنشر مثل هذه الصورة، بعد أن صرح الوزير بأنه "لا يسمح بالاختلاط الجنسي في معاهد التعليم،" وعد النائب نشر الصورة دليلاً على "عدم احترام الشعور الديني والآداب القومية". ورد الوزير على الاستجواب بأن الصورة أخذت في اجتماع بنادي طلبة الجامعة، وأن الجامعة قد نبهت على الطالبات بعدم دخول هذا النادي، وعلى ذلك فلن يتكرر ما حدث.

وتصدي الدكتور طه حسين - في حديث لجريدة المصري يوم ١٣ من مارس ١٩٣٧م - للمعارضين للاختلاط فذكر أن إثارة المسألة تهدف إلى خلق المتاعب للحكومة (الوفدية) وفي وقت "تريد فيه أن تثبت استقلالنا وحياتنا الدستورية الداخلية"، وعد ذلك مخالفاً للذوق وما تقتضيه الوطنية، وقال إنه لا يعرف في القرآن ولا في السنة نصاً يحرم على الفتيات والفتيان أن يجتمعوا في حلقة من حلقات الدرس حول أستاذ يعلمهم العلم والآداب والفن.

وهاجم طه حسين الدكتور منصور فهمي عميد الآداب السابق لكتابته مقالاً ضد الاختلاط لأن الاختلاط كان موجوداً أثناء وجوده في عمادة الآداب فلم يبد اعتراضاً عليه، وقال: إن الدستور لا يبيح للحكومة أن تحرم التعليم العالي على الفتيات بأي حال من الأحوال، والظروف المالية لا تبيح للحكومة أن تنشئ جامعة خاصة للبنات.

وإذا كان صوت طه حسين أقوى الأصوات التي علت في مواجهة تلك الحملة الرجعية، فقد أحاطت به أصوات العديد من المفكرين والأدباء الذين أعلنوا أن عجلة التطور لن تعود إلى الوراء وطالبوا باستمرار الوضع القائم خاصة بعد أن أثبت التعليم المختلط كفاءته.

وقد صدق حدس أحمد لطفي السيد، فالتطور لا غالب له، ومضت الجامعة في طريقها غير عابئة بأصوات المعارضة، واستمرت الجامعة في قبول الطالبات في مرحلة الليسانس وال بكالوريوس وفي مرحلة الدراسات العليا، وأدخلت المتفوقات منهن في هيئة التدريس بالكليات المختلفة، وبذلك احتلت المرأة مكانا لائقا في التعليم الجامعي وشغلت مختلف المناصب العلمية دون تمييز.

هذا الدور الذي لعبته الجامعة في دفع التطور الاجتماعي في مصر، وصمودها في وجه التيارات المعارضة، دفع بالمرأة إلى مجالات رحبة لخدمة مجتمعا معلمة وباحثة وطبيبة ومهندسة ومحامية إلى غير ذلك من المجالات التي أثبتت فيها المرأة المصرية وجودها، وكان لها دورها الاجتماعي البارز.

طلاب الجامعة والحركات الوطنية:

طلاب الجامعة هم صفوة شباب الأمة وأمل البلاد وعماد حركتها الوطنية، لذلك كان طبيعياً ألا يطبق الاحتلال قيام الجامعة وانتشار رسالتها السريعة في تنوير الأذهان.

ويرجع فضل تنظيم الطلبة كقوة في مجال العمل الوطني إلى الزعيم مصطفى كامل باشا الذي أسس "نادي المدارس العليا" عام ١٩٠٥م وكان يهدف إلى تنمية الوعي السياسي للطلبة وتعبئتهم ضد الاحتلال الأجنبي، ثم أكمل الزعيم محمد فريد بك المسيرة الوطنية وأصبح راعي الحركة الطلابية من خلال تنظيمات الحزب الوطني، لذا كان الطلبة في طليعة العمل الوطني خلال ثورة ١٩١٩م.

ومع أن لائحة الجامعة كانت تحرم علي طلابها الذين يدرسون بالخارج الاشتغال بالأمور السياسية، ولكن الطالب محمد كمال عضو البعثة الأولى للجامعة، انضم إلي رئيس جمعية اليد السوداء التي كانت تكافح الاحتلال، وعندما بلغ سلطات الاحتلال أمر اتصال هذا الطالب بالجمعيات السرية التي تهدف إلي تحرير مصر جن جنونها وطلبت من إدارة الجامعة شطب اسمه من بعثتها، وعلي الرغم من أن إدارة الجامعة عملت على استيضاح الأمر من الطالب نفسه إلا أن سلطات الاحتلال أصرت علي فصله من الجامعة.

وعندما قاربت الحرب العالمية الأولى علي الانتهاء وظهرت بوادر عقد مؤتمر للصلح بين الدول المتحاربة نبتت داخل مبنى الجامعة المصرية فكرة تكوين وفد للمطالبة باستقلال مصر، وبعد أن انتهى اجتماع مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة وهم الأعضاء بالخروج من الجامعة استوقف محمد محمود باشا زملاءه أعضاء المجلس، وكانوا سعد زغلول، وأحمد لطفي السيد، وعبد العزيز فهمي وغيرهم عند باب الجامعة "ومد عصاه أمامهم قائلاً: إننا لا نمشي حتى نقرر نهائياً تكوين وفد للسفر إلي أوروبا" للدفاع عن القضية المصرية، ومن هنا نبتت فكرة تكوين الوفد، وما ترتب علي ذلك من اعتقال سعد وصاحبه وقيام ثورة ١٩١٩م. ولما قامت ثورة ١٩١٩م أبدى طلاب الجامعة تضامنهم مع أفراد مجتمعهم فكانوا أول من لبي نداء الثورة فقاموا بمظاهراتهم الأولى في ٩ من مارس ١٩١٩م يهتفون لاستقلال مصر وسقوط الحماية، ويطالبون بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه.

في ١٣ من نوفمبر ١٩٣٥م وهو يوم ذكرى اللقاء التاريخي بين الوفد والمعتد البريطاني السير ونجت Sir Wingate ، وفي ١٤ من نوفمبر ١٩٣٥م انطلقت مظاهرات طلابية عنيفة كادت تذكر بأحداث ثورة ١٩١٩م، وقرر الطلبة الذهاب إلي بيت الأمة، وفي أثناء توجههم إلي هناك هتف بعض

الطلاب ضد الانجليز، وقامت معركة غير متكافئة استخدم فيها رجال الاحتلال طلقات البنادق والعصي الغليظة مما أدى إلى استشهاد بعض الطلاب، نذكر منهم محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة، وعلي طه عفيفي الطالب بدار العلوم، وجرح محمد عبد الحكم الجراحي طالب الآداب جرحا بالغا مات علي أثره في اليوم التالي، ولم تنس الجامعة تخليد ذكر شهدائها من الطلاب فقد اشترك مدير وأساتذة الجامعة في إقامة النصب التذكاري لشهداء الجامعة في ٧ من ديسمبر ١٩٣٥م تخليدا لذكراهم في حفل قام فيه مدير الجامعة وبعض الأساتذة بإزاحة الستار عن النصب التذكاري للشهداء.

دعي الطلاب إلى مؤتمر عام في الحرم الجامعي يوم ٩ من فبراير ١٩٤٦م للمطالبة بالجلء التام للقوات البريطانية، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وعرض القضية المصرية علي هيئة الأمم المتحدة، وبعد انتهاء المؤتمر قام الطلبة بمظاهرة سلمية إلى قصر عابدين لتقديم قرارات المؤتمر إلى الملك.

وبينما كانت جموع الطلاب المتظاهرين تتقدم ناحية كوبري عباس فتحه أحد أعوان الانجليز، وحدثت مصادمات وحشية بين البوليس والطلاب أدت إلى سقوط بعض الطلاب في مياه النيل مما كان له أثره في استياء الرأي العام وإغلاق الجامعة وإصدار عمداء كليات الجامعة لبيانهم المشهور الذي استنكروا فيه ما حدث وأوضحوا فيه أن: "للأمة مطالب أجمعت عليها وصممت علي نيلها وأجملتها في كلمتين (الجلء ووحد وادي النيل) ولم يخرج أحد من الأمة علي هذا الإجماع".

وقد أراد طلبة الجامعة أن يشاركوا في الإعراب عن هذه المطالب والمناداة بها، فلما أعربوا عن آرائهم وقالوا كلمتهم تمت دعوتهم لاستئناف الدراسة حرصا علي تعليمهم، وقد لبي الطلبة الدعوة وبدأ لهم قبل العودة إلي عملهم أن يشاركوا في يوم الجلء، وبعد أن استمرت المظاهرات في ذلك اليوم مسالمة رائعة إلي ما بعد الظهر وقعت واقعة أليمة أثارت الجمهور، وانتهت بحوادث محزنة، ذلك أن سيارات الجيش البريطاني اقتحمت الجموع المتظاهرة واخترقتها فقتلت وجرحت أشخاصا منهم، وتطور الحال إلي تلك النتائج المؤسفة.

وعن مجزرة كوبري عباس أرسل حسان تحتوت طالب الطب (أستاذ أمراض النساء فيما بعد بجامعة أسيوط والداعية الإسلامي حاليا بأمريكا) هذه القصيدة إلى رئيس الوزراء

هل أسكروك فما غدوت رشيدا	أو هل حسبت لك العباد عبيدا
أم جاء من دار السفارة منبى	يروى بأنك لم تزل مسنودا
أم حمستك الحرب فيمن حمست	فأريت نفسك قائدا صنديدا
لم يرضك الأبطال من قوادها	فبدعت فنا في القتال جديدا
في وقعة لو مونجمري خاضها	لرأيتنه تعبنا بها مجهودا

واذا عاداك شباب مصر وشيها	لاقيت خصما يا تعيس عيدا
واذا جريمتهم بأن نفوسهم	قد أثربت حبا لمصر عتيدا
يا ليت شعري ويحهم هل عبأوا	جيشا يشذ عن الجيوش فريدا
هل أحضروا بدل المشاة مواشيا	أو أركبوا فوق الخيول قرودا

هذا وقد اشترك طلاب الجامعة في كتائب المقاومة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وانخرط البعض منهم في معسكرات التدريب وذهبهم إلى منطقة القنال لمواجهة الانجليز وإغلاق مضاجعهم مما أدى إلى استشهاد الكثيرين منهم، وكان أبرزهم عمر شاهين وأحمد المنيسي. وكان الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب مورو عميد الكلية ثم رئيس جامعة فؤاد الأول الممول الرئيسي للكتائب المقاومة.

وقد أسهم طلبة الجامعة في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦م وحركوا الشارع المصري وطلبة الأزهر في مظاهرات كبيرة لمقاطعة المفاوضات والتمسك بالجلاء عن وادي النيل وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، واتفاقية ١٨٩٩م الخاصة بالسودان، والمطالبة بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وقاوم الإنجليز هذه المظاهرات بالرصاص وأعلن يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٦م يوم حداد عام في مصر، وكان لمذبحة ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦م أثرها في الحركة الطلابية العالمية فقررت اعتبار يوم ٢١ من فبراير "يوم الطلبة العالمي" تكريما لنضال الطلاب المصريين.

وكان لطلبة الجامعات دور بارز في الاحتجاج على هزيمة ١٩٦٧م واستمرت الاحتجاجات والمظاهرات وبلغت أوجها في يناير ١٩٧٢م للمطالبة برفض الحل السلمي للصراع مع إسرائيل وبالإستعداد لمعركة النصر التي حدثت بالفعل في أكتوبر ١٩٧٣م (معركة العبور العظيم).

المجتمع يدافع عن استقلال جامعتة:

في البدء كتب السير إدون غورست تقريراً عن الجامعة الجديدة، ذكر فيه أن الأعضاء اتفقوا علي المبادئ العامة، وذكر أن من بين هذه المبادئ "تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة المصرية". فأحدث هذا التصريح ضجة في المجتمع المصري، وخشي أولو الأمر مغبة الأمر، واعتقدوا أن في ذلك تعريضاً باستقلال الجامعة، وإعلاناً بتبعيةها للحكومة وعلفت "المؤيد" علي ذلك بقولها "علي اللجنة أن تبين للرأي العام، إلي أي حد تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأي الحكومة، حتى لا تكون هناك وسيلة يتخذها ذوو الأغراض للإضرار بمثل هذا المشروع الجليل".

وقد بذلت هذه الجريدة الغراء في هذا الصدد جهوداً نسجلها هنا مع الغبطة والسرور، وقصد مراسل المؤيد سراي دولة الأمير "أحمد فؤاد" وحصل منه علي حديث نصه: "الأمير يصرح علناً أنه من يوم أن تولي رئاسة الجامعة وهي جامعة وطنية حرة، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها في شيء ما".

كما قصد المراسل ديوان الأوقاف، حيث قابل المغفور له حسين رشدي باشا، أحد أعضاء مجلس إدارة الجامعة، فقال: "إنني لا أعرف تدخل من الحكومة في شئون الجامعة، ولا أن هناك ميلاً من الحكومة إلي التدخل، إذ الجامعة ككل شركة تؤسس في مصر تكون تابعة لقوانين الحكومة العامة، ولكن لا دخل لها في برنامج التعليم، وإدارة الجامعة".

ولكن الأمير "أحمد فؤاد" لم يكتف بما ذكره لمراسل الجريدة، بل صرح علناً في مجلس الجامعة، الذي انعقد في يوم الأربعاء ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م بما يأتي:
"إنني أعلن علي رءوس الأشهاد، مكرراً ما قلته سابقاً ومراراً، من أن الجامعة المصرية، ومجلس إدارتها، وجمعيتها العمومية، مستقلة تمام الاستقلال، وليس لأي سلطة أو جهة من الحكومة، أدني تدخل في أعمالها. وأن كل القرارات التي قررتها اللجنة، والتي ستقرها، إنما أصدرتها وستصدرها بتمام الاستقلال، بما يوحيه ضميرها وإخلاصها في خدمة هذا الوطن العزيز، وتفانيها في رفع شأنه، وتكوين رجاله، الذين سيكونون أعظم ذخيرة له في مستقبل الأيام". والجملة التي تحتها خط قد كتبت في محضر الجامعة بخط الأمير نفسه، موقعة بإمضائه الكريم، ولعل هذا خير ما يدل علي اهتمامه بالجامعة، ورعايته لها، وحبه إياها.

وإزاء هذا كله، اضطر السير إدون غورست إلي التصريح بأن هناك تحريفا وقع في تصريحه، وأن المقصود بالفقرة التي أشار إليها ما يلي: "تري اللجنة من الواجب عليها أن تستميل إليها الناس جميعاً،

وخصوصا الحكومة المصرية، التي تؤمل أن تجد منها التشجيع والمساعدة، علي اختلاف أشكالها". ولعل أولي الأمر بالجامعة خافوا من تبعيتها للحكومة إذ ذاك، لأن هذه الحكومة لم تكن وقتذاك حرة طليقة في شئونها، بل كانت اليد الإنجليزية تسيرها كيف تشاء، فخافوا أن تمتد تلك اليد إلي الجامعة، بما يجعلها تتعثر في طريقها.

وتصل الجامعة إلي غايتها المنشودة وهو استقلالها، فكان السعي عند أولي الأمر للاعتراف بأنها من المنافع العامة، وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد ٣ من مايو سنة ١٩٠٨م برئاسة سمو الأمير "أحمد فؤاد"، وتفاوض الأعضاء في الطريقة الكفيلة بالحصول علي هذا الأمر، ثم تناقشوا عن السوابق التي حدثت في مصر، فيما يتعلق بهذا الصدد، فقال السكرتير:

"إنه لم يكن لذلك من سابقة سوى أن الجمعية الخيرية الإسلامية عند تشكيلها، أرسلت خطابا إلي رئيس الحكومة، فرد عليها بخطاب رسمي، فصارت لها بذلك شخصية قانونية، وأصبحت بهذه الوسيلة تمتلك العقارات، وتباشر تأدية رسالتها، بينما لم تفز جمعية العروة الوثقى بمثل هذا الأمر، برغم أنها أغني من الجمعية الخيرية الإسلامية بكثير".

وقد كتب سمو الأمير "فؤاد" إلي وزير الداخلية خطابا يطلب فيه اعتراف الحكومة بأن الجامعة من الأعمال ذات النفع العام وأن لها قانوناً كافلاً بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، صدقت عليه الجمعية العمومية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م. وأرفق به قانون الجامعة المصرية، الذي ينص علي أنه: تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة "جامعة مصرية"، والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين، علي اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم، وتكون هذه الجمعية خاضعة "لنظامنا" المرفقة.

والآن: تنص المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م علي أن الجامعات تختص "بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا. متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليدته الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية".

طلبة الجامعة ومشروع القرش:

مشروع القرش "كان يهدف إلى إقامة مشروعات صناعية وطنية تمول من تبرعات المواطنين المصريين، علي أن يكون الحد الأدنى للتبرع قرشا واحدا، ومن هنا استمد المشروع اسمه، وتقوم المشروعات الجديدة كركائز وطنية للصناعة تحل محل الركائز الأجنبية المسيطرة علي الاقتصاد المصري مع مرور الزمن، وقد نبئت فكرة المشروع بين ثلاثة من طلبة الحقوق هم: أحمد حسين، وفتحي رضوان، وكمال الدين صلاح، وقام هؤلاء بطرح الفكرة علي صفحات "جريدة الأهرام" وغيرها من الصحف غير الوفدية، كما نشرت الدعوة للمشروع بين صفوف طلاب الجامعة بمباركة علي باشا إبراهيم- وكيل الجامعة- الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع، كما انضم لعضوية اللجنة سبعة من أساتذة الجامعة هم: الدكتور عبد الله العربي، والدكتور علي حسن، والدكتور مصطفى مشرفة، والدكتور عبد الرزاق السنهوري، والدكتور علي بدوي، والدكتور زكي عبد المتعال، والأستاذ أمين الخولي. واتخذت اللجنة من نادي الجامعة بميدان الأوبرا مقرا لها، وضمت اللجنة في عضويتها من الطلاب: نعيمة الأيوبي، وكمال الدين صلاح، وعبد الخالق فريد، وفتحي رضوان، وأحمد حسين، وعبد القادر عودة، ومنير القياتي، وعبد الرحمن الصدر، ونور الدين طراف، وحنا مرقص، ويحيي العلايلي، ومصطفى الوكيل، ومصطفى ملوك، وإبراهيم عبده، ومحمد زكي، ومدحت عاصم، وصالح عوضين، وحسين حافظ، وكان لأصحاب هذه الأسماء من الطلاب شأن كبير في حياة مصر السياسية كما كانوا من نجوم العمل العام. وأسفرت جهود المشروع عن إقامة مصنع للطرابيش في نهاية عام ١٩٣٣م فبدأ إنتاجه بطرح في السوق ابتداء من ١٥ من ديسمبر، وقدمت حكومة صدقي العون اللازم لنجاح المشروع، وقام الشباب العراقي والسوداني والحجازي بتبني الدعوة لمشروعات مماثلة في بلادهم.

وقد أثار مشروع القرش حماس شباب الجامعات فأنشأوا عدة جمعيات لخدمة المجتمع وتدريب كوادر قومية من الشباب أصبحوا من الزعماء المرموقين بعد ذلك، وأهم هذه الجمعيات: "جمعية الطلبة لنشر الثقافة"، و"جمعية نهضة القرى" سنة ١٩٣٤م، و"جماعة النهضة الاجتماعية التي أسسها أساتذة وطلبة كلية العلوم عام ١٩٣٧م، و"جمعية إنقاذ الطفولة المشردة عام ١٩٣٨م"، و"جماعة إنقاذ الأسر الفقيرة عام ١٩٣٩م".

وقد خاطب الشاعر أحمد شوقي بك شباب مصر الذين نهضوا بمشروع القرش بقصيدة يقول فيها:

اجمع القرش إلى القرش يكن	لك من جمعهما مال لبد
اطلب القطن وزاول غيره	واتخذ سوقا إذا سوق كسد
قد أخذنا في الصناعات المدي	وبيننا في الأولي ما خلد

وغلزنا قبل إدريس الكسا
إن تك اليوم لواء قائداً
ونسجنا قبل داود الـزرد
كم لواء لك بالأمس انعقد

وقفات لصالح الجامعة المصرية:

كان من أهم مظاهر مساندة المجتمع للجامعة وتقديراً لدورها المرتقب في تقدم البلاد ونهضتها، ومشاركة من العامة والخاصة في دفع مسيرتها ما قام به عدد من أبناء الوطن من أوقاف لخدمة الجامعة، وقد أمكن الوصول إلى الوقفيات الآتية:

١. وقف مصطفى بك كامل الغمراوي: ستة أفدنة وكسور بقيمة لا تقل عن ٩٠٠ جنيه مصري.
٢. وقف حسن بك زايد: خمسون فداناً وقيراطان و١٨ سهماً، كانت مقسمة على قطعتين: الأولى في زمام ناحية دروة التابعة لمركز أشمون منوفية بحوض القلعة، والثانية تقع بزمام ناحية جراوة وكفرها بحوض الجزيرة في بلدة سرو.
٣. وقف الأمير يوسف كمال باشا: وقدره ١٢٥ فداناً بناحية البركة بالقليوبية، وعرفت بعزبة أبو صير.
٤. وقفية الأميرة فاطمة هانم إسماعيل: في ١٠ من يوليو ١٩١٣م قدم الدكتور محمد علوي باشا تقريراً سرياً لمجلس الإدارة عرض فيه موافقة الأميرة فاطمة على تخصيص وقف على الجامعة المصرية يعادل ٦٦١ فداناً من أجود أطيان مديرية الدقهلية، بالإضافة إلى وقف مساحة ستة أفدنة ببولاق الدكرور لبناء الجامعة المصرية.
٥. وقف عوض عريان أفندي: ثلاثة وسبعون فداناً بناحية دلاص بمديرية بني سويف، وقد نص في وثيقة الوقف على أن هذه الأرض بما يتبعها تؤول للجامعة بعد وفاته.
٦. وقف أحمد بك الشريف: ويتكون من مائة فدان بمركز كوم حمادة بمديرية البحيرة.
٧. وقفية الست أشنديل: مساحة ٩٠ فداناً بمديرية أسيوط، على أن يؤول ريعها للجامعة إن لم ترزق بذرية ويكون ذلك بعد وفاتها هي وزوجها، أو بعد انقراض ذريتها إن رزقها الله بذرية.
٨. وقف حافظ أفندي سليمان: عشرون فداناً في كفر صقر وحصة في منزلين أحدهما بالقاهرة والثاني بالإسكندرية، وأن يراد هذا كله يبلغ في السنة مبلغ ١٣٦ جنيهاً، وقد طالب مجلس الإدارة بإعطائه مبلغ ١٢٠ جنيهاً سنوياً على أقساط شهرية لحين وفاته.

دور الجامعة الأم في تأسيس الجامعات:

قامت جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) بوضع نواة الجامعات التالية:

١. إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية: قرر مجلس إدارة جامعة فؤاد الأول عام ١٩٣٨م إنشاء فرعين بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب ووافق مجلس الوزراء في ٦ من أغسطس ١٩٣٨م على قرار مجلس الجامعة، ثم أنشئ فرع كلية الهندسة بالإسكندرية عام ١٩٤١، ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢م في ٢ من أغسطس عام ١٩٤٢م بإنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية التي تكونت في البداية من كليات الآداب، والحقوق، والطب، والهندسة، والزراعة، والتجارة، والعلوم بعد فترة حضانة مدتها أربع سنوات في حجر الجامعة الأم. وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠م وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق، الحجر الأساسي للجامعة التي تحمل اسمه، وقدر لها ٢٥ فدانا. وفي هذا الاحتفال تقدم معالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف فارتجل أمام جلالته كلمة سجلتها جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠م جاء فيها: "مولاي صاحب الجلالة: يا مولاي ما كتب الله لك من التوفيق في كل ما يأتي من الأمر وما يسر لك من النجاح في كل ما تريد من الخير لشعبك. فقد أراد الله ألا تهم بشيء إلا بلغته كأحسن ما تحب. هذه الجامعة يا مولاي التي شرفتها زيارتك الأولى، ولم يكن لها إلا أشهر قلائل، وكان لي فخر الحياة وشرف العمر بأن أستقبل جلالتك وأهدي إليك باسمها درجتها الفخرية الأولى، في ذلك اليوم يا مولاي قلت لجلالتك إن هذه الجامعة ابنتك، نفخت فيها من روحك ومنحتها اسمك الكريم، فالنجاح مكتوب لها تيمنا بهذا الاسم والفوز مكتوب لها لأنك أردت لها أن تكون. وكان هناك ضغط شديد على كليات الجامعة وخاصة كلية الطب فقد تقدم للالتحاق بها نحو ٩٠٠ طالب".

٢. إنشاء جامعة محمد علي بأسيوط: في ١١ من نوفمبر ١٩٤٩م أصدر جلالته الملك فاروق الأول المرسوم الملكي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩م بإنشاء جامعة محمد علي بأسيوط، وقد نص المرسوم على فترة تحضير من ٤-٧ سنوات لإعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة بالجامعة، كما جاء بالمادة ٢٢، ٢٣. وقد نشر هذا المرسوم بجريدة الوقائع المصرية في ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٩ العدد ١٤٨. وفي ٢٣ من نوفمبر ١٩٤٩م أناب الملك فاروق الأول الأمير محمد عبد المنعم في وضع حجر الأساس في مزرعة شمال أسيوط. وتضمن مشروع الميزانية الجديدة لعام ١٩٥٠-١٩٥١م اعتماد مائتي ألف جنيه لمباني السنة الأولى لجامعة محمد علي، وستستكمل هذه الجامعة مبانيها ومؤسساتها

بين أربع وخمس سنوات، في حدود مليوني جنيه أو ثلاثة ملايين على أكثر تقدير (الأهرام أول فبراير سنة ١٩٥٠م). وفي ١٤ من مارس ١٩٥٠م صدر المرسوم الملكي بتعيين الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن أستاذ التاريخ الإسلامي وعميد كلية الآداب جامعة فؤاد الأول في الفترة من ٤٢-١٩٤٥م كأول مدير لجامعة محمد علي، ونشر المرسوم الملكي بجريدة الوقائع المصرية العدد (٣٢) السنة ١٢١ في ٢١ من مارس ١٩٥٠م، وقد استمرت فترة رئاسته للجامعة نحو ثلاث سنوات من ١٥ من مارس ١٩٥٠م إلى ٧ من ديسمبر ١٩٥٢م. وقد نصت المادة ٢٤ من هذا المرسوم الملكي على أن يكون من بين أعضاء إدارة مجلس جامعة محمد علي خلال فترة التحضير: مدير جامعة فؤاد الأول وعمداء جامعة فؤاد الأول لكليات الطب والعلوم والهندسة والزراعة والحقوق والآداب والتجارة، وفي الفترة من ١٩٥٠م-١٩٥٢م أرسلت الدولة ٢٧ مبعوثاً إلى أوروبا وأمريكا للحصول على الدكتوراه وعند عودتهم أثروا الجامعة والجامعات الأخرى بعلمهم، منهم على سبيل المثال د. محمد الهاشمي رئيس جامعة عين شمس الأسبق، د. مدحت إسلام، د. أحمد حسن كاشف، د. جمال مهران، د. فؤاد هاشم عوض، د. حسن توفيق، د. سميحة القليوبي. وفي ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٥م صدر القرار الجمهوري بتعيين الأستاذ الدكتور سليمان حزين مديراً لجامعة (أسيوط) بعد أن تغير الاسم في عهد الثورة وكان أستاذاً بجامعة القاهرة.

٣. إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير (جامعة هليوبوليس ← جامعة عين شمس): في يوليو سنة ١٩٥٠م، أصدر جلاله الملك فاروق الأول مرسوماً ملكياً بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير، وضمت إليها ستة معاهد علياً تحولت إلى كليات وهي: فرع كلية الطب بالعباسية الذي كان تابعاً لجامعة فؤاد الأول وتحول إلى كلية الطب، المعهد العالي للهندسة وتحول إلى كلية الهندسة، المعهد العالي الزراعي بشبين الكوم وتحول إلى كلية الزراعة، معهد التربية للمعلمين وتحول إلى كلية البنات، معهد التربية للمعلمين وتحول إلى كلية المعلمين، والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية وتحول إلى كلية التجارة. وكانت هذه المعاهد العالية تابعة لوزارة المعارف العمومية، وأنشأت الجامعة كلية الآداب وكلية العلوم .. ودور جامعة فؤاد الأول (القاهرة) في إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير دور رئيسي وبارز فكان الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين أستاذ جراحة العظام بجامعة فؤاد الأول هو أول مدير للجامعة وأول من حصل على جائزة الدولة التقديرية في الطب والآداب وصاحب "قرية ظالمة". أما عالم

الفيزياء المعروف الأستاذ الدكتور مصطفى نظيف الأستاذ بجامعة فؤاد الأول فقد كان أول وكيل للجامعة ثم ثاني مدير لها وهو صاحب الكتاب القيم "الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية". وجاء في كلمة الدكتور طه حسين في حفل وضع حجر الأساس "تلقيت من أبك العظيم جامعته الأولى فحبوتها من الحب والتشجيع ما جعلها من كبريات الجامعات في العالم، ثم سلكت طريقه ونهجته وأنشأت جامعتك ومنحتها اسمك وأعدت إلى الإسكندرية مجدا قديما..." "ثم لم تقنع بهذا وما أرى أنك ستقنع بشيء في سبيل الخير، فهذه جامعة محمد علي تنشأ في العام الماضي، وهذه جامعة إبراهيم تنشأ في هذا العام، ومن يدري أي جامعة تنشأ في العام المقبل يا ابن فؤاد وحفيد إسماعيل".

٤. كما شاركت جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) في إنشاء العديد من الجامعات العربية:

أ. جامعة الرياض (الملك سعود): الدكتور محمد مرسى أحمد كان أول مصري اشترك في إنشاء الجامعة.

ب. جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

ج. جامعة بغداد.

د. جامعة الكويت.

وإلى جانب ذلك، تشارك جامعة القاهرة جميع جامعات الدول العربية في النهوض بها من خلال إمدادها بالأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين وإعارتهم إليها مما يثرى التواجد الجامعي المصري في تلك الدول، ويرجع الفضل في إنشاء العديد من الأقسام المتخصصة بجامعات تلك الدول إلى أساتذة جامعة القاهرة الذين أعيروا إليها في النصف الثاني من القرن العشرين.

جامعة القاهرة ومجمع الخالدين

كان لجامعة القاهرة دور مهم في إثراء مجمع الخالدين بالعلماء والرواد، فهناك أكثر من مائة من أبناء وعلماء ورواد جامعة القاهرة شرفوا برئاسة أو بعضوية مجمع اللغة العربية والذي عرف باسم مجمع الخالدين منذ إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢م حتى احتفاله بعيد الماسي في ١٧ من مارس سنة ٢٠٠٧م، وقد بلغوا حتى الآن: مئة وواحد، وفيما يلي أسماؤهم مقرونة بتاريخ الميلاد، وكذلك تاريخ وفاة كل عضو من الراحلين:

١. إبراهيم أدهم الدمرداش ١٩٠٦-١٩٨٧
٢. إبراهيم أنيس ١٩٠٦-١٩٧٧م
٣. إبراهيم الترتزي ١٩٢٧-٢٠٠١
٤. إبراهيم عبد القادر المازني ١٨٩٠-١٩٤٩
٥. إبراهيم عبد المجيد اللبان ١٨٩٥-١٩٧٧
٦. إبراهيم مدكور ١٩٠٢-١٩٩٥
٧. أبو شادي الروبي ١٩٢٥-١٩٩٧
٨. أحمد إبراهيم إبراهيم ١٨٧٤-١٩٤٥
٩. أحمد السكندري ١٨٧٥-١٩٣٨
١٠. أحمد أمين ١٨٨٦-١٩٥٤
١١. أحمد بدوي ١٩٠٥-١٩٨٠
١٢. أحمد البطراوي ١٩٠٢-١٩٦٤
١٣. أحمد زكي ١٨٩٤-١٩٧٥
١٤. أحمد عبده الشرباصي ١٨٩٩-١٩٨٤
١٥. أحمد عز الدين عبد الله ١٩١٣-٢٠٠٢
١٦. أحمد علم الدين الجندي ١٩٢٤-
١٧. أحمد علي الجارم ١٩٢٨-
١٨. أحمد عمار ١٩٠٤-١٩٨٣
١٩. أحمد العوامري ١٨٧٦-١٩٥٤
٢٠. أحمد فؤاد باشا ١٩٤٢-
٢١. أحمد لطفي السيد ١٨٧٢-١٩٦٣
٢٢. أحمد محمد الحوفي ١٩١٠-١٩٨٣
٢٣. أحمد مختار عمر ١٩٣٣-٢٠٠٣
٢٤. أحمد مدحت إسلام ١٩٢٤-٢٠٠٦
٢٥. أحمد مستجير ١٩٣٤-٢٠٠٦
٢٦. أحمد هيكل ١٩٢٢-٢٠٠٦
٢٧. أمين الخولي ١٨٩٢-١٩٦٦
٢٨. أمين السيد علي ١٩٢٠-
٢٩. بدر الدين أبو غازي ١٩٢٠-١٩٨٣
٣٠. بدوي طبانة ١٩١٤-٢٠٠٠
٣١. تمام حسان عمر ١٩١٨-
٣٢. توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧
٣٣. حامد جوهر ١٩٠٧-١٩٩٣
٣٤. حسن علي إبراهيم ١٩١٤-٢٠٠٢
٣٥. حسن محمد الشافعي ١٩٣٠
٣٦. حسنين ربيع ١٩٣٨-
٣٧. حسين خلاف ١٩١٣-١٩٨٥
٣٨. حسين مؤنس ١٩١١-١٩٩٦
٣٩. رمسيس جرجس ١٨٩٥-١٩٥٩
٤٠. زكي المهندس ١٨٨٧-١٩٧٦
٤١. سليمان حزين ١٩٠٩-٢٠٠٠
٤٢. سيد رمضان هدارة ١٩٢١-١٩٩٠

٤٣. شاكرا الفحام ١٩٢١-
٤٤. شفيق بليغ ١٩٢٠-٢٠٠٤
٤٥. شوقي ضيف ١٩١٠-٢٠٠٥
٤٦. صلاح فضل ١٩٣٨-
٤٧. الطاهر أحمد مكي ١٩٢٤-
٤٨. طه حسين ١٨٨٩-١٩٧٣
٤٩. عبد الحافظ علي ١٩٢٦-
٥٠. عبد الحكيم الرفاعي ١٩٠٤-١٩٧٤
٥١. عبد الحليم منتصر ١٩٠٨-١٩٩١
٥٢. عبد الحميد بدوي ١٨٨٧-١٩٦٥
٥٣. عبد الحميد مذكور ١٩٤٢-
٥٤. عبد الرازق السنهوري ١٨٩٥-١٩٧١
٥٥. عبد الرازق محي الدين ١٩١٠-١٩٨٣
٥٦. عبد السلام هارون ١٩٠٩-١٩٨٨
٥٧. عبد العزيز صالح ١٩٢١-٢٠٠١
٥٨. عبد العظيم حفني صابر ١٩٠٨-١٩٩٩
٥٩. عبد القادر حمزة ١٨٨٠-١٩٤١
٦٠. عبد الوهاب خلاف ١٨٨٨-١٩٥٦
٦١. عبد الوهاب عزام ١٨٨٣-١٩٥٩
٦٢. عزيز أباطة ١٨٩٩-١٩٧٣
٦٣. عطية عبد السلام عاشور ١٩٢٤-
٦٤. علي إبراهيم ١٨٨٠-١٩٤٧
٦٥. علي بدوي ١٨٩٥-١٩٦٥
٦٦. علي توفيق شوشة ١٨٩١-١٩٦٤
٦٧. علي الجارم ١٨٨١-١٩٤٩
٦٨. علي الحديدي ١٩٢٩-٢٠٠٣
٦٩. علي الخفيف ١٨٩١-١٩٧٨
٧٠. علي عبد الواحد وافي ١٩٠١-١٩٩١
٧١. فاروق شوشة ١٩٣٦-
٧٢. كمال بشر ١٩٢١-
٧٣. كمال دسوقي ١٩٢٣-
٧٤. مجدي وهبه ١٩٢٥-١٩٩١
٧٥. محمد أحمد سليمان ١٩١٥-١٩٨٥
٧٦. محمد الأمين بسيوني ١٩٣٢-
٧٧. محمد بلتاجي حسن ١٩٣٩-٢٠٠٤
٧٨. محمد توفيق الطويل ١٩٠٩-١٩٩٤
٧٩. محمد حسن عبد العزيز ١٩٤٢-
٨٠. محمد حسين هيكل ١٨٨٨-١٩٥٦
٨١. محمد حماسة ١٩٤١-
٨٢. محمد خلف الله أحمد ١٩٠٤-١٩٨٣
٨٣. محمد رشاد الطوبي ١٩٠٩-٢٠٠٢
٨٤. محمد زكي شافعي ١٩٢٢-١٩٨٨
٨٥. محمد شرف ١٨٩٠-١٩٤٩
٨٦. محمد شفيق غربال ١٨٩٤-١٩٦١
٨٧. محمد عبد الرحمن الشرنوبى ١٩٤٠-
٨٨. محمد عوض محمد ١٨٩٥-١٩٧٢
٨٩. محمد كامل حسين ١٩٠١-١٩٧٧
٩٠. محمد مرسى أحمد ١٦٠٨-١٩٨٩
٩١. محمد مصطفى القللى ١٩٠٠-١٩٧٢
٩٢. محمود حافظ ١٩١٢-
٩٣. محمود علي مكي ١٩٢٩-
٩٤. محمود فهمي حجازي ١٩٤٠-
٩٥. محمود مختار ١٩٠٨-٢٠٠٣
٩٦. محمود المناوي ١٩٣٦-
٩٧. مراد كامل ١٩٠٧-١٩٧٥
٩٨. مصطفى عبد الرازق ١٨٨٥-١٩٤٧
٩٩. مصطفى مرعي ١٩٠٢-١٩٨٧
١٠٠. مصطفى نظيف ١٨٩٣-١٩٧١
١٠١. ناصر الدين الأسد ١٩٢٢-

الفصل الثالث

رؤساء الجامعة في مئة عام

تتابع على رئاسة الجامعة، منذ نشأتها وحتى الآن خمسة وعشرون رئيساً، منهم الأمراء، ورؤساء الوزارات والوزراء، والأطباء والعلماء، والمهندسون والاقتصاديون، وفقهاء القانون، وفيما يلي نبذة موجزة عن كل واحد من هؤلاء الأعلام:

الأمير أحمد فؤاد

ولد في مصر عام ١٨٦٥م، ودرس في سويسرا العلوم العالية، ثم انتقل منها إلى النمسا في إيطاليا حيث عمل ضابطاً في الجيش الإيطالي، وعندما تولى عباس الثاني الحكم عاد إلى مصر وساند جهود الأمة، وأسندت إليه رئاسة اللجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة المصرية في ٢٢ من ديسمبر ١٩٠٧م، فقويت حركة الاكتتابات والأوقاف لها.

وعندما أنشئ أول مجلس إدارة للجامعة، اختير رئيساً له، وكان ينادى بأن تكون الجامعة ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية مستقلة عن الحكومة على الرغم من مساعدتها المالية لها، كما طالب بأن تكون لغة التعليم الرسمية في الجامعة هي اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد.

ولما ثبتت أركان الجامعة المصرية، استقال الأمير من رئاستها ١٩١٣م، كما اقترح على مجلس إدارتها ضمها إلى الجامعة التي تنشئها الحكومة حينذاك، على أن تضم كلية الآداب إليها.

وفي ٧ من فبراير ١٩٢٨م، وضع الملك أحمد فؤاد حجر الأساس في بناء الجامعة الجديدة بالجيزة، وقد منحه الجامعة درجة الدكتوراه الفخرية في الحقوق في عام ١٩٢٨م.

وبعد رحيله، صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٠ في ٢٣ من مايو ١٩٤٠م يقضى بتسمية الجامعة المصرية "جامعة فؤاد الأول".

حسين رشدي باشا

ولد في القاهرة عام ١٨٦٣م ونشأ بها، وتلقى العلوم العالية في جنيف بسويسرا، ثم نال دبلوم العلوم السياسية من جامعة باريس.

وفي عام ١٨٩٢م، عاد إلى مصر وعين في قلم قضايا المالية، ثم مفتشاً بالمعارف، وبعد ذلك عين مديراً لديوان الأوقاف، فوزيراً للحقانية عام ١٩١٤م.

وقد انتخب عضواً باللجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة المصرية، وفي عام ١٩٠٨م انتخب وكيلاً لمجلس إدارتها، وظل يشغل هذا المنصب حتى استقال الأمير أحمد فؤاد من رئاسة الجامعة فحل محله كرئيس للجامعة، وفي عام ١٩١٦م قرر التخلي عن منصبه ليحل محله الأمير يوسف كمال، غير أنه عاد لتولى رئاسة الجامعة عام ١٩١٧م حتى تقرر ضم الجامعة المصرية إلى الحكومة.

الأمير يوسف كمال

ولد في مصر ونشأ بها، وفي عام ١٩١٢م انتخب عضواً بمجلس إدارة الجامعة المصرية، وفي ذلك الوقت عرض عليه مجلس إدارة الجامعة المصرية تولي إدارة مدرسة الفنون الجميلة التي كان قد أنشأها في القاهرة عام ١٩٠٨ فاعتذر لتعدد مشاغله.

وفي مارس ١٩١٤، اختير عضواً بمجلس إدارة الجامعة المصرية ثم رئيساً للجامعة عام ١٩١٦م حين اضطر حسين رشدي باشا للتخلي عنها وشغل رئاستها مدة عام وبعض عام، وفي تلك الفترة أرسل بعض طلبتها إلى الخارج للدراسة على نفقته.

ونظراً لقيام الحرب العالمية الأولى وما انعكس على البلاد من تراجع اقتصادي، تبرع الأمير للجامعة بمبلغ ألفي جنيه لمساعدتها في التغلب على ما تتعرض له من مصاعب. وقد أعدق الأمير يوسف كمال على الجامعة فوهبها ١٢٥ فدانا في مديرية القليوبية ومبلغاً كبيراً لاستصلاح تلك الأراضي.

أحمد لطفي السيد

ولد في ١٥ من يناير ١٨٧٢م في إحدى قرى مركز السنبلوين بمحافظة الدقهلية حيث بدأ تعليمه الأولى، وتدرج في التعليم حتى تخرج في مدرسة الحقوق عام ١٨٩٤م، وعين في سلك النيابة وشغل منصب وكيل نيابة عام ١٩٠٠م، ثم استقال من منصبه واشتغل بالسياسة.

وقد شارك في تأسيس حزب الأمة، وتولى رئاسة صحيفة الجريدة لسان حال هذا الحزب في عام ١٩٠٦م حتى قامت الحرب العالمية الأولى فانتقل للعمل بنبابة بني سويف، ثم انتقل بعد ذلك للعمل كمدير لدار الكتب المصرية (١٩١٥م-١٩١٨م).

وقد عين عضواً بمجلس إدارة الجامعة المصرية عند نشأتها ثم وكيلاً لها، وعندما أسست الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥م كان أول مدير لها، واستمر يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٤١م فيما عدا فترات قضائها بالوزارة أو بسبب استقالته، وفي عهده اتسعت الجامعة وضمت إليها كليات الطب والهندسة والتجارة والزراعة وأنشئت كلية العلوم، كما وافق على قبول الفتيات كطالبات بالجامعة، ووقف بالمرصاد

لكل من حاول الانتقاص من كرامة الجامعة، إذ رفض إبعاد طه حسين عن الجامعة وقدم استقالته معرباً عن أسفه لامتهان كرامة الجامعيين، وبعد خروج صدقي من الوزارة عاد إلى الجامعة وشارك في تعديل قانونها بحيث لا ينقل أستاذ منها إلا بعد موافقة مجلس إدارة الجامعة، واستمر رئيساً لها حتى أكتوبر ١٩٣٧م، وعندما اشتد الخصام الحزبي بين الطلاب اشترط ابتعاد رجال الأحزاب عن الاتصال بهم.

وقد عين أحمد لطفي السيد عضواً بمجمع اللغة العربية عام ١٩٤٠م فرئيساً له من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٦٣م، وقد عين وزيراً للخارجية عام ١٩٤٦م فنائباً لرئيس الوزراء وعضواً بمجلس الشيوخ. وتقديراً لما أداه من خدمات، منحته جامعة فؤاد الأول درجة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة (كلية الآداب) في ٤ من إبريل ١٩٤١م، كما حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٨م.

الدكتور على إبراهيم

ولد في عام ١٨٨٠م بالإسكندرية ودرس بها والتحق بمدرسة طب قصر العيني، وبرع في الجراحة العامة، وقد مارس عمله في عدة مستشفيات حتى اختير مساعداً لكبير الجراحين في مستشفى قصر العيني. وتدرج في وظائف هيئة التدريس بكلية الطب، فعمل أستاذاً مساعداً للجراحة بالكلية ثم أستاذاً بها.

وعمل الدكتور على إبراهيم على نشر الثقافة الطبية، كما عمل على تغليب العنصر المصري في كلية الطب، وبذل جهداً كبيراً في بناء مستشفى فؤاد الأول (المنيل الجامعي). وعندما انتخب عميداً لكلية الطب عام ١٩٢٩ كان أول مصري يتولى هذا المنصب، ونجح في إيفاد عدد من الأطباء للخارج في بعثات، وألحق الفتاة المصرية بها لأول مرة.

وقد عين وزيراً للصحة مرتين، ثم رئيساً لجامعة القاهرة، واختير عضواً بمجمع اللغة العربية، وانتخب زميلاً فخرياً لكثير من الجمعيات الطبية الأجنبية. وقد اهتم الدكتور على إبراهيم بالخدمة العامة فأسهم في خدمة المجتمع المصري في نواح متعددة، وحبذ الشباب الجامعي لجمع التبرعات لتأسيس مصنع القرش للطرابيش ومصنع القرش لغزل الصوف.

ويرجع إليه الفضل في إنشاء الجمعية الطبية المصرية ودارها "دار الحكمة" وكان شغوفاً بالأدب والفنون، واشتهر بهوايته الأثرية، وتقديراً من الجامعة لخدماته فقد منحته درجة الدكتوراه الفخرية في الطب في ٢٤ من يناير ١٩٣٢م، وأهدى متحف الفن الإسلامي مجموعة نادرة من السجاد.

الدكتور إبراهيم شوقي

ولد في مصر في ١٧ من مايو ١٨٩٠م، وتخرج في مدرسة الطب المصرية عام ١٩١٣م، وأوفد إلى إنجلترا للتخصص في أمراض الأطفال، ولما عاد أدخل في مدرسة الطب مادة علم أمراض الأطفال وتولى إعداد جيل جديد من المتخصصين.

وفي عام ١٩٤٠م، اختير عميداً لكلية الطب، ثم أعيد ترشيحه ثانية في ديسمبر ١٩٤٥م، وفي ديسمبر ١٩٤٧م اختير مديراً للجامعة، ثم وزيراً للصحة العمومية في ٣ من نوفمبر ١٩٤٩م.

وقد عني بتنظيم الالتحاق بالجامعة وتيسير الدراسة لغير القادرين من الطلبة المتفوقين، وأتاح التوسع في إيفاد أعضاء هيئة التدريس بها إلى الخارج، بالإضافة إلى البعثات التي توفد عن طريق لجنة البعثات، كما دأب على استدعاء الأساتذة الزائرين والسماح لبعض أساتذة الجامعة بالقيام بمهام علمية والتدريس في الجامعات الأوروبية.

الدكتور محمد كامل مرسى

ولد في ١٩ من يناير ١٨٨٩م بمدينة طهطا التابعة لمديرية جرجا، وتخرج في مدرسة الحقوق عام ١٩١٠م، ثم سافر إلى فرنسا لمواصلة دراسته القانونية فحصل على الدكتوراه عام ١٩١٤م، وبعد عودته عمل بالمحاماة ثم عين وكيلاً للنائب العام في ديسمبر ١٩١٥م، ثم اختير عام ١٩١٩م مديراً لقسم الإدارة بالأوقاف الملكية، ثم عين مدرساً في مدرسة الحقوق عام ١٩٢٠م، فسكرتيراً للمفوضية المصرية بلندن في ديسمبر ١٩٢٣م، ثم انتقل عام ١٩٢٥م إلى لاهاي.

وفي يناير ١٩٢٧م، استدعته الجامعة ليكون أستاذاً للقانون المدني، كما اختير وكيلاً لكلية الحقوق ثم عميداً لها في أكتوبر ١٩٢٨م، وفي يناير ١٩٤٠م اختير مستشاراً لمحكمة النقض، ثم وكيلاً لها عام ١٩٤٥م. وفي فبراير ١٩٤٦م عين وزيراً للعدل، كما صدر مرسوم بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ، وفي سبتمبر ١٩٤٦م عين رئيساً لمجلس الدولة، وفي ٢٧ من نوفمبر ١٩٤٧م عين مديراً للجامعة حتى ٤ من مايو ١٩٥١م، ثم أعيد تعيينه في الفترة من ٩ من سبتمبر ١٩٥٤م - ٢١ من ديسمبر ١٩٥٧م.

وتقديرًا لخدماته، منحته الجامعة الدكتوراه الفخرية في الحقوق في ٢٧ من أبريل ١٩٥٨م.

الدكتور محمد عبد الوهاب مورو

ولد في ٢٠ من نوفمبر ١٨٨٢م، ودرس بمصر حتى تخرج في مدرسة الطب عام ١٩١٥م، وحصل على ليسانس الكلية الملكية للأطباء الباطنيين من لندن عام ١٩١٩م، ثم زمالة كلية الجراحين عام

١٩٢٠م، ولسانسان أمراض النساء والولادة من دبلن عام ١٩٢١م، وماجستير جراحة من جامعة القاهرة عام ١٩٣٠م.

وقد تدرج في وظائف أعضاء هيئة التدريس حتى أصبح أستاذاً للجراحة ورئيساً لأقسام الجراحة بها (١٩٣٦م-١٩٤٩م)، ثم عميداً لكلية الطب (١٩٤٩م-١٩٥١م)، ثم مديراً لجامعة القاهرة في الفترة من ٥ من مايو ١٩٥١م - ٢٤ من يونيو ١٩٥٣م. وقد حصل على زمالة الجمعية الطبية بلندن ١٩٥٠م، وزمالة رابطة جراحي بريطانيا وأيرلندا ١٩٥٠م. وتقديراً لخدماته ومكانته العلمية منحتة الدولة وسام المعارف من الدرجة الأولى، كما حصل على جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٦٣م.

ويعد الدكتور عبد الوهاب مورو أبا للجراحة الحديثة في مصر، إذ أنشأ قسم الجراحة العامة بكلية طب عين شمس أثناء رئاسته لقسم الجراحة بقصر العيني، كما أنشأ أقسام التخصص في جراحة القلب والأعصاب والمسالك البولية وقسم الأمراض النفسية وهو عميد لكلية، كما أنشأ كلية طب طنطا وكلية الصيدلة ومعهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة وهو مدير لها. وللدكتور مورو باشا وطنية معروفة فقد كان الممول الأساسي للفدائيين الذين يحاربون الإنجليز في منطقة قناة السويس.

الدكتور أحمد زكي

ولد في عام ١٨٩٤م بالسويس، وتلقى تعليمه الابتدائي بها، ثم التحق بالمدرسة التوفيقية الثانوية، ثم مدرسة المعلمين العليا وحصل على دبلومها عام ١٩١٤م. وفي عام ١٩١٩م توجه إلى إنجلترا لإكمال دراسته العليا ونال درجة البكالوريوس من جامعة ليفربول عام ١٩٢٢م، ثم درجة دكتوراه الفلسفة في الكيمياء عام ١٩٢٤م، ثم انتقل إلى جامعة مانشستر، وفي عام ١٩٢٨م نال درجة الدكتوراه في العلوم من جامعة لندن. وقد عين أستاذاً مساعداً في الكيمياء العضوية بكلية العلوم، ثم أستاذاً للكيمياء بها، ثم انتخبه مجلس الكلية مرتين وكيلاً لها ومرتين عميداً لها، وبعد ذلك عين مديراً لمصلحة الكيمياء، ثم مديراً للمركز القومي للبحوث، ثم وزيراً للشئون الاجتماعية عام ١٩٥٢م، ثم مديراً لجامعة القاهرة في الفترة من ١٨ من أغسطس ١٩٥٣م إلى ١٨ من سبتمبر ١٩٥٤م. وفي سنة ١٩٥٨م دعتة حكومة الكويت لينشئ لها مجلة متخصصة فأنشأ مجلة العربي وعين حينئذ رئيساً لتحريرها. وقد انتخب عضواً لمجمع اللغة العربية.

الدكتور السعيد مصطفى السعيد

ولد في أكتوبر ١٩٠٨م بشيخ مركز أجا محافظة الدقهلية، ثم التحق بمدرسة أجا الابتدائية فالمنصورة الثانوية، ثم حصل على ليسانس الحقوق في يونيو ١٩٢٨م، ثم على دبلوم القانون الخاص ودبلوم القانون العام فدرجة الدكتوراه في عام ١٩٣٦م.

وقد عين مدرساً فأستاذاً مساعداً للقانون الجنائي في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وعندما أنشئت جامعة الإسكندرية عين أستاذاً للقانون الجنائي بكلية الحقوق بها، ثم عين عميداً لها. ونقل بعد ذلك إلى السلك القضائي بوظيفة (محامي عام)، ثم نقل مرة أخرى إلى جامعة القاهرة أستاذاً، ثم عميداً لكلية الحقوق بها. وفي عام ١٩٥٤م عين مديراً لجامعة الإسكندرية، ثم مديراً لجامعة القاهرة في الفترة من عام ١٩٥٨م إلى ١٩٦١م، وعين سفيراً لمصر في البرتغال.

الدكتور أحمد بدوي

ولد في عام ١٩٠٥م في قرية "أبو جرج" من أعمال مركز بني مزار بمحافظة المنيا ودرس بها، والتحق بكلية الآداب فحصل على الليسانس سنة ١٩٣٠م، ثم سافر إلى ألمانيا سنة ١٩٣١م، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة برلين في يناير سنة ١٩٣٩م، وعاد مدرساً بكلية الآداب في عام ١٩٣٨م ليتولى تدريس فقه اللغة المصرية والديانة والتاريخ الفرعوني، ثم عين مديراً لجامعة عين شمس في عام ١٩٥٦م، ثم مديراً لجامعة القاهرة سنة ١٩٦١م، وتولى أثناء ذلك إدارة مركز تسجيل الآثار، وانتخب عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٥٩م، وعضواً بالمجمع العلمي المصري سنة ١٩٦٠م.

وقد حفلت المجلة التاريخية ومجلة كلية الآداب ومجلة مجمع اللغة العربية "حيث كان عضواً بالمجمع" ومجلة الاتحاد العلمي المصري ببحوثه المستفيضة عن اللغة المصرية القديمة وصلاتها باللغات السامية وعن النيل عند الفراعنة، وقد منحه الدولة جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

الدكتور محمد نجيب حشاد

ولد في أكتوبر ١٩٠٦م بالقاهرة ودرس بها وحصل على دبلوم الزراعة عام ١٩٣٣م، ودبلوم في الكيمياء من جامعة برسلوا (ألمانيا) عام ١٩٣٦م، ودكتوراه في الكيمياء الحيوية من جامعة جوتنجن عام ١٩٣٩م.

وفي أكتوبر ١٩٣٣م عين معيداً بمدرسة الزراعة العليا، ثم مدرساً بالكلية عام ١٩٤٠م، فأستاذاً مساعداً، فأستاذاً ورئيساً لقسم الكيمياء والطبيعة عام ١٩٤٨م وذلك بالمعهد الزراعي العالي بشبين الكوم، ثم وكيلاً للمعهد، فأستاذاً ورئيساً لقسم الأراضي بكلية الزراعة جامعة عين شمس عام ١٩٥٠م، فعميداً لها عام ١٩٥٤م، وفي عام ١٩٥٦م وكيلاً لجامعة عين شمس، فوزيراً للزراعة عام ١٩٦١م، فمديراً لجامعة الإسكندرية عام ١٩٦٤م، ثم مديراً لجامعة القاهرة عام ١٩٦٤م حتى عام ١٩٦٦م.

وقد كان عضواً بالمجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لرعاية الشباب، ثم رئيساً للاتحاد العام لطلاب الجامعات، وعضواً للجنة العامة لتنظيم الأزهر، وعضو جمعية الصناعة الكيميائية بلندن، وعضو

الجمعية الكيميائية الأمريكية، وعضواً للجنة العليا للبحوث الزراعية والحيوانية بوزارة الزراعة، وعضو اللجنة العامة للصناعات الكيميائية واللجنة البيولوجية والزراعية بالمركز القومي للبحوث، وقد ساهم في تطوير مكتبات الجامعة.

كما رأس وفود مصر في عامي ١٩٦٢م و١٩٦٣م بشأن الزراعة المصرية وتطويرها، وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم عام ١٩٦٧م.

الدكتور محمد مرسى أحمد

ولد في ديسمبر ١٩٠٨م بإحدى قرى محافظة سوهاج، وتلقى تعليمه بأسبوط ثم التحق بكلية العلوم بالجامعة المصرية عام ١٩٢٥م عند إنشائها وتخرج فيها عام ١٩٢٩م، ثم سافر في بعثة دراسية للحصول على درجة الدكتوراه في الرياضيات من جامعة ادنبره وحصل عليها عام ١٩٣١م، والتحق بعد ذلك بكلية "سان جون" بجامعة كمبردج فحصل على دبلوم منها عام ١٩٣٢م. وهو أصغر من حصل على الدكتوراه في تاريخ الجامعات المصرية.

وبعد عودته اشتغل بالتدريس في كلية العلوم بالجامعة المصرية، فعين عام ١٩٣٢م مدرساً وتدرج في هيئة التدريس حتى شغل منصب أستاذ الرياضة البحتة عام ١٩٤٣م ولأكثر من خمسة عشر عاماً وهو صاحب أول وأكبر مدرسة علمية في الرياضيات فقد درس على يديه أغلب أساتذة الرياضة الحاليين في جامعات مصر والعالم العربي. وعين عميداً لكلية العلوم عام ١٩٥٦م، ثم وكيلاً لجامعة القاهرة عام ١٩٥٨م، ثم مديراً لجامعة عين شمس عام ١٩٦١م، وفي أغسطس ١٩٦٧م عين مديراً لجامعة القاهرة، ثم أميناً لاتحاد الجامعات العربية (١٩٦٩م-١٩٧١م)، ثم وزيراً للتعليم العالي (١٩٧١م-١٩٧٢م)، ثم أعيد انتخابه أميناً لاتحاد الجامعة العربية (١٩٧٢م).

وقد اشترك عام ١٩٣٦م في تأسيس الجمعية المصرية للعلوم الرياضية والطبيعية، وفي عام ١٩٥١م دعته جامعة استانبول لإلقاء سلسلة من المحاضرات على طلبة البحوث.

وكان من المتحمسين لتدريس العلوم في الجامعة باللغة العربية، وقد شارك في إنشاء جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وانتخب لعضوية مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٢م، وكان عضواً بمجلس أكاديمية البحث العلمي ورئيساً للمجلس النوعي للعلوم الأساسية بها ورئيساً للجمعية الرياضية الطبيعية، وعضو المجمع العلمي المصري والاتحاد العلمي، وعضواً بالمجلس القومي للتعليم عام ١٩٧٤م، ورئيساً لشعبة التعليم الجامعي والبحث العلمي به.

وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم عام ١٩٦٥م، ووسام الاستحقاق من الدرجتين الثانية والأولى، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

الدكتور جابر جاد عبد الرحمن

ولد في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩١٠م بقرية دلاص محافظة بني سويف، وحصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٣٤م، ثم دبلوم الدراسات العليا ودرجة الدكتوراه من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٣٩م. وقد تدرج في وظائف هيئة التدريس حتى عين أستاذاً للقانون الدولي الخاص ورئيساً لقسم القانون الدولي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس (١٩٥٤م-١٩٥٦م)، ثم رئيساً لقسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة (١٩٥٦م-١٩٦٢م)، ثم عين عميداً للكلية عام ١٩٦٢م، ثم مديراً للجامعة في ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩م. وفي ٢٥ من سبتمبر ١٩٧١م عين أستاذاً غير متفرغ بالكلية، وعضواً بمجلس إدارة جامعة القاهرة من الخارج. وقد عين أستاذاً للقانون الدولي الخاص والاقتصاد السياسي بكلية الحقوق بجامعة بغداد، وأسهم في إنشاء كلية التجارة والاقتصاد بذات الجامعة وعين عميداً لها في الفترة (١٩٤٥م-١٩٥٢م). وقد شارك في نشاط العديد من الجمعيات والهيئات العلمية في مصر والخارج، كما كان مستشاراً للتعاون في جامعة الدول العربية ومديراً لمركز التدريب التعاوني بها. هذا بالإضافة إلى نشاطه الوافر في المجال السياسي والوطني.

الدكتور حسن محمد إسماعيل

ولد في القاهرة عام ١٩١٧م ودرس بها، وحصل على بكالوريوس الهندسة قسم مدني عام ١٩٣٨م، والماجستير عام ١٩٤٣م، ثم درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا التكنولوجية عام ١٩٤٩م، وعين معيداً بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٣٨م، ثم أستاذاً مساعداً بهندسة القاهرة عام ١٩٥٠م، فأستاذاً بها عام ١٩٥٦م، ثم عميداً للكلية (١٩٦٨م-١٩٦٩م)، ثم وكيلاً للجامعة للدراسات العليا والبحوث (١٩٦٩م-١٩٧١م)، ثم مديراً للجامعة (١٩٧١م-١٩٧٥م). وعين وزيراً للتعليم والبحث العلمي والثقافة (١/٥/١٩٧٨م - ١٨/٦/١٩٧٩م)، ثم رئيساً لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (١٨/٧/١٩٧٩م - ٢١/٨/١٩٨٠م). وقد عين عضواً للمجلس الأعلى للجامعات، ورئيس لجنة قطاع التعليم الهندسي، وعضواً لمجلس إدارة مركز التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة. كما شارك في تخطيط التعاون المصري الأمريكي للبحوث والتكنولوجيا والتعليم (١٩٧٤م-١٩٧٩م)، ومنح عدة أوسمة منها وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية (١٩٦٥م) ومن الطبقة الأولى، ووسام ناسو من ملكة هولندا عام ١٩٧٩م، ووسام الجمهورية من الطبقة الأولى عام (١٩٧٩م)، ونوط فرانسيسكو ديداندان الدرجة الأولى (فنزويلا عام ١٩٧٩م).

الدكتور صوفي أبو طالب

ولد في إحدى قرى محافظة الفيوم ودرس بها، ثم حصل على ليسانس الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٦م، ثم دبلوم القانون العام عام ١٩٤٧م، وأوفد في بعثة إلى فرنسا فحصل على دبلوم تاريخ القانون

والقانون الروماني من جامعة باريس عام (١٩٤٩م)، ودبلوم القانون الخاص من جامعة باريس عام (١٩٥٠م)، ثم حصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس عام ١٩٥٢م. وقد عين أستاذاً مساعداً للقانون بجامعة القاهرة، ثم أستاذاً ورئيساً لقسم القانون وفلسفته عام ١٩٦٤م، وعين نائباً لرئيس جامعة القاهرة في الفترة من (١٩٧٣م-١٩٧٥م)، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في الفترة من (١٩٧٥م-١٩٧٨م). وقد انتخب عضواً بمجلس الشعب ثم رئيساً للمجلس في الفترة من (١٩٧٨م - نوفمبر ١٩٨٣م)، ثم أستاذاً بكلية الحقوق جامعة القاهرة. وشغل منصب رئيس الجمهورية بالنيابة بعد وفاة الرئيس السادات حتى انتخاب الرئيس مبارك بصفته رئيس مجلس الشعب طبقاً للدستور المصري. وله نشاط متعدد في المجالات العلمية والعامة، وقد شارك في إنشاء قسم الدراسات القانونية بكلية الشريعة بالأزهر، وفي إنشاء كليتي الشريعة والقانون بالكويت وصنعاء.

الدكتور إبراهيم جميل بدران

ولد في ٢٧ من أكتوبر ١٩٢٧م بالقاهرة ودرس بها، وحصل على بكالوريوس الطب من جامعة القاهرة عام ١٩٤٧م، ثم درجة الدكتوراه في الجراحة عام ١٩٥١م، وقد عين مدرساً بكلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٥١م، ثم أستاذاً مساعداً بقسم الجراحة العامة عام ١٩٦٠م، ثم أستاذاً لكرسي الجراحة العامة عام ١٩٦٦م، وعين وكيلاً لكلية الطب عام ١٩٦٨م، ثم نائباً لرئيس جامعة القاهرة عام ١٩٧٣م، ثم وزيراً للصحة في نوفمبر ١٩٧٦م، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في نوفمبر ١٩٧٨م، ثم رئيساً لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في سبتمبر ١٩٨٠م. وهو عضو مجلس أكاديمية البحث العلمي، والجمعية الطبية المصرية، ومقرر المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، وعضو المجلس الاستشاري للتخطيط الصحي لمنطقة شرق البحر المتوسط، وأنشأ مشروع تأهيل المدرس الجامعي. وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية وجائزة مبارك.

الدكتور حسن حمدي إبراهيم

ولد في ٢٧ من أغسطس ١٩٢٥م بالقاهرة وحصل على بكالوريوس الطب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٥م، وحصل على دبلوم في العلوم الأساسية الطبية (فسيولوجيا وتشريح) عام ١٩٥٥م، وعلى درجة الدكتوراه في الطب (فسيولوجيا) من جامعة القاهرة عام ١٩٥٩م، وعين معيداً عام ١٩٥١م، ثم مدرساً عام ١٩٥٩م، ثم أستاذاً ورئيساً لقسم الفسيولوجيا عام ١٩٧٠م، ثم وكيلاً لكلية عام ١٩٧٢م، ثم معيداً لها عام ١٩٧٤م، فنانهاً لرئيس جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث عام ١٩٧٧م، ورئيساً لجامعة أسبوط عام

١٩٧٩م، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في ٢٠ من أغسطس ١٩٨٠م. وله نشاط متعدد في المجالات العلمية والشباب والرياضة بالإضافة إلى النشاط العام. ورأس اللجنة التنفيذية للهيئة الألمانية للتبادل العلمي واللجنة التنفيذية لمشروع التعاون بين جامعة القاهرة ومعهد ماساشوستس وهيئة تبادل الطلاب والأساتذة (فولبرايت) وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الطبية وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

الدكتور حلمي محمود نمر

ولد في ٢٦ من نوفمبر عام ١٩٢٧م في ههيا بمحافظة الشرقية، وحصل على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٤٩م، وعين معيداً بقسم المحاسبة بالكلية عام ١٩٥٠م، وأوفد في بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية فحصل على درجة الماجستير في المحاسبة عام ١٩٥٣م، ثم على دكتوراه الفلسفة في المحاسبة عام ١٩٥٧م.

وقد عين مدرساً بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٨م، ثم أستاذاً مساعداً ١٩٦٣م، ثم أستاذاً للمحاسبة ١٩٧٠م، ثم رئيساً لقسم المحاسبة في الفترة من (١٩٧٨م-١٩٧٩م)، ثم عميداً للكلية في الفترة من (١٩٧٩م-١٩٨٤م)، ثم عين نائباً لرئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب في الفترة من (١٩٨٤م-١٩٨٥م)، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في الفترة من (١٩٨٥م-١٩٨٧م). وقد حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في ديسمبر ١٩٨٣م.

الدكتور محمود نجيب حسنى

ولد في ٥ من نوفمبر عام ١٩٢٨م بحي الجمالية بالقاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٨م، وعين معيداً بقسم القانون الجنائي بالكلية، وحصل على دبلوم القانون العام من جامعة باريس عام ١٩٤٩م، ودبلوم القانون الخاص عام ١٩٥٠م، ثم درجة الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٢م.

وقد عين مدرساً بقسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥٣م، ثم أستاذاً مساعداً عام ١٩٥٩م، ثم أستاذاً للقانون الجنائي بالكلية عام ١٩٦٤م، ثم عين وكيلاً للكلية في الفترة من (١٩٧٠م-١٩٧٤م)، ثم رئيساً لقسم القانون الجنائي بالكلية في الفترة من (١٩٨٣م-١٩٨٧م)، ثم عين رئيساً لجامعة القاهرة (١٩٨٧م-١٩٨٩م). قام بإنشاء نواة لمتحف جامعة القاهرة في حجرة بالدور الأول بمبنى إدارة الجامعة لإبراز التاريخ السياسي والثقافي للجامعة.

وقد حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٦٠م، ووسام الجمهورية من الطبقة الثانية عام ١٩٦٧م، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٨٥م، ووسام النخيل الأكاديمي من الحكومة الفرنسية عام ١٩٧٩م.

الدكتور مأمون محمد سلامة

ولد في ١٠ من يوليو عام ١٩٣٦م بحي الخليفة بالقاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٥٦م، وعلى دبلوم التعمق في القانون الجنائي من جامعة روما بإيطاليا عام ١٩٦٢م. وقد عين مدرساً بقسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة عام (١٩٦٥م)، ثم أستاذاً مساعداً عام ١٩٧١م، ثم أستاذاً للقانون الجنائي عام ١٩٧٦م، ثم عين وكيلاً للكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث، ثم وكيلاً لشئون التعليم والطلاب بالكلية.

ثم عين نائباً لرئيس الجامعة لشئون فرع الخرطوم لمدة ٤ سنوات، ثم عمل مستشاراً ثقافياً لجمهورية مصر العربية لدى فرنسا، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في الفترة من (١٩٨٩م-١٩٩٣م)، وقد حصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٨٣م، وعلى جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

الدكتور مفيد محمود شهاب

ولد في الأول من يناير عام ١٩٣٦م بالإسكندرية وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية عام ١٩٥٦م، وعين معيداً عام ١٩٥٧م، ثم حصل على دبلوم القانون الخاص عام ١٩٥٧م، وعلى دبلوم القانون العام من جامعة باريس عام ١٩٦٠م، ثم على الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٦٣م، وبعد عودته عين مدرساً بقسم القانون الدولي عام ١٩٦٤م، ثم أستاذاً مساعداً عام ١٩٧١م، ثم أستاذاً للقانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٧٧م، ثم رئيساً لقسم القانون الدولي العام في الفترة من (١٩٧٤م-١٩٩٠م)، ثم رئيساً لجامعة القاهرة في الفترة من (١٩٩٣م-١٩٩٧م)، ثم وزيراً للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي عام ١٩٩٧م، ثم وزيراً للشئون البرلمانية.

وهو عضو جمعية خريجي أكاديمية القانون الدولي بلاهاي منذ عام ١٩٦٢م، وعضو اللجنة القومية لطبايا في الفترة من (١٩٨٤م حتى ١٩٨٨م) وعضو هيئة الدفاع المصرية عن طابا أمام محكمة التحكيم الدولية بجنيف في الفترة من (١٩٨٦م-١٩٨٨م)، وعمل قاضياً بالمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي منذ عام ١٩٨٨م.

وقد حصل على وسام الفاتح العظيم من رئيس الجماهيرية الليبية عام ١٩٩١م، ووسام جوقة الشرف من رئيس الجمهورية الفرنسية عام ١٩٩٥، ووسام الاستحقاق من رئيس الجمهورية الإيطالية عام ١٩٩٦م.

وفي عهده صدر قرار مجلس الجامعة بإنشاء المكتبة المركزية الجديدة واحتفل بوضع حجر الأساس للمكتبة المركزية الجديدة في ٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦م، وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية.

الدكتور فاروق إسماعيل أحمد

ولد في فبراير عام ١٩٣٩م بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية ودرس بها، وحصل على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٦١م، وعين معيداً بالكلية عام (١٩٦١م). وأوفد في بعثة دراسية حيث حصل على الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة طوكيو عام ١٩٦٥م، وعلى الدكتوراه في الهندسة (قوى وآلات كهربية) من جامعة طوكيو عام ١٩٦٩م، وبعد عودته عُين مدرساً بقسم القوى والآلات الكهربائية بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٦٩م. ثم أستاذاً مساعداً عام ١٩٧٥م، ثم أستاذاً للقوى والآلات الكهربائية عام ١٩٨٠م، ثم عين وكيلاً لكلية الهندسة جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب في عامي (١٩٧٨م-١٩٨٩م)، ثم عميداً لكلية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٨ من سبتمبر ١٩٨٩م، ثم نائباً لرئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث اعتباراً من ٢٤ من أكتوبر ١٩٩٣م. وقام بتحديث وتطوير مباني ومنشآت جامعة القاهرة ومنها المعامل والورش والمراكز البحثية بالجامعة، بالإضافة إلى تجديد شامل للمنشآت داخل الحرم الجامعي وخارجه، وأشرف على لجنة إنشاء قصر العيني التعليمي الجديد حتى افتتاحه في ٩ من أبريل عام ١٩٩٦م، وفي أغسطس عام ١٩٩٧م عين رئيساً لجامعة القاهرة، وقام باستكمال منشآت الجامعة في فرعي الفيزياء وبنو سويف.

وقد قام بجهد كبير للتأصيل لتاريخ جامعة القاهرة، وأقام الاحتفال بمرور تسعين عاماً على إنشاء الجامعة المصرية. واشترك في وضع حجر الأساس لمبنى المكتبة المركزية الجديدة في ٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦م. وقد حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الهندسية عام ٢٠٠١م، وعلى نوط الامتياز من الطبقة الأولى من الرئيس حسني مبارك عام ١٩٩١م، ووسام النجم القطبي من ملك السويد عام ١٩٩٨م، ووسام الشمس المشرقة من إمبراطور اليابان عام ٢٠٠٥م.

الدكتور نجيب الهلالي جوهر

ولد في ١٧ من سبتمبر عام ١٩٤٤م بمدينة بركة السبع بمحافظة المنوفية، وحصل على بكالوريوس العلوم الزراعية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤م، وعين معيداً بالكلية عام ١٩٦٤م، وحصل على ماجستير في العلوم الزراعية (تربية دواجن) من جامعة القاهرة وعلى دكتوراه الفلسفة في علوم الدواجن والوراثة البينترية من جامعة وسكنسون بأمريكا عام ١٩٧٤م، وبعد عودته عين مدرساً بالكلية عام ١٩٧٤م ثم أستاذاً مساعداً

عام ١٩٧٩م ثم أستاذاً عام ١٩٨٤م، ثم عين وكيلاً لكلية الزراعة لشئون التعليم والطلاب لمدة ثلاث سنوات من ١٩٩٣م ثم عميداً لمدة ثلاث سنوات من عام ١٩٩٥م، ثم نائباً لرئيس جامعة القاهرة عام ١٩٩٥ ثم رئيساً لجامعة القاهرة اعتباراً من ١/٨/١٩٩٩م. وقد أدخل نظام الساعات المعتمدة لأول مرة في الجامعة وأصدر قراراً رقم ٤٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتشكيل مجلس إدارة مركز نظم تقويم وتطوير الأداء الجامعي والاعتماد، كما أنشأ الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات الأجنبية وقام بإدخال تخصصات حديثة في مجال الدراسات العليا مثل التكنولوجيا الحيوية وعلوم الفضاء، وطور نظام مشروع الرعاية الصحية المتكاملة لأعضاء هيئة التدريس ورفع قيمة الجوائز الجامعية، وأنشأ جائزة نجيب محفوظ وجائزة الجامعة للتميز كما أنشأ المكتب الدائم للاتصال البحثي والتسويق. وهو حاصل على جائزة منظمة الأغذية والزراعة العالمية وعلى جائزة الدولة التقديرية في العلوم الزراعية لعام ٢٠٠١م.

الدكتور علي عبد الرحمن يوسف

ولد في ٦ من يناير ١٩٤٨م بالشرقية، وحصل على بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٨م، وعين معيداً بكلية الهندسة عام ١٩٦٨م وحصل على درجة الماجستير من جامعة ماكجيل بكندا عام ١٩٧١م، ودرجة الدكتوراه من جامعة نيو برونزويك بكندا عام ١٩٧٤م، وبعد عودته عين مدرسا بقسم الهندسة الإنشائية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤م، ثم أستاذا مساعداً عام ١٩٨١م، ثم أستاذا للهندسة الإنشائية بنفس الكلية عام ١٩٨٦م. وعين عميداً لكلية الهندسة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١/٨/٢٠٠١م، ثم رئيساً لجامعة القاهرة ابتداء من ٨/٨/٢٠٠٤م حتى الآن.

وفي عهده حققت الجامعة مركزاً ضمن أفضل خمسمائة جامعة في العالم، وتم إنشاء العديد من الأقسام العلمية مثل قسم اللغة الصينية بكلية الآداب وقسم هندسة وتكنولوجيا الإشعاع بكلية الهندسة وشعبة الكيمياء الحيوية بكلية العلوم وحصول كلية التجارة على الاعتماد الدولي، والانتها من المرحلة الأولى من مكتبة الجامعة الجديدة، وإنشاء متحف الجامعة في المكتبة المركزية الجديدة. وامتدت مباني جامعة القاهرة إلى منطقة الشيخ زايد على ٤٨,٣٨ فدان لتشمل مباني علاجية ومراكز طبية ومباني بحثية وأكاديمية، كما تم شراء ٣٢٠ فداناً على طريق الفيوم لامتداد جامعة القاهرة بمدينة ٦ أكتوبر، وتتوج مدة رئاسته للجامعة بعام الاحتفال بمئوية الجامعة المصرية.

وفيما يلي بيان أسماء رؤساء الجامعة منذ نشأتها حتى الآن

الاسم	التاريخ
١. الأمير أحمد فؤاد	من ٣١ يناير ١٩٠٨م - ٢٠ من مايو ١٩١٣م
٢. حسين رشدي باشا	يونيو ١٩١٣م - ١٩١٦م
	١٩١٧م - ١٩٢٥م
٣. الأمير يوسف كمال	١٩١٧م - ١٩١٦م
٤. أحمد لطفي السيد	١١ من مارس ١٩٢٥م - ٢٦ من يونيو ١٩٢٨م
	أول أغسطس ١٩٣٠م - ٩ من مارس ١٩٣٢م
	٢٨ من أبريل ١٩٣٥م - ٢٥ من أكتوبر ١٩٣٧م
	١٠ من يوليو ١٩٣٨م - ١١ من مايو ١٩٤١م
٥. الدكتور علي إبراهيم	١٤ من سبتمبر ١٩٤١م - ٢٨ من يناير ١٩٤٧م
٦. الدكتور إبراهيم شوقي	٢ من ديسمبر ١٩٤٧م - ٢ من نوفمبر ١٩٤٩م
٧. الدكتور محمد كامل مرسي	٢٧ من نوفمبر ١٩٤٩م - ٤ من مايو ١٩٥١م
	٩ من سبتمبر ١٩٥٤م - ٢١ من ديسمبر ١٩٥٧م
٨. الدكتور محمد عبد الوهاب مورو	٥ من مايو ١٩٥١م - ٢٤ من يونيو ١٩٥٣م
٩. الدكتور أحمد زكي	١٨ من أغسطس ١٩٥٣م - ٨ من سبتمبر ١٩٥٤م
١٠. الدكتور السعيد مصطفى السعيد	٨ من فبراير ١٩٥٨م - ٨ من نوفمبر ١٩٦١م
١١. الدكتور أحمد محمود بدوي	٩ من نوفمبر ١٩٦١م - ١٠ من يوليو ١٩٦٤م
١٢. الدكتور محمد نجيب حشاد	١٠ من يوليو ١٩٦٤م - ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٦م
١٣. الدكتور محمد مرسي أحمد	٢٩ من أغسطس ١٩٦٧م - ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩م
١٤. الدكتور جابر جاد عبد الرحمن	٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩م - ٢٤ من سبتمبر ١٩٧١م
١٥. الدكتور حسن محمد إسماعيل	٢٥ من سبتمبر ١٩٧١م - ٦ من سبتمبر ١٩٧٥م
١٦. الدكتور صوفي حسن أبو طالب	٧ من سبتمبر ١٩٧٥م - ٤ من نوفمبر ١٩٧٨م
١٧. الدكتور إبراهيم جميل بدران	٢٩ من نوفمبر ١٩٧٨م - ١٩ من أغسطس ١٩٨٠م
١٨. الدكتور حسن حمدي إبراهيم	٢٠ من أغسطس ١٩٨٠م - ٣١ من أغسطس ١٩٨٥م
١٩. الدكتور حلمي محمود نمر	١ من سبتمبر ١٩٨٥م - ٣١ من أغسطس ١٩٨٧م

الاسم	التاريخ
٢٠. الدكتور محمود نجيب حسني	١ من سبتمبر ١٩٨٧م - ٣١ من أغسطس ١٩٨٩م
٢١. الدكتور مأمون محمد سلامة	١ من سبتمبر ١٩٨٩م - ٣١ من أغسطس ١٩٩٣م
٢٢. الدكتور مفيد محمود شهاب	١ من سبتمبر ١٩٩٣م - ٥ من أغسطس ١٩٩٧م
٢٣. الدكتور فاروق إسماعيل أحمد	٦ من أغسطس ١٩٩٧م - ١ من أغسطس ١٩٩٩م
٢٤. الدكتور نجيب الهلالي جوهر	١ من أغسطس ١٩٩٩م - ١ من أغسطس ٢٠٠٤م
٢٥. الدكتور علي عبد الرحمن	٨ من أغسطس ٢٠٠٤م حتى الآن

وثائق وأشعار

- الوثائق التاريخية للجامعة
- الجامعة والحياة الأدبية

الفصل الأول

الوثائق التاريخية للجامعة المصرية

عندما بدأت البحث عن أخبار جامعتنا الأم، لم يكن يدور بخاطري سوى أن أجمع ما استطعت من المعلومات والأخبار عن مسيرتها وتطوراتها أوضاعها على مستوى الحدث والخبر، ولكني كلما أوغلت في بطون المراجع والدوريات والصحف والمجلات، تبين لي أن هناك كنوزاً مخبوءة يجب الوصول إليها، وقد سنحت لي فرصة ذهبية حينما شرفت بالعمل في مشروع "متحف جامعة القاهرة"، فأتيت لي الاطلاع على وثائق ومقتنيات نادرة، ويسعدني أن أسجلها في هذا الفصل، ليسهل على القارئ الاستمتاع بمطالعتها، ولتيسر للباحثين في تاريخ الجامعة الانتفاع بها في توثيق بحوثهم ودراساتهم.

الجلسة التاريخية الأولى لتأسيس الجامعة المصرية

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ من شعبان سنة ١٣٢٤هـ، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، اجتمع في منزل عزتلو سعد بك زغلول بجهة الإنشاء، الموقعون على هذا، بصفتهم من المكتتبين الأولين لإنشاء "الجامعة المصرية"، وأيد كل منهم اكتتابه للجامعة، كما هو مذكور بعد، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتي:

أولاً - انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات:

وكيلًا للرئيس العام	سعد زغلول بك
سكرتيرًا للجنة	قاسم أمين بك
وكيل البنك الألماني: أمينًا للصندوق	حسن سعيد بك
عضوًا	محمد عثمان أباطة بك
عضوًا	محمد راسم بك
عضوًا	حسن مجوم بك
عضوًا	حسين السيوفي بك
عضوًا	أخنوخ أفندي فانوس
عضوًا	زكريا أفندي نامق
عضوًا	محمود الشيشيني بك
عضوًا	مصطفى كامل الغمراوي بك

ثانيًا - تأجيل انتخاب الرئيس العام إلى الجلسة القابلة.

ثالثًا - نشر الدعوة الآتية في جميع الصحف المحلية: عربية وإفريقية.

رابعًا - هذه الجامعة تسمى "الجامعة المصرية".

خامسًا - الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية.

ولقد قرر المجتمعون أن يُهرَعوا إلى الأمة المصرية، طالبين العون، ومستمدين التأييد. وقد حقق

الله ظنهم ولم يخيب آمالهم.

الجلسة التاريخية الثانية لتأسيس الجامعة المصرية (الأهلية)

وقد عقدت الجلسة الثانية في منزل حسن بك جمجوم بالعباسية، في يوم الجمعة ١٤ من شوال سنة ١٣٢٤هـ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م، للنظر في انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية، حضرها كل من:

سعد زغلول باشا	حسن باشا السيوفي	محمد بك عثمان أباطة	خالد بك سعيد
قاسم أمين بك	محمد بك فريد	محمد بك صادق أباطة	حفني بك ناصف
محمود بك حسيب	محمد بك بهجت	حسن بك جمجوم	أحمد أفندي رمزي
عبد السلام أفندي زكي	حسن بك سعيد	محمد أفندي أسعد	محمود أفندي طاهر حقي
أخنوخ أفندي فانوس	علي بك فهمي	حسن بك عيد	مرقس أفندي حنا
مرقس أفندي فهمي	إلياس بك عوض	محمود بك الشيشيني	عبد الحميد أفندي جمجوم
زكريا أفندي نامق	مصطفى بك خليل	محمد بك حبيب	

وفي هذه الجلسة ألقى سعد زغلول كلمة أعلن فيها تنحيه عن أعمال الجامعة، جاء فيها: "إن المهمة التي عهدت إليّ أخيراً، تمنعني من الاستمرار على أن أكون عضواً عاملاً معكم، في مشروع الجامعة المصرية، الذي أفخر بكوني من الذين اشتركوا في وضعه، وتشرفت بانتخابي وكيلاً للجنة الوقتية، التي تألفت للعمل على تنفيذه، لأنه فضلاً عن كون المبادئ التي قررناها بالاتفاق معكم في الجلسة السابقة، تقضي بالأول يقبل فيها من يشغل بالسياسة، فإن وظيفتي الجديدة تستغرق أعمالها جميع أوقاتي؛ على أنه إذا منعني ذلك أن أكون عضواً عاملاً بالاستمرار، فلا يمنعني من أن أساعد هذا المشروع بكل ما تصل إليه استطاعتي، كلما سنحت الفرصة لذلك، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه، خصوصاً أن حكومة الجناح العالي لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا، وتعتبره مفيداً جداً إذا توفرت الرغبات إليه، وكثر طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم، وأنها إذا لم تساعد الآن عليه، فلاشتغالها بما جاء وقته، واشتدت حاجة الأمة إليه، رغم نفعه جميع الطبقات. ومما يسرني أن الأمر الذي يمنعني من الاشتراك معكم، هو من جنس العمل الذي أنتم قائمون به، ولا فرق بينهما إلا في أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربية، ومهمتي متعلقة بالتربية العامة.

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتي، على ما أظهرتموه من الثقة بي، وأرجو الله لي التوفيق في بلوغ الأمل، ولكم النجاح في العمل.

وقد تخلى سعادته عن مركز الرئاسة مفوضاً للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة.

الدعوة لمشروع الجامعة المصرية

بيان مؤسسي الجامعة في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٠٦م

نص الدعوة التي وجهت إلى الأمة المصرية:

"ظهرت بمصر في هذه السنين الأخيرة حركة نحو التعليم، تزداد كل يوم انتشاراً في جميع طبقات الأمة، ورغم ما تبذله الحكومة من جهد في توسيع التعليم، فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة، فالزيادة المستمرة في ميزانية "نظارة المعارف" لا تفي بمطالبها، ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك هم الأفراد، وتهز من غيرتهم، لمساعدتها على نشر التعليم، فنهضوا لمعاونتها، وتسابقوا إلى الاكتتاب في إنشاء المكاتب، وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال، مع عدم تعودهم على القيام بأنفسهم بمثل هذه الأعمال، فإنه لا يمر يوم إلا ونرى فيه إنشاء مكتب جديد، في جهة من جهات القطر، ولا يبعد أن نرى عما قليل، أن هذا الغراس قد نما وازدهر، فتجني أولادنا ثماره، ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد، مع اعتنائهم كثيراً بنشر التعليم الابتدائي، لم يتمكنوا من توجيه العناية للتعليم العالي، بل أهملوه إهمالاً تاماً، ولا نشك في أنهم إنما اهتموا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه، وأنهم لم يجدوا من المال والزمان ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالي. ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن، بأن هناك نقصاً في التعليم، يجب عليها سده، وتردد في خواطر كثير من الأفراد - منذ عشر سنوات تقريباً - إنشاء جامعة، وأخذت هذه الفكرة مكاناً عظيماً من اهتمامهم، حتى شرعوا عدة مرات في تحقيقها، غير أنهم لم يوفقوا، لأن الفكرة لم تكن فيما يُظن ناضجة، حتى تخرج من عالم الأمل إلى عالم العمل.

وفي هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه، لتحقيق هذه الأمنية، لأن الأمة انتبهت، بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة، وإدارته ضيقة، وتقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية، وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية، وحقائق عالية، وقضايا جلية، ومشكلات غامضة، تشاق النفوس إلى حلها، واختراعات جديدة، وتجارب بديعة، واختبارات كثيراً ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا، ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف، فمنها ما يختص بالوجود، وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية، وما يبحث فيه عن بُغية الإنسان، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية؛ وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله، هو موضوع علوم شتى، لا يعرف واحد شيئاً منها، ولا يهتم بما كمل منها، ولا بما هو سائر نحو الكمال؛ وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس، نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوربيين الذين بحثوا عنهم، وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام.

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص في تربيتهم العقلية، يرون من الواجب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة في بلادنا نحو الأمام، وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية، لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة، أو أن يتعلم بعضهم شيئاً من الفنون والصناعات، كالطب والهندسة والمحاماة، بل يلزم أكثر من ذلك. إن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة، ومن نفوسهم سعة واستعداداً، يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم، الذين يشتغلون آناء الليل وأطراف النهار، بالهدوء والسكينة، لاكتشاف الحقيقة ونصرتها في العالم، هذا هو العمل الذي نريد أن نشرع فيه، ونطلب المساعدة عليه من جميع سكان القطر. نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يفي بكل حاجتنا، وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة فلا تستغني عن مساعدة الأفراد لها. ولذلك نأمل أن يسمع ندائنا كل ساكن في مصر مهما كانت صفته ودينه. ربما اختلفت الأفهام في حقيقة المشروع الذي ندعو إليه، ولذلك وجب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه:

أولاً - أن الجامعة التي نريد إنشاءها هي مدرسة علوم وآداب، تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه.

ثانياً - ليس لهذه الجامعة صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة، ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها، على أي وجه كان.

ثالثاً - أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث، وهي: العالي، والتجهيزي، والابتدائي، وإن كان من أقصى الرغبات التي يلزم بذل الجهد في تحقيقها عاجلاً أو آجلاً، ومن ضمن ما ترمي إليه غايتها، متعذر الآن، لأنه يكون مشروعاً جسيماً جداً، وتنفيذه برمته دفعة واحدة يستدعي نفقات وعمالاً ونظامات، لا يتيسر الحصول عليها الآن، فلا بد من التدرج في تنفيذه، والبدء فيه بما يمكن عمله، وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره. نرى أن التعليم الابتدائي والثانوي والفني، موجود الآن في هذه البلاد، بمقدار ما يفي بحاجاتها، على حسب الإمكان. ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضرراً، أن نؤجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم، وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية، مما لا وجود له عندنا، ولا يمكننا الاستغناء عنه. دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها، وتربّي ملكاتهم، وتهذب عواطفهم، وتبلغ بهم مراتب الكمال، في أنواع ما يتلقون منها. دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفي أوربا، تحت إدارة لجنة علمية، يرأسها رجل من أهل الفن، ذو خبرة تامة بالتعليم، ولا حاجة للقول بأن عدد هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها، تتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد.

رابعاً - يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون، وهم الذين يقيدون أسماءهم في دفاترها، ويلازمون تلقى الدروس فيها المدة التي تقرر لها، ويمتحنون فيها، ويحصلون على شهاداتها، وتكون لهذه

الشهادات قيمة أدبية، مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي تراها جديرة بها في المستقبل، ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب في التعليم من غير هؤلاء التلامذة، أن يحضر دروساً لها، ليفقه في العلم، وليقتبس منها ما يتم به كماله العلمي.

خامساً - أن جمعية المكتبيين تنتخب لجنتين: إحداهما فنية، لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها، والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين.

هذا هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية، وتلك غايتهم، قد يجده البعض كبيراً عليها، محفوفاً بكثير من الصعوبات، التي اعتادت أن تقوم في وجه كل مشروع، فتقف به دون الغاية. فنقول لهؤلاء: سنسعى جهدنا لتحقيقه، وإذا سعى كل سعي، فلا شك في نجاحه، لأنه لا معنى للنجاح في مثل هذه المشروعات، إلا أن يتحد الكل، ويعمل الكل، فكل يأس يدعو إلى الخيبة، وكل أمل يدعو إلى النجاح. على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلوب، فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا، ممن وهب لهم همة أعلى، وفكراً أسمى، وحزماً أقوى، وأملاً أوسع.

وبعضهم، وهم الأكثرون، يرونه مشروعاً جزئياً، ليس له من الأهمية ما كانوا يرغبون. فنقول لهؤلاء: إن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامل مقدار قوته، وإن التدرج في الأمور أقرب إلى النجاح فيها من الطفرة، والتأني في السير أضمن للوصول إلى الغاية، ونجاحنا في هذا المشروع الجزئي، يشجعنا على الاستزادة فيه، وتوسيع حالته، فإذا جاء اليوم الذي نشعر فيه بأن في قوتنا أن نوسع دائرة التعليم، وننفذ كل مشروعنا، وضعنا أيدينا في أيديهم، وسرنا جميعاً متكاتفين إلى تلك الغاية السامية، والله ولي التوفيق.

أقوال الصحف في الدعوة لإنشاء الجامعة

وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٠٥م نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان "كلية مصرية وطنية باسم محمد علي": "سئل بسمرك يوما بماذا غلبت فرنسا؟ فأجاب بالعلم .. ونسأل كل مصري عاقل بماذا ترقى أمّتك وتنفض عنها غبار الخمول وتستقل بأمرها وتمتلك ناصية شئونها؟ فيجيب بالعلم .. وقد نهض صديقنا الغيور صاحب اللواء يحث الهمم ويستنهضها ويثير النفوس الكريمة ويستنبط الأكف ويستند بها لإنشاء كلية وطنية فتجاوبت الأصدااء باقتراحه وتناولت الأقلام مطلبه".

ورد في جريدة المؤيد عدد ١٩٦١ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٦م: وقد ضاقت علينا دائرة التعليم العالي والمتوسط، وحفت بها الأغراض السياسية، وحيث إننا نشتهي وجود جامعة، ونحلم بها في كل وقت، والحكومة في شغل شاغل بتكثير الإيرادات، وتحصيلها منا ونحن صاغرون، حتى بلغت ثلاثة عشر مليوناً ونصفاً من الجنيهات المصرية، بعد أن كانت ثمانية ملايين ونصفاً، فالإيرادات في ازدياد وتحسن مستمر، وحالتنا المدنية والمعيشية في انحطاط وتأخر، وذلك لأن الحكومة متتبعة برنامجاً مخصوصاً في صرف هذه الإيرادات.

كل ذلك وكبار الأمة في شغل شاغل بالهوة التي سقطوا فيها بين مخالاب البنوك المتعددة والمرابين، ذوي الطمع الأشعبي، الذين يتكاتفون على سلب ما في يد فرد حقير بلا شفقة، مع آفات الزراعة، وحب الظهور، والسرف، والانهماك في الملذات والملاهي، والتقليد الأعمى، وسوء التصرف. فوجب علينا حينئذ أن نفكر في شيء آخر يكون شبه جامعة في العاصمة.

وكتبت الجريدة بعددها ٢١٥٤ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م ما يأتي: "وإذا كان بعض الأغنياء يتنافس في حب الظهور، فلمثل هذا يعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، وما على الأغنياء الذين أنفقوا على إقامة الأفراح الآلاف من الجنيهات، إلا أن يسألوا عما قيل فيهم، ثم يبحثوا عما يقال عن المتبرعين اليوم بنصف ما أنفقوا، وبعد ذلك يقارنون بين القولين، ويستشققون رائحة كل منهما، فالتى هي أركى خليفة منهم بالميل والإقبال.

وقالت الأجيبيشان جازيت بالعدد ٥٠٠٠٠ في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م: "إن الدعوة التي أذاعتها لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية، حريّة بالاعتبار، من حيث اعتدالها وكمال مبادئها، فإنه لما أذيع خبر هذا المشروع، تحدث قوم منا بأمر الجامعة الإسلامية، والمظنون أن بعضنا ظنوا أن في هذه النهضة شيئاً من الدسائس السياسية، ولكن أعضاء اللجنة برهنوا على أن الدافع لهم إلى هذا العمل مبادئ وطنية، أسى كثيراً من أن تؤثر فيها تلك الأوهام، وأنهم يهتمون فوق كل شيء بمصالح وطنهم؛ نراهم

يقولون في دعوتهم: "إن الجامعة التي نريد إنشائها، هي مدرسة علوم وآداب، تفتح أبوابها لكل طالب علم، مهما كان جنسه ودينه، وليس لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها. هذه هي الوطنية الصحيحة، وطنية تهتم بسعادة المصريين، ولا تهتم بسعادة دين أو جنس مخصوص، من الأديان والأجناس الكثيرة، التي يتألف منها سكان مصر؛ تلك وطنية فوق الأحزاب. فمستشار نظارة المعارف واللورد كرومر أيضاً، وهم أول من يسأل عن حالة التعليم، يعلمان ويعترفان بعدم كفاءة نظام الحكومة الحالي في التعليم، لما تطلبه البلاد وتحتاج إليه".

وقالت المانثستر جارديان في ١٦ من أكتوبر ١٩٠٦م: "إن مشروع الجامعة المصرية، وهو أول مشروع جدير بالاحترام، نهضت به الأمة المصرية، بدون مساعدة الحكومة، فقد كانت فكرة تأسيس تلك الجامعة من بنات أفكار خاصة المصريين غير المستخدمين، ومن أوائل الذين دعوا إلى هذا المشروع مصطفى كامل باشا.

وقد صرح قاسم بك أمين، أحد أعضاء لجنة التأسيس، بأن مستقبل المدرسة الجامعة سيكون خالياً من السياسة، ولن يكون لأحد من المشتغلين بها علاقة بالجامعة. وإن قاسم بك أمين لم يضع قانوناً تاماً للجامعة، لكنه يضع أمام اللجنة النقاط المهمة الأساسية في الموضوع، التي يسترشد بها المؤسسون. وينوي جماعة المؤسسين أن تكون الجامعة مصدرًا لعلوم جديدة، لم يسبق تعليمها في مصر، كآداب اللغة العربية، واللغات الأجنبية، والعلوم الطبيعية، والفلسفة، والتاريخ العام؛ ويقوم بتعليم هذه المواد جماعة من كبار المعلمين الأجانب، وتكون الدروس والمكاتب مباحة للعموم، بغير نظر إلى الدين والجنس. وسيكون في الجامعة عدد من الطلبة المعروفين، يدرسون لنيل شهادة الدبلوم في فني السياسة والآداب".

وقالت جريدة الجلوب في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م: "لا نستطيع أن نهني القائمين في مصر، بمشروع تأسيس مدرسة جامعة لنشر التعليم العالي، ولا سيما أن هذا المشروع لم يأت أوانه بعد، ولعل الحوادث الأخيرة تكسب المشروع صبغة سياسية، لأنه نشأ عن القلاقل التي حدثت في مصر، لا عن رغبة حقيقية في نشر التعليم العالي.

على أننا لا نجزم بهذا الرأي تمام الجزم، ولكن مصطفى كامل باشا، وهو أمير المهيجين في مصر، يحاول إقناع الجمهور بأنه ورفقاه هم الذين يقومون بالمشروع، ويجتهدون في إنجاحه". ومكتب التيمس في القاهرة يقول: "إنه لو لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة، لأصبحت المدرسة الجامعة تابعة للحزب الوطني، لا للوطنية المصرية، وهناك فرق واضح بين الأمرين".

وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "تنازلت الحكومة للجنة الجامعة المصرية عن الدور الأسفل في المكتبة الخديوية لتبتدى فيه دروس الجامعة في أول الموسم بعد حضور الأساتذة الذين يختارهم جناب مسيو ماسبيرو، وسعادة أرتين باشا من فرنسا وإنجلترا، ويعلم هؤلاء الأساتذة آداب اللغة

الفرنسية وآداب اللغة الإنجليزية وتاريخ العرب والتاريخ العام، ويكون حضور الدروس المحكي عنها مباحا للجميع".

وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "كان أمس يوم الجامعة العظيم بل فاتحة عصر جديد لهذا المعهد العلمي الجليل. فأمس علمنا أن الحكومة وافقت على إعطاء الخمسة آلاف جنيه التي صدر أمر الخديو بها لهذا المشروع من أموال الأوقاف. بل جعلها وقفاً على الجامعة مادامت قائمة. وأن حسن بك زايد منح خمسين فدانا، وأن إبراهيم باشا مراد والسيد بك حسن وعدا بإعانة الجامعة أسوة بحسن زايد، وأنه وهب خمسين عينا وذاتا برئاسة فؤاد الأول إلى سراي حسن بك زايد وأقام لهم حفلا كبيرا، وقد تبارى الخطباء في شكره على هبته".

وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "قررت الجامعة المصرية البدء بعملين: الأول الإرسالية والثاني التدريس. والغرض من الإرسالية إعداد عدد من الطلبة ليكونوا أساتذة في المستقبل وقررت أن يكون عددهم عشرة: منهم خمسة لتلقي العلوم، وخمسة لتلقي الآداب.

وفي ٢ من مايو سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام: "أمس تقرر أن تطلب الجامعة محمل جامع الظاهر لبناء الجامعة فلم تبد الجامعة أقل معارضة فنحن نعتبر ذلك في حيز المقرر. وأمس أبلغ قنصل جنرال إيطاليا اللجنة أن حكومته أمرته أن يبلغ اللجنة أنها تبرعت للجامعة بمجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات. وأمس تقرر أن يعين سعادة عبد الخالق ثروت باشا في عضوية اللجنة خلفا للمرحوم قاسم أمين، كما تقرر أن يكون أحمد زكي بك سكرتيرا للجامعة. وأمس تقرر أن يدرس أحمد بك كمال تاريخ الشرق القديم، كما تقرر أن يدرس الأستاذ الفرنسي آداب اللغة الفرنسية".

وفي ٤ من مايو ١٩٠٨م كتبت الأهرام "تقرر أن تكون أوقات التدريس من الساعة الخامسة إلى الثامنة مساء، وأن يكون تدريس كل مادة أربعين درسا على الأقل في كل أسبوع دراسي منها. وكل حصّة ساعة وربع، ويقبل فيها خريجو المدارس العالية وطلبة الأزهر ودار العلوم والقضاء الشرعي، ورسم الدخول إلى قاعات الدروس سنويا ٤٠ قرشا للطلاب و١٠٠ قرش لغير الطلبة.

وفي ٦ من مايو سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "قال زكي بك سكرتير الجامعة المصرية: ليس القصد من دروس الجامعة المصرية أن يتخذها الطالب وسيلة لاحتراف مهنة يعيش منها وليس له من ورائها أمل كبير، وإنما الغاية التي نرعى إليها في كل البلاد هي أسمى من هذا المقصد التافه العادي الذي يمكن الوصول إليه بقليل من العلم في المدارس المعتادة".

وفي ٩ من مايو سنة ١٩٠٨م نشرت الأهرام في صدرها القصيدة العصماء التي أنشدها الشاعر حافظ إبراهيم في تياترو بريتانيا مساعدة للجامعة ومطلعها:

حياكم الله أحيوا العلم والأدبا
ولا حياة لكم إلا بجامعة
إن تنشروا العلم ينشر فيكم العربا
تكون أما لطلاب العلا وأبا

وفي ١٢ من مايو عام ١٩٠٨م خصصت الأهرام افتتاحية العدد بعنوان (عاشت الجامعة) "فإن كان هذا العمل ناقصا فالزمان كفيل بإتمامه، وما سمعنا أن مسافرا طمع في اجتياز الطريق كله قبل أن يخطو الخطوة الأولى من منزله".

وفي ٨ من يناير سنة ١٩١٠م نشرت الأهرام "أخذت المحاضرات النسائية التي تلقىها الأستاذة "لوكوفرير" في الجامعة المصرية دورا خطيرا في منازل المتعلمات وبين السيدات والعوائل الكريمات، ونذكر فضل الأميرات الجليلات اللاتي كن في مقدمة المنشطات لهذه الدروس وبالثناء على العقائل المتعلمات للإقبال على محاضرات الأستاذة وكان موضوع محاضرتها "المرأة في جميع أدوار التاريخ".

ونشرت الأهرام في ٢ من مايو سنة ١٩١٣م كتاب استقالة الأمير أحمد فؤاد من رئاسة الجامعة الذي جاء فيه "أؤكد لكم بأنني ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة التي كنت أود أن أشركها حياتي وأراها في أعلى درجات النجاح وأفخر برقيها وتقدمها، ولكن لما لم يكن لدي من الوقت ما يسمح لي بتحقيق أمنيتي رأيت من الواجب علي أن أقدم على الاستقالة من رئاستها".

وفي ٤ من يوليو سنة ١٩١٣ كتبت الأهرام مقالا مطولا تحت عنوان "البرنسيصة فاطمة هانم إسماعيل تبني الجامعة المصرية بمالها وتوقف ٦٦١ فدانا للربيع، ٦ فدانين في الجيزة للبناء، ١٨ ألف جنيه لإقامة البناء وتخرج نفسها من الحقوق العشرة وتعين أربعة من أعضاء مجلس إدارة الجامعة لاختيار ناظر الوقف".

وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩١٤م وصفت الأهرام زيارة وفد الجامعة برئاسة حسن رشدي باشا لقصر الأميرة لشكرها عقب عودتها من السفر جاء فيه "ألقي كلمة الجامعة الشيخ محمد الخضري: "إن طلاب العلم في القطر كله يرحبون بمقدمك السعيد ويسألون من الله العمر المديد، فقد طوقت أعناقهم بالمنة العظمى وأغدقت عليهم الإحسان الجليل" ثم تلاه حضرة الأستاذ الشيخ طه حسين خريج الجامعة المصرية وتلا أبياتا عامرة ترحيبا بالأميرة مطلعها:

سلي مصر إذ أقبلت كيف ابتهاجها
وكيف ازدهاها البشر حين دنا لها
بمقدمك السامي وكيف سرورها
يحدثها أن قد دنوت بشيرها
سليها تحدثك اليقين فما حدا
بنا نحو هذا القصر غير شعورها

وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الأهرام "اليوم يضع سمو الخديو معظم حجر الأساس للجامعة المصرية في أرض وهبتها عمته الجليلة لهذا المعهد العلمي المفيد النافع ومال تبرعت به لتشيد هذا البناء النافع الفخيم وأرض وقفت ريعها للإتفاق عليه. واليوم يتم بيت الإمارة نعمته الجديدة على

العلم. واليوم تخطو الجامعة الخطوة الثانية من حياتها. وكل شيء يبدو صغيرا ثم يكبر، فتبارك الله بعقول فكرت في هذا المشروع الجليل، وبأيد امتدت لإبرازه من خير الفكر إلى خير الوجود، وبكرماء تبرعوا بالمال ليحيي ويعيش. وإذا ذكرنا فضل الأميرة فاطمة فإننا نذكره إلى فضل والدها وإلى فضل بيتها الرفيع العماد.

بالأمس كانت الجامعة فكرة تجول في الصدور، ثم صارت دارا بالأجرة، ثم انتقلت اليوم إلى أن تكون داراً فخمة البناء مشيدة الأركان، ينفق على البناء الأساسي فيها ١٦ ألف جنيه من مال الأميرة فاطمة على أرض لا تقل مساحتها عن ٣٦٠٠ متر، وغدا يجتمع حول هذه الواسطة من العقد بنايات أخرى تتسع وتمتد باتساع الجامعة وتقدم العلم فيها".

وفي يوم ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الأهرام وصفاً للاحتفال جاء فيه "حضره ألف مدعو في صيوان فخم تحملت الأميرة نفقاته بل وجميع نفقات الحفل وقد حضر الحفلة الأمراء والوزراء والعلماء ورئيس الجمعية التشريعية وقناصل الدول وأعضاء مجلس إدارة الجامعة. وقد افتتح الحفلة الشيخ أحمد ندا بما تيسر من القرآن وقد وضع الخديو حجر الأساس ووضع فيه الجرائد والنقود ثم غطى بلوح رخامي كتب عليه "الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة إسماعيل سنة ١٣٢٢ هجرية" وفي الحفل أنشد أحمد شوقي بك قصيدة عصماء مطلعها:

يا بـارك الله في عباس من ملك	وبـارك الله في عمـات عباس
ولم يزل بيت إسماعيل مرتفعاً	فرع أشم واصل ثابت راسي
وبـارك الله في آساس جامعة	لولا الأميرة لم تصبح بآساس
يا عمـة التاج، ما بالنيل من كرم	إن قيس بحركم الطامي بمقياس

وبعد الحفل ذهب أعضاء مجلس الإدارة بالجامعة من أساتذة وطلبة إلى قصر الأميرة ورفعوا إلى دولتها عبارات الشكر وقدموا لها المطرقة والقصعة التي استخدمها سمو الخديو في وضع حجر الأساس وهما في علبة من الفضة، فسرت دولتها بذلك".

وفي ١٢ من يناير سنة ١٩١٧م نشرت الأهرام تحت عنوان هل تكون لنا جامعة ثانية؟ "... والذي نتحدث به المقامات الخاصة الآن وما نقله إلينا مراسلنا عن تفصيل رحلة عظمة السلطان وقول عظمتة في معصرة سمالوط "أنه عازم على إنشاء كلية جامعة في مصر، وأنه سيبدل قصارى جهده في نشر التعليم". وفي ٢ من يناير سنة ١٩٢٥م نشرت الأهرام المحضر الرسمي لجلسة تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف "نظرا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية التي تخول التوظيف في الحكومة فأجابت الوزارة بما يلي: ليس في وسع وزارة

المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجها بالكيفية المرغوبة مادامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها. ولما كانت وزارة المعارف معتزلة بإنشاء جامعة أميرية فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية الآداب بالجامعة المصرية. ولا بأس من ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف فتصبح نواة لقسم الآداب بها، وقد تم الاتفاق على تسليمها إلى الحكومة على أن تتنازل الجامعة عن كل ما تمتلكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف، وكان أهم شرط للجامعة القديمة أن يكون الدكتور طه حسين أحد أساتذة الجامعة الجديدة".

وفي يوم ٨ من فبراير لسنة ١٩٢٨م أي اليوم التالي لوضع حجر الأساس للجامعة المصرية الحكومية كتبت الأهرام "وقد شاء الله للجامعة أن تقوم مشروعاً أهلياً على يدي صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد وأن تقوم مشروعاً حكومياً على يد صاحب الجلالة الملك فؤاد، وهما أثر جليل من آثار الجهود التي بذلها أولاً وآخرها في سبيل النهضة العلمية".

وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣م كتبت الأهرام "صدرت الإرادة الملكية بدعوة الخمسة الأوائل من الطلبة والطالبات في الامتحانات الأخيرة في كل معهد، إلى حفلة شاي كبرى في قصر عابدين، وقد بلغ عدد المدعوين ٤٥٠ طالباً وطالبة. ووجه جلالته الملك فاروق إلى المدعوين، بعد أن سلمهم بيده الكريمة صورته، رسالة سامية جاء فيها: "... أن عرشاً، وأن تاجاً يحف بهما العلم والشباب، لعرش وتاج جديران بمصر، مصر التي كانت، ومصر التي ستكون. لقد أردت بهذا الاجتماع أن تلمسوا من قرب حبي لكم وتقديري للعلم في أشخاصكم ... أنتم حملة المشاعل، وكثيرون ينتظرون الضوء الذي تحملون ليهتدوا به في طريق الحياة ... ارفعوا المشاعل فوق الطريق، ولا تجعلوها نارا تحرق، بل اجعلوها نورا يضيئ. وعلى بركة الله سيروا على طريقكم وهذه يدي في أيديكم، تساهم في العمل معكم، يد قوية لا لأنها يد ملك، ولا لأنها يد شاب، ولكن لأنها يد مصري يؤمن بمصريته".

الغرض من إنشاء الجامعة

أصدرت لجنة الجامعة المصرية (التي أنشئت بناء على قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م والقاضي بتعيين لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا لإدارة المشروع بصفة مستمرة) بياناً بالغرض من إنشاء الجامعة، نشرته الصحف، وهذا نصه: إن الغرض الذي ترمي إليه المدارس الجامعة في البلاد الراقية، هو التوسع في نشر التعليم بين جمهور المتعلمين والمتتورين من الأمة، وإدخال فروع جديدة من المعارف العصرية، ومطالب الحكمة العالية، التي تقدمت بها الأمم في ميادين الحضارة، فالوسيلة الضامنة لتحقيق هذه الأمانى الكبيرة، إنما هي في اختيار الأساليب المدنية، التي هدت إليها التجربة، وأرشد إليها الاختبار الطويل، وبها دون سواها يكون النجاح التام، ووصول الناشئة إلى المقصود من أقرب طريق.

ومن المعلوم أن نظام التعليم الآن في مصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فروع عملية كبيرة، تشمل الحقوق، والطب، والرياضيات. وقد وصفناها بأنها عملية، لأن الطلبة الذين يتخرجون في هذه العلوم، يجعلون همهم مقصوراً على اكتساب المعيشة منها، وبسببها فقط يتألف منهم لفيف المحامين والأطباء والمهندسين.

وبما أن وظيفة الجامعة هي أسمى من هذه الغاية العلمية، فقد رأت اللجنة القائمة بإنشاء الجامعة المصرية، تحت عناية الأمة ورعاية سراتها الكرام، أن أول واجب يتحتم عليها القيام به تحقيق الرغبات، وأن تبذل كل ما في وسعها، لكي تثبت في الجمهور الأفكار الموصلة إلى هذه الغاية السامية، بأن تجعل الناس على اختلاف الطبقات، وتباين المشارب، يقبلون على طلب العلم، لمجرد العلم، حتى يرتقي مستوى الأمة في أقرب وقت، بارتقاء مستوى الأفراد، فيقبل المجموع حينئذ ما تتوجه إليه المطالب الجسم، وتتوق إليه النفوس الكبار، فإذا ما وصلت الجامعة المصرية إلى تحقيق جزء من هذه الأمنية العظيمة، ولو في أول الأمر، كانت قد غرست في البلاد غرساً زكياً نافعاً، يأتي في المستقبل بأجمل الثمرات.

ولذلك، فأول حجر يقوم عليه أساس التعليم العالي، هو استنهاض الهمم، واستدراج النفوس إلى تدارك ما فات، وحمل أرباب البصيرة على طلب العلم، لمجرد العلم، كما كان في صدر الإسلام، وكما هو الشأن عند أمم الغرب واليابان في هذه الأيام، ولا يكون ذلك إلا بتمهيد الوسائل، وتأهيل الأساليب الحديثة في هذه البلاد، لتقريب موارد العلم على جميع الطلاب.

إن القواعد الصحيحة التي يقوم عليها هذا البنيان الكبير، لا تكون إلا بإدخال المعارف، التي لم تتل في مصر حظها من العناية إلى الآن، كالتاريخ، والفنون، والآداب، والعلوم العالية، التي تجعل الإنسان

كبيراً في نفسه، كبيراً في قومه، وتجعل الأمة كبيرة بين الأمم الكبيرة، فإن هذه المواد هي التي ارتقت بها شعوب أوربا وأمريكا واليابان، وأبلغتها إلى ما وصلت إليه من السؤدد والسلطان، إذ كانت أساساً لسعادة الأفراد بحذاقيها، فإن الذين ينبغي أن تفتح أمامهم أبواب الرزق، وتيسر لهم مطالب الاكتساب، ولكن الغاية الشريفة التي ترمي إليها، هي ترقية المدارك، وإنارة البصائر، ورفع شأن الأمة بمجموعها في حلبة العلم والفضل، وهما في كل البلاد أجل من أن يكونا مجرد وسيلة للارتزاق.

تلك هي العوامل التي حدثت بلجنة الجامعة المصرية، بعد الروية والتفكير، لاختيار المواد الأولى، التي جعلتها أساساً للتدريس، عند استهلال العام المدرسي المقبل، لأن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة، لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية، والتاريخ يشهد بصدق النتيجة المترتبة على هذه المقدمات، فقد أخذ الأفارقة عن قدماء المصريين، وعنهم أخذ العرب في أيام العباسيين، وعنهم أخذ الإفرنج في إبان نهضتهم، وعنهم أخذ الأمريكيون واليابانيون.

ولما كان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها، ودرجة تصوراتها، وكيفية تدرجها في ترقّيها، فقد اختارت لجنة الجامعة المصرية أن تتمشى في ذلك الناموس الطبيعي، بتلقين الطلاب فنون الأدب عن الأمتين الكبيرتين، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين أكبر انتشار، فقررت تدريس علوم الأدب عند الفرنسيين وعند الإنكليز، وهي تعتقد تمام الاعتقاد، بأن الطلاب المصريين يجدون في هذه الدروس الوسيلة الوحيدة للتشبع بالأساليب الحديثة، فيستخدمونها في تقريب مواد العلوم باللغة العربية، وإدخال المعارف العصرية إلى مصر، وتتبع منهاجها، لتقريب ما في اللغة العربية من معارف وآداب.

ولما كان العلم يسير مع الفن جنباً لجنب، فقد قررت اللجنة أيضاً استحضار أحد الأساتذة من البارعين في إيطاليا، وهي معدن الفنون في القديم والحديث، ليقوم بتدريس تاريخ الفنون، ويوقف المصريين على أساليب الأمم في هذا السبيل، ويرشدهم إلى ما وصل إليه العرب في هذا الشأن، خصوصاً في مصر وصقلية والأندلس وغيرها من بلاد الغرب، التي كان للإسلام فيها أعلى منار.

والذي دعا اللجنة لاختيار الأستاذ من إيطاليا، أنها شبيهة بمصر، في كونها لها في القديم تاريخ مجيد، وأنها كانت مصباحاً للمعارف في سالف الزمان، ثم أخذت عليها الأيام، فسقطت إلى الحضيض، ولكنها تنبّهت من رقودها، وأفادت من غفلتها، فأخذت بأسباب النهضة العلمية الفنية، حتى ارتقت إلى مكانة يغطيها عليها كثير من الأمم، فجعلت تتحراها في هذا الباب، ومصر الآن في أيام نهضة علمية، فلا جرم أن تتشبث بها، لتصل إلى ما تبتغيه من الرقي بأيسر الأسباب.

ولا حاجة لشرح الفوائد التي تترتب على درس المدنية المصرية في أيام الجاهلية، فإنها لا تزال إلى اليوم وإلى مستقبل بعيد، مورداً عذباً يتزاحم عليه نابغو الأمم الراقية، بالاستفادة من علوم مصر الأولى.

أما الحضارة التي نشر الإسلام رايّتها في الخافقين، وأفاد بها المشرقين والمغربين، فلا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام، وما أجدر المصريين بالوقوف على حقائق هذه الحضارة الباهرة، لتحقيق نهضتهم الحالية، والرجوع إلى ما كان لأسلافهم من مجد عظيم، ومقام كبير.

تلك هي الدروس الخمسة التي قررتها اللجنة على سبيل الابتداء، لأنها تعتقد أن الوسائل هي التي توصل إلى المقاصد، ولأنها تعتقد أن الأساليب الصحيحة هي التي تضمن للطالب أكبر الفوائد، فيما يأخذ به نفسه من التعليم والتحصيل.

فليس القصد من دروس الجامعة المصرية، أن يتخذها الطالب وسيلة لاحتراف مهنة يعيش منها، وليس له من ورائها أمل كبير. وإنما الغاية التي ترمي إليها في كل البلاد، هي أسمى من هذا المقصد التافه العادي، الذي يمكن الوصول إليه بقليل من العلم في المدارس المعتادة، فقد كان ارتقاء الأمم بهذه الوسيلة في أوربا، كما ارتقت أمم الإسلام من قبل، لأن منهما من طلب ويطلب العلم لمجرد العلم، فكان من وراء ذلك ما يحدثنا به تاريخ الإسلام، وما نشاهد من مآثر أمم الغرب في الحضارة والعمران.

كانت اللجنة تود من صميم فؤادها، أن تضيف إلى هذه المواد الإسلامية علومًا أخرى، لتدريسها في السنة الأولى المقبلة، ولكنها، مع الأسف الشديد، لا يسعها أن تتصرف كما تريد، لقلة المال الذي اجتمع لديها إلى الآن.

غير أنها ترجو عند حلول السنة الثانية، أن يتيسر لها استبدال واحدة أو أكثر من هذه المواد، أو أن تضم إليها علمًا واحدًا فأكثر من الموضوعات العصرية، وذلك لأن الطلبة يكونون في السنة الأولى قد تشربوا الأساليب الحديثة، ووقفوا على مزاياها، وقدروا على الاستفادة منها، فيما تدعو حاجة الأمة إليه. وتلك الموضوعات تشمل تاريخ العلوم الرياضية والطبية والفلسفية، وبعض الفروع العالية من هذه العلوم ونحوها، مما تعتبره الأمم الراقية بمثابة القواعد الوطيدة، والدعائم الثابتة، لتشييدها كل العلم الصحيح.

على هذا المنوال تكون الجامعة المصرية في بضع سنوات كحوض عملي كبير، تتجلى فيه أمام الطالبين والسامعين بطريقة تدريجية متوالية، أهم المعارف البشرية، التي ارتقت بسببها المعاهد المماثلة لها في أوربا وأمريكا واليابان، واتخذتها نبراسًا مضيئًا، وأساسًا قويًا لما أحرزته من قوة وفخار، حتى إذا مضت السنوات القليلة الأولى، عاد إلى مصر أولئك الشبان، الذين سترسلهم اللجنة على نفقة الجامعة، لخدمة الجامعة بعد نبوغهم في غضون تلك المدة، في العلوم والمعارف التي تحتاج إليها الأمة، للأخذ بأسباب الرقي الحقيقي، فيتولون بأنفسهم، وبصفتهم مصريين، شئون التعليم العالي باللغة العربية، وبمقتضى الأساليب الحديثة، التي تكون اللجنة قد مهدت لها الأسباب، وأعدت لها الطلاب، فيكون عملهم

مبنيًا على العمل التحضيري، الذي ستشرع فيه اللجنة من الآن، ويكون هذا العمل المزدوج سببًا قويًا لما يتوخاه الكل من الغايات النافعة، بترقية مدارك الأمة، وتوطيد دعائم الجامعة.

وللجنة أمل كبير، في عناية الأمة بهذا المشروع الخطير، وتعاون الأيدي العاملة، والعقول المفكرة، حتى تتوافر لديها الأموال، وتتزايد أبواب الدخل، فيكون للجنة سبيل للتوسع في فروع التعليم، في بحر هذه المدة القصيرة، فما بعدها إن شاء الله تعالى.

والله ولي التوفيق، وعليه الاعتماد في إنجاح المطالب، وتحقيق الغايات.

لائحة الإجراءات الداخلية للجامعة

"بناء علي قرار الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م، القاضي بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضواً لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة، بدل اللجنة الوقتية، وبناء علي انتخاب الخمسة عشر عضواً بطريق الانتخاب السري، وعلي قرار الجمعية العمومية الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٠٧م بالتفويض للخمسة عشر عضواً أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة".

وبناء علي قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦م المتضمن تكليف حضرات حفني بك ناصف، ومرقس أفندي حنا، وعلي بك فهمي، بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها، وبعد الاطلاع علي مشروع اللائحة المقدم منهم، وبعد المداولة فيه، قررت اللجنة ما يأتي: أولاً: تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضواً عاملاً خلاف الرئيس، ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية، بطريق الانتخاب السري، ويعتبر منتخباً كل من حاز الأغلبية النسبية. والعشرة الباقون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضواً المذكورين.

ثانياً: يشترط فيمن ينتخب عضواً في اللجنة أن يكون مكتتباً في المشروع، وأن يكون عمره خمساً وعشرين سنة علي الأقل.

ثالثاً: تنتخب اللجنة من بين أعضائها نائب رئيس لها، وأميناً للصندوق، وسكرتيراً. أما الرئيس فتقره اللجنة بعد رضاه ورضا الجنب العالي به.

رابعاً: إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة.

خامساً: يجوز للسكرتير أن يستعين بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين، تحت مسؤوليته بمرتبات، بعد عرض ذلك علي اللجنة، وتقريره بمعرفتها.

سادساً: يصح انعقاد اللجنة، وتكون قراراتها صحيحة، متى حضر من الأعضاء خمسة علي الأقل.

سابعاً: تتعقد اللجنة عادة مرة في كل أسبوع، في اليوم الذي تعينه، وبالمحل الذي تختاره، ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة، ولها أن تقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها.

ثامناً: علي كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه.

تاسعاً: من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه، وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمره للجمعية العمومية، لانتخاب عضو بدله، ولها أيضاً أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلما طرأت ظروف علي واحد أو أكثر من الأعضاء، منعتة عن مباشرة أعماله باللجنة، لانتخاب بدله.

عاشرا: وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمال الأدبية والإدارية والمالية، التي يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية: من دعوة الجمهور للاكتتاب، والاشتراك في العمل، وجمع النقود، ومباشرة الاكتتابات، وحفظها واستثمارها، وصرف ما يلزم صرفه للأعمال الإدارية، وغير ذلك من الأعمال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها.

حادي عشر: علي الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية، وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة، وجميع الخطابات تبعث من الرئيس، وله، أو من السكرتير، وعلي السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة، والتوقيع عليه مع الرئيس، بعد التصديق عليه من اللجنة، وتحرير محاضر الجلسات، ومباشرة جميع الأعمال الكتابية، وفي عهده دفاتر وأوراق اللجنة، ويستلم ختم اللجنة تحت مسؤوليته، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة تحت مراقبة الرئيس، وعلي أمين الصندوق مباشرة الأعمال الحسابية وحركة النقود طبقاً لقرارات اللجنة.

ثاني عشر: الدفاتر الموجودة بعهد السكرتير هي سبعة:

١. دفتر حصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم.
٢. دفتر لقيد محاضر جلسات اللجنة.
٣. دفتر لقيد محاضر جلسات الجمعية العمومية.
٤. دفتر لضبط الإيراد والمنصرف.
٥. دفتر لحصر القسائم.
٦. دفتر لقيد السلفة المستديمة.
٧. دفتر كوبيا، لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة، وأمين الصندوق مسئول عن ضبط دفتر الإيراد والمنصرف، ودفتر حصر القسائم، ودفتر نهاية كل شهر إيداناً بصحتها، ويكون تحت يده دفتر لقيد حسابات حركة النقود، موافقاً لحسابات البنك، من إيراد ومنصرف.

ثالث عشر: لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة، وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معاً، أو السكرتير عند غياب الأخير.

ومع ذلك فللرئيس أن يسحب بالإمضاءات السابقة، وبغير قرار اللجنة، مبلغ عشرين جنيهاً، بصفة سلفة مستديمة، يصرف منها علي الشئون الوقتية، وكلما انتهت له أن يجدها. وعلي أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفاً شهرياً ببيان هذه المصروفات، مرفقاً بالمستندات.

جمعية مصرية لإنشاء وإدارة الجامعة

فيما يلي نص الخطاب الذي أرسله الأمير أحمد فؤاد إلى ناظر الداخلية لإقرار الحكومة أن الجامعة من الأعمال ذات النفع العام".
عطوفتو أفندم ناظر الداخلية

في علم عطوفتكم أنه قد وجدت في البلاد حركة فكرية عمومية، لتأسيس جامعة مصرية، وتشكلت لذلك لجنة لجمع اكتتابات. ويسرني اليوم أن أعلن عطوفتكم، بأنه قد تم بفضل الله وعناية أولي البر، تأسيس هذا المعهد العلمي، تحت رعاية الجنب الخديو المعظم. وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، أنشرف بتقديم نسخة طبق الأصل الذي صدقت عليه الجمعية العمومية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م، ولي أمل عظيم في أن عطوفتكم تتكرموا بإجراء ما فيه الإقرار من الحكومة، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام، نظرًا للفائدة الكبيرة التي تنشأ عن ذلك المعهد الجديد، والخدم العظيمة الشأن التي سيقوم بها للبلاد، إذ يمهد للشبيبة النشيطة سبيل التخرج في العلوم العالية، ويخدم القطر خدمة صحيحة، ترفع من شأنه وتزيد في توطيد أركانه، أفندم.

أول يونيو سنة ١٩٠٨

رئيس الجامعة
"أحمد فؤاد"

وأرفق به قانون الجامعة المصرية، الذي نورد نصه فيما يلي: تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة "جامعة مصرية" والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين، على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم. وتكون هذه الجمعية خاضعة "للنظامنة" المرفقة بهذا.

النظامنامة

• الباب الأول: اسم الجمعية ومركزها وموضوعها

○ المادة الأولى: يطلق على الجمعية المشكلة بمقتضى هذا النظامنامة، اسم "الجامعة المصرية".

○ المادة الثانية: مركز الجامعة بمدينة القاهرة. ويجوز لها أن تنشئ محال للتعليم، ومعاهد للآداب والعلوم، في كل مدينة أو قرية بالقطر المصري، ترى فائدة في إيجاد تلك المحال أو المعاهد بها.

○ المادة الثالثة: الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم، على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم. ومن أخص الوسائل التي تتخذها الجمعية لتحقيق غايتها ما يأتي:

أ. ترتيب تدريس مماثل للحاصل في المدارس الجامعة بأوربا، مع مراعاة تطبيقه على احتياجات القطر المصري.

ب. تقرير مرتبات لإرسال طلبة من المصريين إلى الخارج، ليكتسبوا معلومات وافية، في المواد التي يخصصهم مجلس الجامعة لتلقيها، لأجل أن يقوموا بتدريسها فيما بعد باللغة العربية في الجامعة.

ج. تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب، ولو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج، وذلك للبحث في المسائل العلمية أو الفلسفية، أو لشرح بعض الموضوعات الأدبية أو التاريخية.

د. تأسيس مدارس ودور آثار مدرسية، وكتبخانات عمومية، ومعامل للفحص والتحليل ونحوها، كلما سمحت للجامعة مواردها المالية بذلك.

هـ. منح شهادات وإجازات.

و. منح جوائز لأصحاب المؤلفات العلمية أو الأدبية باللغة العربية، بعد المسابقة بين المشتغلين بها.

• الباب الثاني: موارد الجمعية

○ المادة الرابعة: موارد الجمعية هي ما يأتي:

▪ المبالغ المتحصلة، أو التي تتحصل بطريق الاكتتاب العمومي.

▪ الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري، التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

- الاشتراك السنوي.
- الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل، برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة المصرية.
- الإعانات الدورية أو غير الدورية، التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية، أو المصالح العمومية أو الخصوصية، والأفراد.
- ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من:

رئيسا	دولة الأمير "أحمد فؤاد"
وكيلين	سعادة حسين رشدي باشا، وإبراهيم نجيب باشا
سكرتيرا	حضرة أحمد زكي بك
أمينا للصندوق	حضرة حسين سعيد بك
عضوا	حضرة أرتين باشا
عضوا	حضرة الدكتور علوي باشا
عضوا	حضرة عبد الخالق ثروت باشا
عضوا	حضرة مرقص حنا أفندي
عضوا	حضرة المسيو ماسبيرو
عضوا	حضرة يوسف صديق بك
عضوا	حضرة علي أبو الفتوح بك
عضوا	حضرة علي بهجت بك
عضوا	حضرة المسيو لوزينا
عضوا	حضرة علي ذو الفقار بك

صدقّت الجمعية العمومية للمكتتبين في مشروع الجامعة المصرية، بإجماع الآراء، على هذا القانون، في جلستها المنعقدة في يوم الأربعاء الموافق ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦هـ - ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م)، واعتمدت كل الإجراءات والتدابير التي قررتها اللجنة الفنية قبل هذا اليوم، لأجل إبراز مشروع الجامعة إلى حيّز الوجود. وتحرر هذا ووقع عليه مع "النظامنامه" المرفقة به من حضرات الأعضاء المذكورين، على خمس عشرة نسخة، لكل واحد من المؤسسين الموقعين على هذا نسخة واحدة، وحفظت النسخة الأصلية بقلم سكرتارية الجامعة.

رئيس الجامعة المصرية	سكرتير الجامعة المصرية
"أحمد فؤاد"	أحمد زكي

وقائع حفل افتتاح الجامعة المصرية (الأهلية)

وقد اجتمع مجلس الجامعة في جلسة تاريخية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م، للنظر في أمر افتتاح الجامعة. وقرر أن تقام حفلة الافتتاح بمقر جمعية شورى القوانين، في صباح يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م.

خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة

مولاي:

أتقدم إليك بلسان الجامعة، رافعاً لأعتابك آيات الشكران، لأنك مصدر حياتها ووجودها. ونحن لا نجهل أن هذا العمل الكبير ستطراً عليه تغيرات كثيرة، قبل أن يأخذ شكله النهائي. ولكننا لم ندخر وسعاً في تثبيت قواعده، ليكون البناء الآتي قائماً على أساس مكين، وافيًا بما تدعو إليه الحاجة في مستقبل الأيام. ولقد جاء اليوم الذي تقضي فيه الضرورة على الشبيبة المصرية، بورود مناهل التربية العلمية المحضنة، في نفس القاهرة، دون أن تتغرب في ربوع العالم، التي نالت بفضلها مكانة عالية في العمران. وإنني أبتهل إليه تعالى، أن يجعل هذه الجامعة نافعة لطلاب العلم عموماً، ولشبيبتنا المصرية خصوصاً، إذ أننا لم نقدم على هذا العمل الجسيم، ولم نسهر الليالي بسببه، إلا لترقية هذه الشبيبة، التي لا يُكفينا امتيازها بالذكاء والنشاط والاجتهاد، بل نرى أنه يتحتم عليها أيضاً أن تتحلى بفضيلتي الصبر والاستمرار، لأنهما سر النجاح، ولا ريب عندنا في أنها سنكسب هاتين الخلتين الحميدتين، لتكون جديرة بتحقيق الآمال التي وضعها فيها مجلس إدارة الجامعة والأمة بأسرها. وفي هذا اليوم المشهود، وبيمين طالعك السعيد، أتقدم يا مولاي بين يديك الكريمتين، راجياً منك أن تتكرم بافتتاح الجامعة المصرية.

خطبة الخديو

يا دولة الرئيس

يا حضرات الأعضاء

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدي ارتياحاً عظيماً منذ توجهت إليه الأفكار، ولذلك فإنني أرحب اليوم بظهوره في عالم الوجود، إذ جاءت الجامعة في أوانها مكاملة ومتوجة لنظام التعليم، الذي وضع أساسه جدي المجيد "محمد علي"، وقوى أركانه أسلافي الكرام.

فأشكرك يا سمو الأمير وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ومالهم، على تحلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمي الجليل، الذي أتمنى له كل نجاح.

وأؤكد لكم أنني مع حكومتي السنية، سنواليه بالعناية والرعاية، ولي أمل وطيد في أن أغنياء القطر وفضلاءه، يستمرون على التنافس في إمداده بمعونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها منه، إن شاء الله.

وإنني أشارككم يا دولة الرئيس، في تلك النصائح الحكيمة، التي ألقىتموها على الشبيبة المصرية، وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما يضمن لها استحقاق ثقتي وثقة البلاد.

فباسم الفتح العليم، أعلن افتتاح الجامعة المصرية، وأسأله تعالى أن يجعلها منهلاً عذباً لطلاب العلم والعرفان، على اختلاف الأجناس والأديان.

خطبة عبد الخالق ثروت باشا

مولاي:

إن تاريخ الجامعة المصرية لصحيفة من صحف مآثركم الجليلة، بل هو لسان صدق ينطق بما في نفسكم الشريفة من الميل العظيم لرفي البلاد وإسعادها.

وإن نهوض الأمة إلى إحياء العلم لَوْحِي تلقته عن إرادتك العالية، فلا غرو أن أخذت حركة العناية بنشر التعليم تنمو وترداد، إلى أن عمت جميع الطبقات، وأقبل الناس إقبالا محمودًا على إنشاء دور العلم، وتسابقوا إلى تشييدها.

نظرت فإذا التربية العلمية في مصر الآن، لا تزال ترمي إلى إعداد ناشئة تقوم بحاجات البلاد، وتخريج شبيبة يشتغل كل في فنه وصناعته، وإن دائرة التعليم قد قصرت لذلك على القدر الضروري، للوصول إلى هذه الغاية، فخلت البلاد من منهل علمي يستقي منه طلاب المزيد على هذا القدر.

رأت أن حاجة الأمة الآن إلى علماء راسخين في العلم، ليست بأقل من حاجتها في الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة، فتحلها المقام الذي يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية، ذلك المقام الذي لن تتاله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم، حبًا في العلم، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق.

رأت أن العلماء في البلاد الأخرى يكادون يأتون في كل فرع من فروع العلم بالمعجزات، فكم من مبتكرات نخالها خلقًا سماويًا جديدًا، جاءنا خبرها من أوربا وغيرها، ونحن نكتفي من ذلك البحر الزاخر بمصّة الوشل! وكم من مخترعات ومبدعات وآيات بينات فتح الله بها على أولئك العلماء، وحظنا فيها حظ المتفرج!

رأت أنه من النقص أن تبقى مصر عيالا على الأمم، بعد أن كانت تغذيها بالعلم والعرفان، وأن تظل في مثل هذا العصر خلواً من جامعة تصوغ لها طائفة تمجد ذكراها، كما كان ذكرها ممجداً في ماضي الأيام والعصور الخالية.

رأت كل ذلك، وحق لها أن تراه وتتدبره، فلا جرم أن قامت قومة واحدة، تدعو إلى إنشاء تلك الجامعة.

فولت وجهها بادي الرأي شطر الحكومة، ونظرت في المسألة من وجهة الواجب عليها، فرأت أن الحكومات في جميع بلاد الدنيا، لا تستطيع وحدها النهوض بالأمة من طريق التعليم، وأنه ليس من أمة فقهت إلى مثل ما فقهت إليه الأمة المصرية، من الحاجة العلمية، إلا وأخذت بيد حكومتها في هذا السبيل، وإن الفضل في ترقية التعليم في البلاد الأخرى، يرجع أكثره إلى جمعيات أسست دوراً للعلم، وتكفلت هي بإدارتها، واقتصرت مهمة الحكومة فيها على تعضيدها ومساعدتها بقدر الإمكان.

فلما أحست الأمة بما هو واجب عليها بإزاء هذا المشروع، توجهت عنايتها إلى الحث عليه، وتحقيق الغرض منه.

هنالك انقسم الناس إلى متطير، يخاف على المصريين أن يقدموا على هذا المشروع، فيحبط عملهم، فينالهم من العار ما كانوا في غنى عنه. ومستبشر، يرى في يسر الحال، وهمة المصريين، وأريحية شمائلهم، ما يحمل على الاعتقاد بأن عملهم سيكلل بالفوز، ويتوج بالنجاح.

وقد دل الواقع على أن المصريين، والحمد لله، أهل لهذا الجد المحمود، فقد تبرعوا، ولم يثنهم عن العطاء شدة نزلت بالبلاد، فاستحقوا لهذه الأريحية عطف كل محب لترقية العلوم والمعارف.

بيد أن ما جمع من تلك العطايا المشكورة، ما كان يكفي وحده لإبراز هذا العمل الكبير، من ظلمة الفكر، إلى نور الوجود.

هنالك يا مولاي، هبت على الجامعة وهي وليدة، لا تعلم حياتها من موتها، هبت عليها نفحة مباركة من تعطفاتك السامية، فدبت فيها روح الحياة، فكان لابد من أن تخطو وتدرج.

تفضلت حفظك الله، فتقبلت أن تكون الجامعة تحت رعايتك العالية، وشرفها برئاسته الأمير (أحمد فؤاد باشا) ولي عهدك الكريم، برئاسة صاحب الدولة عمك الأمير الجليل "أحمد فؤاد باشا" رئاسة فعلية، وأمرت رعاك الله، فأجريت عليها إعانة سنوية.

بفضل تلك الرعاية السامية، وفي ظلها الوارف، تكونت الجامعة، ووضع دستورها، وأخذت لجنة إدارتها في البحث عن أقرب الطرق لإظهارها في الوجود، وإدخالها في طور العمل.

ولما كان من الضروري أن يكون التدريس فيها باللغة العربية، عولت اللجنة على أن تبعث بإرساليات إلى البلاد الأوروبية، حتى إذا ما أتم أعضاءها دروسهم، واستقصوا العلوم التي انقطعوا لها هناك، عادوا فقاموا بالتدريس باللغة العربية، كل في علمه الذي اختص به.

وقد أوفدت الجامعة لهذا القصد الشريف، في أوائل الصيف الماضي، جماعة من ذخيرة النابغين، من الشبيبة المصرية، وهم الآن مغتربون في ربوع تلك الأقطار المتناثرة، لتحصيل العلم العالي، وادخاره ليوم رجوعهم إلى مصر، فيبرونها بعلمهم وتعليمهم، كما برتهم بعنايتها، ويكونون عدتنا، وأساطين جامعتنا، في نيل أمانينا.

ولما كان تحقيق هذا المقصد يستلزم زمناً طويلاً، فتعجلاً بالفائدة، تقرر أن يقوم من الآن بعض العلماء بتدريس بعض العلوم، التي لم تتل إلى الآن في مصر حظاً وافراً من العناية، مع مالها من الأهمية والأثر الحسن، في ترقية المدارك، وإنارة البصائر.

ولما كان من المحقق أن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية، وكان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها، ودرجة تصوراتها، وكيفية تدرجها في ترقياها، فقد اختارت الجامعة أن تتمشى مع ذلك الناموس الطبيعي، بتلقين الطلاب فنون الأدبيات عن الأمتين الكبيرتين، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين انتشاراً كبيراً، فقررت تدريس علوم الأدبيات عند الفرنسيين وعند الإنجليز، كذلك رأت من أول الواجبات عليها، أن يكون في مقدمة ما يدرس في جامعة مصرية، تاريخ الحضارة القديمة في مصر والشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية، تلك الحضارة التي لا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام، ومن أولى من المصريين بالوقوف على حقائق هاتين الحضارتين، لتحقيق نهضتهم الحالية، واسترجاع ما كان لأسلافهم من مجد عظيم، ومقام كريم.

وها نحن أولاء نحتفل اليوم بأول خطوة تخطوها الأمة المصرية، لترتقي إلى مستوى الأمم الناهضة. نحتفل بوضع أول درجة من سلم العروج إلى أوج العزة والفخر.

فإليك يا سيد البلاد وأميرها، ترفع الجامعة فروض الشكر والثناء، على ما أوليتها من نعم، حققت بها آمال المستبشرين، وأمنت بها روع المتطيرين الخائفين.

وإن كل محب لخير بلاده، ليسطر لك في سويداء فؤاده، ذكرى تشريفك هذا الاحتفال، متوجاً نعمائك السابقة، بإعلان رضائك السامي عنها، وفقك الله لتحقيق ما ترجوه لأمتك من الخير والسعادة، وأتم نعمته عليك، من التوفيق والسداد.

الإرساليات العلمية للجامعة المصرية (الأهلية)

قررت اللجنة بصدد هذه البعثات نشر الإعلان الآتي بجميع الجرائد:

١- الغرض الأساسي من إرسال بعض الطلبة المصريين إلى أوروبا، هو تخريج مدرسين قادرين على القيام بمهام التعليم باللغة العربية، في الجامعة المصرية، وقد قررت اللجنة الفنية أن يكون عدد طلبة الإرسالية الآن نحو عشرة، نصفهم لتلقي الآداب، والنصف الباقي لتلقي العلوم، ويقيمون في بلاد العلم التي يرسلون إليها كل المدة اللازمة لإعدادهم إلى نيل أعلى درجة في الفرع الذي يتخصصون له.

٢- قررت اللجنة أن تصرف لكل مبعوث أثناء وجوده في أوروبا، مرتباً شهرياً قدره ١٢ جنيهًا مصرياً، وعند نهاية كل سنة مدرسية تعطي الجامعة للممتازين منهم مكافأة خصوصية، لعمل سياحات علمية، تشجيعاً لهم على اجتهداتهم وحسن استعدادهم، ومبلغ المكافأة تقدره اللجنة لكل واحد ممن تختارهم، وفي كل عام بحسب ما تراه.

٣- عند رجوع المبعوث من أوروبا حائزاً لأعلى رتبة علمية، في الفرع الذي انقطع له، تعطيه الجامعة مكافأة متجمدة، لا يزيد مقدارها عن أربعة جنيهات مصرية، باعتبار كل شهر من الشهور التي أمضاها في أوروبا، بشرط أن يكون جديراً بهذه العناية، بحسن سلوكه، وتمام اجتهداته، وكمال براعته في العلم الذي انقطع له، ونحو ذلك من المزايا التي تتضمن استفادة الجامعة والأمة من علمه وعمله، فتصرف له المتجمد من هذه المكافأة مرة واحدة، بصفة رأس مال "خيرية"، لينفق منه في استعداده في الحياة، وتنظيم منزله، واللجنة لها وحدها الحق في صرف هذه المكافأة، وفي تقدير مبلغها الإجمالي، سواء كان باعتبار أربعة جنيهات أو أقل.

٤- لا ترسل الجامعة إلى أوروبا إلا من كان مصري الجنس.

٥- تقرر مبدئياً انتخاب المبعوثين من الشبان المتخرجين في المدارس الثانوية حديثاً، ومع ذلك فاللجنة الفنية تحفظ لنفسها الحق في انتخاب بعضهم من المتخرجين في المدارس العليا، الذين يظهرون لياقة خصوصية، تميزهم عن غيرهم، أو عن أمثالهم، وليس الفقر سبباً للتزجيج، وإنما التزجيج بالعلم والاستحقاق.

٦- معرفة اللغات الأجنبية ليست ضرورية فيما يتعلق بالطلبة أو المتخرجين في الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي، ولكن الإلمام بإحداها يكون من المرجحات لهذه الفئة من المترشحين.

٧- يتعهد المبعوث بأنه عند عودته إلى مصر يخدم الجامعة إذا شاءت عشر سنوات، بصفة أستاذ أو معيد حسب اختيارها، وبأنه يستعمل اللغة العربية في تدريس العلوم التي انقطع لتحصيلها، ويؤلف

أو يترجم كتب التدريس باللغة العربية كذلك، في نظير ماهية سنوية للأستاذ، قدرها ٤٠٠ جنيه، ثم يترقى بالتدريج، وبحسب ما تراه لجنة الجامعة، حتى تبلغ النهاية العظمى، وهي ٩٠٠ جنيه في السنة، أما المعيد فترتب له الجامعة. ماهية أولها ٢٤٠ جنيه في السنة، ثم يترقى بالطريقة المذكورة، حتى يصل النهاية العظمى، وهي ٤٠٠ جنيه في السنة، وللجامعة أن تنقله إلى وظيفة الأستاذية.

٨- إذا نكث المبعوث بعهد في القيام بخدمة الجامعة، وجب عليه أن يدفع لها كل ما صرفته. ويعتبر ناكثاً لعهد إذا سقط المبعوث في الامتحان مرتين متواليتين، أو ساء سيره وسلوكه أثناء التلقي والتحصيل، وستخبر الجامعة مع الحكومة لكيلا تأخذ في خدمتها الناكث عهد مع الجامعة، أو الذي أدخل بشروطها معه.

٩- يجب على المبعوث قبل إرساله إلى أوروبا أن يوقع هو ومن يستشهد به من أرباب الحثيات، على الشروط التي تضعها اللجنة الفنية لهذا الغرض، ويعتبر من الآن قابلاً لكل ما يرد فيها من الالتزامات.

الجامعة المصرية وبعثات الأطفال:

فكر القائمون على الجامعة في عهدها الأول أن يوفدوا إلى أوروبا بعثات من الأطفال والصبية المصريين، لينشئوا من حداثتهم في جو علمي أو فني صحيح، وتتأصل فيهم روح البيئة الدراسية، فيكونون نواة صالحة للتعليم العلمي والفني في الجامعة الناشئة. وكان لسمو الأمير أحمد فؤاد أكبر الفضل في تحقيق المشروع، إذ استطاع إقناع حكومات فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا، بأن تتولى تربية أعضاء هذه البعثات في معاهدها، وأن تتفق عليها، ليكونوا رسلاً ينقلون حضارتها إلى مصر.

١. أوفدت الجامعة إلى إيطاليا بعثة في سنة ١٩١٠م وأعضاؤها هم: سحاب رفعت ألمان، وكان عمره ٨ سنوات. ومحمد قاسم أمين، وكان في التاسعة و٨ أشهر، وشديد حمزة وكان سنه ٩ سنوات و١١ شهراً.

٢. بعثة الأطفال الذين أرسلوا إلى فرنسا في سنة ١٩١٠م وكانت تتألف من ثلاثة أعضاء هم: آرام ستيفان. وعبد الله الصحن، وكان عمر كل منهما ٩ سنوات ونصف سنة. وحسين كامل وكان في الحادية عشرة من عمره، وقد استقر ثلاثتهم في باريس، وكلف "الشيخ أحمد ضيف" وكان من مبعوثي الجامعة هناك - أن يتقهم في اللغة العربية.

كلمة الأمير أحمد فؤاد في الاجتماع التاريخي

في سراي حسن زايد بك بالمنوفية

أبريل سنة ١٩٠٨م

"لقد قبلت بعد الفكر والروية، رئاسة مشروع الجامعة المصرية، القائم به فئة من صفوة سداة البلاد وأغنيائها، ولقد تبينت الأمة الآن إلى فوائد هذا العمل المجيد، وتسارعت إلى تقديم المساعدات الكبيرة، لمؤازرة ما سينفخ فيها روح التقدم الأدبي، ويرفعها إلى مصاف الأمم الراقية في العالم. واليوم أنا سعادة المحسن حسن بك زايد بهيته الكريمة، وهي خمسون فداناً، من أحسن أطيانه في مديرية المنوفية، فكان هذا الإحسان كدعامة جديدة لما تقدم من المساعدات. على أن لجنة الإدارة رأّت اليوم أنها صارت قادرة، لما توفر لديها من الإيراد السنوي، على أن تباشر عملها في أول أكتوبر القادم، بفتح أبواب الجامعة، ليعلم فيها بعض العلوم العالية، مثل علم التاريخ عموماً، وتاريخ التمدن الإسلامي خصوصاً، وعلوم الآداب العربية والفرنسية والإنجليزية، وفي آن واحد سترسل اللجنة بعض نخباء الطلبة المصريين، ليترشحوا لوظائف التدريس في الجامعة المصرية، في كليات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها، بحسب ما يقتضيه الحال.

وإذا قد رأيتهم الآن بارقة الأمل، وأن العمل سيسير عن قريب في سبيله المستقيم، فلم يعد بعد هذا عذر لمن ضمن من الأغنياء حتى الآن، عن بذل المال في سبيل إعلاء مجد وطنه، وشأن أمته بين أمم العالم، وإني الآن بكل سرور، أصوغ عقود المدح والثناء، لسعادة المحسن المفضل حسن بك زايد، وباسم الجامعة المصرية أحياه تحية قلبية صادقة، وباسم الشبيبة المصرية التي ستألفها منافع هبته العظيمة، أقدم له باقات زهور الشكر والامتنان، وباسم سمو أفندينا العظيم، أفتتح الجلسة، تيمناً وتفاؤلاً: (فليعش مولانا الخديو)!

وعندئذ صاح القوم ثلاثاً: (ليعش مولانا الخديو العظيم)!

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

من محضر اللجنة الفنية للجامعة المصرية: جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩١٠م: قال دولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية: "إننا لغاية الآن اتبعنا في نظام التدريس بالجامعة، إلقاء محاضرات في علوم مختلفة، لا رابطة بينها، ولا تؤدي إلي غاية معلومة معينة، ولا يخفي أنه لم يكن في استطاعتنا أن نعمل غير ذلك، بالنظر لقلّة مواردنا، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية، التي تلقي بالجامعات، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها. فإذا لم يكن ميسوراً لمعهدنا العلمي أن يولد كاملاً، بالشكل الذي نرى عليه الجامعات الأجنبية، لأن ذلك لم يشاهد في بلد ما، غير أنكم لا تجهلون من جهة أخرى أن النظام الحالي معيب، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه، فنظام الجامعات يستدعي بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون، علي اختلاف أنواعها، وجامعتنا لم تسلك للآن هذا النهج. فيجب علينا والحالة هذه أن نعدل عن هذه الخطة التي اتبعناها للآن، بتعيين نظام آخر، مطابق لما نراه في سائر الجامعات الأجنبية، ويتعين علينا أن نفكر نحن أيضاً في إنشاء كليات علي النسق الحديث بالتوالي، كلما تساعدنا الظروف، وأن نبدأ بكلية للآداب، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم، وهي مع ذلك في حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك، علي أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية، ونضع لها نظاماً يكون موافقاً للروح العلمية الحديثة، مع التوفيق بحاجة البلاد، حتى تصير وحيدة في بلاد المشرق.

هذا، وبعد مشاورة المسيو ماسبيرو في هذا الموضوع، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب، أعده الأستاذ جويدي بناء علي طلبني، وبعد مضي شهرين بعث إلي مشروعين آخرين، وضعهم بمعرفته، أحدهما يستدعي لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه في العام، والثاني يكلفنا مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه أيضاً، مع أننا لا يمكننا أن نصرف علي جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه في السنة.

ولذلك فإني خابرت بصفتي الشخصية حكومة إيطاليا، ورجوت جناب المسيو دمرتينو، معتمده السياسي في مصر، أن يساعدني هو أيضاً لدي حكومته، للوصول إلي انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين، لتدريس العلوم التي نعهد بها إليهم باللغة العربية، في قسم الآداب المزمع إنشاؤه، وأن يستمروا علي الاستيلاء علي مرتباتهم الأصلية من حكومتهم، في المدة التي يكونون فيها في خدمة الجامعة. وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جداً، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية.

ولقد بدأت بمخابرة حكومة إيطاليا، لوثوقي من أن مساعي ستكلل بالنجاح، لما لي من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا، التي أساسها العلائق الودية، التي كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدي.

علي أن تعيين المدرسين غير قاصر علي أبناء إيطاليا، لأننا سنجلب أيضاً أساتذة من بلاد أخرى، غير أنني جعلت مخابرتي الأولى مع حكومة إيطاليا فتح باب، يمكننا من الحصول علي مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى، فيما يختص بتعيين الأساتذة، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا.

ثم تلا دولة الأمير خطاباً محرراً من جانب المسيو دمرتينو، المعتمد السياسي لجلالة ملك إيطاليا بمصر، يبلغ فيه بصفة رسمية، قبول الحكومة الإيطالية مطالب الأمير فؤاد، المتعلقة بإنشاء قسم للآداب، سيندب فيه للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين.

فأعترض جناب مسيو ماسبيرو علي مشروع دولته، إذ يري أن التعليم باللغة العربية، بمعرفة مدرسين أجانب، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا، ويخشى أن تعيين أساتذة من جنسية واحدة، يحول عنا عطف الممالك الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذاً سياسياً عظيماً، وأنه في هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة، حتى في الوظائف الأقل أهمية من هذه، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا يقصد بها إيطاليا بنوع خاص، وإنه كان يبيدها لو كان الأمر يتعلق بعنصر آخر أياً كان.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد" علي اعتراض جناب المسيو ماسبيرو، أن المقام ليس مقام الخوض في مسائل نفوذ سياسي، فإن معهدنا مصري محض، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أو دينية، وأن دولته لا يسمح مطلقاً أن يكون للسياسة دخل في قرارات الجامعة، إذ ينبغي أن يكون البحث مقصوراً علي نفع معهدنا العلمي، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن خطتنا التي اتبعناها في نظام التدريس الحالي، علي شكل محاضرات متفرقة، فإن من المسائل الحيوية التي يجب أن تكون شغلنا الشاغل، إنشاء كليات منتظمة، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة، وأن نبدأ بكلية للآداب، وبما أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية، فلا محل للقول بحدوث نفوذ سياسي.

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ ألف جنيه في العام، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك، ولكي نبلغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية، فقد طلبت من الحكومة الإيطالية، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر علي دفع مرتبات الأساتذة الأصلية، الذين نكون في حاجة لتعيينهم، مدة اشتغالهم بالتدريس في مصر، وفي هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئاً يسيراً، وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين.

ثم عقب دولته بقوله: إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلى طلبه، فلا يتسنى رفض هذا القبول. عند ذلك قال سعادة حسين رشدي باشا: إنه لا يعارض مبدئياً في جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجاناب موظفين، للعلوم التي لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتدريسها، وطلب معرفة برنامج الكلية.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدي باشا، فينتخب عند الإمكان بعضاً من العلماء المصريين، ليقوموا بالتدريس بالكلية، وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠-١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح.

فوافقت اللجنة علي هذا الاقتراح.

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوي باشا دولة الأمير علي ذلك، وطلب شروط تعيين الأساتذة، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيما بعد.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد": أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وأنه يقبل الاقتراحات التي يري حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها في هذا الشأن.

ثم ألح جناب المسيو ماسبيرو في طلب الاطلاع علي برنامج التدريس، ومعرفة أسماء المدرسين. فأظهر دولة الأمير "أحمد فؤاد" استعداداه لإحاطة اللجنة علماً بهذا البرنامج. وفيما يلي أسماء المدرسين، وبرنامج الدراسة، وشروط التعيين:

ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط، لمدة أربع سنوات، وأنه نظراً إلى كونهم سيستمرون علي الاستيلاء من حكوماتهم علي مرتبات الوظائف التي يشغلونها في بلادهم، أصبحوا لا يكفون الجامعة شيئاً.

أسماء العلوم	أسماء المدرسين	لغة التدريس
آداب اللغة العربية.....	حفني ناصف بك.....	اللغة العربية
تاريخ آداب اللغة العربية.....	الدكتور نلينو.....	
علم مقارنة اللغات السامية.....	الدكتور ليتمان.....	
تاريخ الشرق القديم.....	الدكتور ملوني.....	
تاريخ الأمم الإسلامية.....	الشيخ محمد الخضري....	
الفلسفة العربية والأخلاق.....	سلطان محمد أفندي.....	
تاريخ التعاليم الفلسفية.....	الدكتور سانتلانا.....	
الجغرافيا وعلم الشعوب.....	إسماعيل رأفت بك.....	
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.....	المستر جيل.....	اللغة الإنجليزية
تاريخ آداب اللغة الفرنسية.....	المسيو لومونييه.....	اللغة الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات، ومن هذه المواد تسع إلزامية، يجب علي الطلبة المنتسبين حضورها، وتأدية الامتحانات فيها، وهي الثمان التي تدرس باللغة العربية، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بحسب اختيار الطالب.

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية في الآداب والفلسفة، قد طرقت باباً جديداً لم يطرق في مصر من قبل، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة في الناشئة، وتنقيف إفهامهم، وتغذية عقولهم بثمارها، ولها الأمل العظيم في أن تري من خريجها من لا يقلون كفاية وعلماً عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية.

وقد أبلغ دولة الأمير وهو في روما، موافقة الجمعية العمومية للجامعة، علي إنشاء كلية الآداب، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة، سيحصل عجز في ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠-١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية:

"حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا"

الجامعة - محافظة القاهرة

أشكركم علي القرار النهائي، وسأعتمد علي خطابكم، وأخذ علي عهدتي العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب، وسأخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة.

روما ٣١ مايو سنة ١٩١٠م

"قواد"

"من بيان ألقاه دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة المصرية
في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩١١م
الموافق ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٢٩هـ"

أصحاب السعادة والعزة:

إنني أشعر بارتياح عظيم، إذ أقف بين حضراتكم، لأبين ما وصلت إليه الجامعة المصرية من التقدم السريع، تلك الجامعة التي هي ثمرة وجداننا، ومحل حبنا. إنا نراها وهي لا تكاد تبلغ الحولين، بعد إعلان افتتاحها الرسمي، تسير بخطى مطمئنة في طريق الرقي إلي الغاية المقصودة منها، ويحق لي أن أقول بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٢٦ هجرية، كتبت في تاريخ بلادنا المحبوبة، صفحة لا تمحوها الدهور، ففي ذلك اليوم، وفي قاعة مجلس شورى القوانين، شرف سمو الخديو المعظم، محفوفاً بأكابر رجال حكومته الكرام، حيث اجتمعت الطبقة الراقية من الأمة، وحضرات وكلاء الدول السياسيين، وجميع من ساعدنا من مواطنينا علي نجاح مشروعاتنا، بالقلم، أو باللسان، أو بالمال، وهناك وضع أساس النهضة الفكرية المصرية، الذي سيبقي ذكره في التاريخ.

إنكم ما نسيتم المساعي التي بذلت في سبيل تحقيق غرضنا، ولا غاب عنكم ما أصفه من تردد الأفكار فيه، ألا وهو إنشاء جامعتنا المصرية، في هذه المدينة حاضرة دولة الفاطميين، ذوى العلم والعرفان، وهي التي جمعت فيها العصور المجيدة، كنوزاً باهرة، من الفنون، والآداب، والعلم، والنور، ولكن تلك الصعوبات المختلفة لم تحجب بزوغ شمس الجامعة، كما أن صعوبات وضع النظام في البداية لم تكن لتعوق سيرها إلي الأمام.

كان الطريق وعراً، وإذا نحن قارنا اليوم بين المسافات التي قطعناها، وبين الزمن القصير الذي عشناه، حق لنا أن نكون من السعداء، وأن نفخر بما صنعنا، وجاز أن نستقبل بالبشر والإيناس في عملنا هذا، بداية نهوض مجد معارفنا، وزهو علومنا، التي استتارت بها المشارق والمغرب، وعصر جامعاتنا الشهيرة العربية، في النظامية "بغداد، والقيروان، وقرطبة".

أعز الآمال عندنا، أن تكون جامعتنا المصرية للمصريين، وأن تقوم وتحيا بالمصريين، فهي إنما أنشئت لتسهل علي الشبيبة المصرية، في زمن نرجو أن يكون قريباً، ألا يستمروا علي استئانة علومهم من البلاد الأجنبية، فنحن نرمي بها إلي أن تكون عما قريب منبع التهذيب العربي العصري، ومنهل عرفان تتجدد فيه تعاليم الأجداد، التي بلغت غاية التدقيق والتحقيق، وتزدهر فيها آثار العصور الخالية المجيدة، بما يضاف إليها من قطوف العلم والرقي، اللذين بلغتهما الإنسانية في عصرنا هذا.

أتيج لنا في السنة الماضية، أن سررنا بإجابة الحكومة الفرنسية ما رغبنا فيه منها، حيث قبلت تربية ثلاثة من أبنائنا، بين الثامنة والعاشرة من عمرهم، مجاناً في مدارسها، بمدينة باريس، حتى إذا شبوا وحصلوا قسطهم من التعليم، عادوا يدرسون لإخوتهم ما تعلموا، وقاموا علي تربيتهم كما تربوا، وفي هذا العام نسر من جديد، بما قرره حكومة الأمة الإيطالية، بناء علي طلبي، من قبول ثلاثة من أبنائنا كذلك، في أكبر معاهدها العلمية.

ولقد كنت مدة وجودي بمدينة روما، في شهر يونيو من السنة الماضية، موضوع حفاوة وإكرام، من قبل صاحبي السعادة المسيو "لوتساتي" رئيس مجلس النظار، والمركز دي سان جيوليانو، ناظر الخارجية، كذلك تفضل المسيو "كريدرو" ناظر المعارف العمومية، فأجاب طلبي إهداء متحفنا العلمي، مجموعة كاملة من معادن إيطاليا، وهم هناك يعدون هذه المجموعة، لإرسالها إلينا.

وقد تفضل جلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث، فهنأني أحسن تهنئة، بتقديم جامعتنا، وأضاف إلي ذلك عناية جديدة من عنايته، فأهداها كتابه المسمى "مجموعة النقود الإيطالية".

كذلك كانت الحفاوة بي بلوندره، فقد تفضل جناب السير إدوارد جراي، وأظهر لي اهتمامه الشديد، بوجود الجامعة المصرية وتقدمها، وجعلني أرجو مساعدة ومعاهدة الحكومة الإنجليزية، التي برهنت لنا علي هذا الميل قبل الآن، وكذلك كانت عناية جناب السير إلدن غورست، معتمدها السياسي، وقنصلها الجنرال في مصر.

دعيت بعد ذلك إلي برلين، في شهر سبتمبر الماضي، لحضور الاحتفال بمرور مائة عام علي إنشاء جامعتها، فانتهزت الفرصة، وتفضل حضرة البرنس هاتزفلد، قنصل دولة ألمانيا الجنرال بالقاهرة، بلغت نظر أصحاب السعادة "فون بثمان هولونج" مستشار الإمبراطورية و "كيدرلين واختر" ناظر الخارجية، "وفون تروت"، ناظر المعارف العمومية، إلي عملنا في مصر.

أما البشر والإناس اللذان تفضل بهما علي جلالة الإمبراطور في مقابلته، فكانا سبباً في نيل عدد عظيم من المؤلفات النفيسة لجامعتنا، جلها متعلق بالعلوم الشرقية، ثم قسم مرئيات كامل لمتحفنا الطبيعي. ولم تكن حفاوة مسيو بريان رئيس وزراء الحكومة الفرنسية بباريس، أقل منها في السنة السابقة، وكذلك حسن وفادة مسيو بيشون ناظر الخارجية، ومسيو دومرج ناظر المعارف العمومية، ووفقت بذلك علي مقدار العناية التي يوليها جناب المسيو "دي فرنس" قنصل الجمهورية الفرنسية في مصر، إلي جامعتنا.

مما يجب ذكره هنا، أنه كان يتعذر علينا إنشاء قسم الآداب بما لدينا من المعدات وحدها، في هذا الزمن القصير.

من أجل ذلك، شخصت أولاً نحو إيطاليا، لما لجلالة الملك فكتور عمانويل الثالث والحكومة الإيطالية، من حسن التوجيهات المتكررة نحو جامعتنا، بفضل عناية جناب القومندور "دي مارتينو" وكيلها السياسي عندنا، وللمعرفة العلمية التي قدمها لنا منذ البداية، حضرات الأساتذة التليانيين، الذي يتكلمون العربية، مثل جناب العالم الشهير "إيغنازيو جويدي" والأستاذ العالم "تليانو" المعروفين بين علماء المستشرقين.

وفي الوقت نفسه، التمسنا من حكومة جلالته الإمبراطور غليوم الثاني، إجازة مسيو "أنوليتمان" بالاشتغال معنا، لتكون بذلك قد أتينا لأول كلية أدبية شرقية، أنشئت في أيامنا هذه بين الأمم الإسلامية، بأستاذ يعرف العلماء قدره، متضلع من علم أصول اللغات السامية.

ليس في هذا الاشتراك الأجنبي ما يجرحنا، فإنما نحن نفخر ونباهي لعناية جميع الحكومات الأوروبية، بالجامعة المصرية، وبشبيبنا المصرية في حياتها، وبهذا العطف وتلك المعونة الآتيتين لنا من الغرب، نسترد روحنا الشرقي النقي، ونعود ذوى شخصية تعرف مقدار نفسها بعد أن تكون قد تطورت طبقاً لمقتضيات العصور الحاضرة.

لذلك يجب علينا أن نستفيد جهداً، وعن رضا تام، من تلك التعاليم التي صقلتها يد النقد والتمحيص العصرية، مما يجهله الكثيرون منا، إلي أن يأتي الوقت الذي يتربع فيه مساعدونا من شببيبنا، ففي ذلك اليوم، الذي يتمكن المتخرجون المصريون من الجلوس على كراسي أساتذتهم، ويصيرون أساتذة لإخوانهم الأصغر منهم، تكون الجامعة قد وضعت قدمها في نهاية طريقها، ويكون دور التكوين والتحضير قد ولد عملاً باقياً، نافعاً لمجد بلادنا القابل، إن شاء الله.

وينبغي الانتفاع بقسم الكهرباء، التابع لمتحفنا الطبيعي، لأن الآلات الدقيقة المنضبطة التي يحتاجها هذا القسم، وتبلغ قيمتها ألف جنيه، قد أهديت إلينا، كما أخبركم بذلك في السنة الماضية، من فيوضات حكومة جلالته الملك عمانويل الثالث، والذي ركبها في مواضعها عندنا، محل من أشهر المحلات الإيطالية الخصيصة بمثل ذلك.

ومن البراهين الدالة علي أن الثقة بالجامعة المصرية، أخذت تمتد أصولها في الدوائر المصرية الصرفة، ما فعله دولة الأمير يوسف كمال باشا، حيث ناط بالجامعة المصرية إدارة مدرسة الفنون الجميلة، التي أنشأها بالقاهرة منذ أربع سنين، لتبلغ بها شأواً مدارس الفنون الصناعية العصرية.

إننا لنفخر بالشوط الذي قطعه الجامعة المصرية في طريقها إلي الأمام، وننظر بعين الثقة إلي ما وطننا النفس عليه، من المجهودات الجديدة لنجاحها وتقدمها.

إن غاية الغايات عندنا، أن يبقى عملنا هذا بعيداً عن كل شائبة سياسية، فإنما نرمي إلي مدرسة مصرية للمصريين.

الدعاية للجامعة المصرية في أوروبا
من تقرير الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية
الذي ألقاه أمام الجمعية العمومية للجامعة المصرية سنة ١٩١٢م

قال سموه:

"ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى، لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة، فالت بذلك اعتباراً في البلاد الأجنبية. ومما يجعل ذكره في هذا الباب، أن تنازل جلالة إمبراطور ألمانيا بدعوتي في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠م، علي أنني رئيس لأحدث الجامعات، لحضور الاحتفال بالعيد المنوي، لتأسيس جامعة برلين، وبعد ذلك بقليل دعتنا لمثل هذا الاحتفال جامعة جنيف بسويسرة، وجامعة أدنبرغ بإسكتلندة، حيث مثلت جامعتنا في صيف هذا العام، ثم دعيت لمثلها في مؤتمر المستشرقين السادس عشر، الذي سيعقد في مدينة أثينا باليونان، وقبلت دعوة الجامعة الأهلية اليونانية، لحضور الاحتفال الذي ستقيمه في ٧ من أبريل سنة ١٩١٢م، لإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاماً من تاريخ تأسيسها".

"هذا، وقد عادت علي الجامعة من رحلتي الأخيرة، التي قضيتها في البلاد الغربية، فائدة لا تقل عن ذلك، حيث ظهرت لي دلائل الانعطاف الذي حازته في البلاد الأجنبية، فلقد قوبلت بكل ترحيب، من قبل الحكومات، والوزارات، والجامعات، ومجامع العلوم، والمعاهد العلمية العالية، والجمعيات العلمية، في برلين، وبودابست، ولندرة، وباريس، وبراج، ورومية، حتى من بلدات عواصم أوروبا علي اختلافها، كل ذلك وأنا عالم علم اليقين، أن هذه الحفاوة وهذا التكرم، لم يكن موجهاً لي، بل للعمل الذي تحوم حوله آمالي، إذ كانت وجهتي الوجيزة من رحلتي، تقوية دعائم الجامعة ورقبها، ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالي".

ففي باريس ولندرة ازداد الإقبال العظيم إلي جامعتنا عن السنين الماضية، ولم آل جهداً في مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء، الذين يتتبعون رقبنا، ويشتركون معنا بكل عواطفهم، في المجهودات التي نبذلها في هذا السبيل، وأثنوا عليه في جرائدهم وأنديتهم، مع الإطراء.

ولقد برهن لي بلندن، جناب السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا، علي اهتمامه بالجامعة المصرية، فقبل بكل سرور أن يطلب لمكتبتنا، بعضاً من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظمى، مثل المتحف البريطاني، ومتحف كنسجتون، والجمعية الجغرافية الملوكية، وأظهر لي استعداده لتعصيدي في مساعي لدي حكومة جلالة الملك.

وفي باريس، سهلت لي وزارة المعارف العمومية، اختيار الأساتذة الفرنسيين، الذين ننتدبهم لخدمة الجامعة، هذا إلي هدايا جديدة من الكتب، ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الوزارة، ووزارة الأشغال، وإدارة متحف التاريخ الطبيعي.

ولقد قبلت برومية بمثل هذه المقابلة، من لدن حكومة جلالة ملك إيطاليا، ورجوت جناب المسيو كريدا وزير المعارف العمومية، أن يأذن بقبول طفل رابع، من شبان المصريين، بمدرسة تورينو الأهلية، ليتعلم مجاناً، بالشروط التي قبلت بها ثلاثة أطفال في مدرسة فيكتور عمانويل الثاني، بمدينة رومية، وقد أجبني إلي هذا الطلب، وزيادة علي ذلك، أهدت لنا كل من وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة، مطبوعات مفيدة، مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة علي نحاس، لتكملة المجموعة التي أرسل إلينا منها قسم كبير.

وفي برلين، تقابلت مع جناب المسيو كيدرلن فرخنز، وزير خارجية ألمانيا، ودارت بيننا محادثة ودية، وأكد لي أنه سيساعدني لدي حكومة جلالة الإمبراطور، وأملني في قبول بعض شبان تنتخبهم الجامعة، ليتعلموا مجاناً بمدارس الحكومة، وأنه سيسعي في اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة، لتهدني إلي مكتبتنا، مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر، لمعمل الطبيعة الذي بدأنا بإنشائه.

وفي فيينا، تشرفت بمقابلة جلالة الإمبراطور فرنس يوزف مقابلة خصوصية، أفصح لي فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا، ثم تفضل جناب الكونت د. دارنتال وزير خارجية النمسا، فأكد لي أن حكومة جلالة الإمبراطور، ستبذل ما في وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة، ينتدبون ويتعلمون بها، إلي أن ينالوا شهادة الدراسة الثانوية.

أما بلدية فيينا، فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام، عند استقبالي فيها، ما جعلني أسير هذه المآثر الحميدة، وستقبل عدداً من أطفالنا، يرسلون في شهر مايو القادم، ويتعلمون مجاناً بمدارسها الابتدائية البديعة. فأراني مسوقاً لأن أذكر الكلمات الرقيقة، التي خاطبني بها عمدة فينا، الدكتور يوزف نوماير:

"إذا رأي سمو الأمير، أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا، ليفيدوا بلادهم فيما بعد، بما يأخذونه عنا، فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم، أننا سنعامل هؤلاء الأطفال، كمعاملتنا لأبنائنا".

وزرت أيضاً في فيينا غرفة التجارة والصناعة، وأعجبتني حسن نظامها، والمجلس العلمي الملوكاني، وكان يصحبني في هذه الزيارة الأستاذ كراباجك، المستشرق الشهير، والمستشار الإمبراطوري، وقد أجابني إلي طلبي، من الحصول علي مجموعات كاملة من مطبوعاتها.

وفي بودابست، وعدني رئيس وزارة المجر، المسيو خون هدرفاري باسم حكومته، نيل مثل هذه

المزايا.

وفي أثناء مقامي بمدينة براغ، قد نلت من عبارات التكريم، ولقيت فيها كثيراً من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا، وكاشفني جناب الدكتور غروس برغبة حكومته وأمته، في مساعدة الجامعة المصرية، وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجاناً بمدارس براغ، وإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات.

وإني أشكر من صميم فؤادي، جميع أصدقاء جامعتنا القدماء والحديثين، ومندوبيها وممثليها، الذين لا يدخرون وسعاً في حفظ العلاقات الودية لجامعتنا في الخارج، وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها، الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل، لأنهم بدأبهم علي العمل، يعملون لتحقيق أمنيّتنا الغالية، وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر.

وجدت بأوروبا في سياحتي الأخيرة، نهضة في الأبحاث الشرقية، فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية، قراراً تاريخه ٥ من أغسطس سنة ١٩١١م، بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون، وستنشأ مدرسة شرقية أخرى بمدينة بودابست. أما في فيينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل، قسماً للطلبة العثمانيين، وفي مدينة نابلي، قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيراً، إصلاح مدرسة اللغات الشرقية، وتفكر في إنشاء معهد بمصر، للبحث عن المشرقيات.

أفلا يحق لنا الظن بأن علمنا هذا، هو الذي أحدث هذه الحركة، التي امتدت للهند، حيث يتحدثون بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتا، بمساعدة أساتذة غربيين.

المسكوكات القديمة

جاء في تقرير سمو الأمير "أحمد فؤاد" للجمعية العمومية للجامعة المصرية سنة ١٩١٢م ما يلي:
"تفضل في شهر أبريل الماضي المسيو داتاري "G. Dattari" العالم الشهير، المشتغل بالمسكوكات القديمة،
فقد لي مجموعة من النقود القديمة، مع عدة مطبوعات في المسكوكات، مصحوبة بكتاب رقيق العبارة،
ولمكانة هذه الهدية، أرى من الواجب أن آتي علي شيء من بيانها".

تتكون هذه المجموعة من نقود، وجدت جميعها بمصر، وذلك من الفائدة بمكان إذ يمكن بواسطتها أن
يتتبع الإنسان بلا انقطاع، تاريخ من تقلبوا علي مصر من الأجانب، ومن وضعوها تحت سلطتهم، من عهد
الفرس والمقدونيين واليونانيين، إلي الرومان والعرب. وهذه المجموعة النفيسة، التي تربو علي ستة آلاف
قطعة، تبتدئ بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا، نحو سنة ٤٣٠ قبل الميلاد، وبسلسلة قطع معروفة بتراد رهمي
في عهد الإسكندر المقدوني وفيليبس الثاني، وعدد عظيم من قطع مضروبة في مدن عديدة من بلاد اليونان من
سنة ٣٣٤ ق.م. ويتلو ذلك نقود البطالسة، وهي تشتمل في المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا
حكم مصر، من سنة ٣٠٨ إلي سنة ٤٧ ق.م. ونذكر من بينها القطع النادرة المثال، التي ضربت في عهد
كليوباترا الثالثة ابنة فيلومتور، وزوجة بطليموس السابع أو رجنس "فينسكن".

أما النقود المسماة بالإسكندرانية، علي ظن أنها ضربت بالإسكندرية فإنها تتصل بعملة البطالسة ابتداء
من عام ٤٧ ق.م. وهو تاريخ دخولها في حكم الرومان، ويمكن أن يشاهد بها، بكل سهولة، صور جميع ملوك
الرومان والملكات والأميرات، "عدا دوميتيا وتيتيانا وبلوتيليا"، اللاتي تعاقبن علي حكم مصر في بحر ثلاثة
قرون، ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد، إلي غاية عام ٢٩٧ بعده، أعني طول المدة التي ضربت فيها مصر
نقوداً بكتابات يونانية، من عهد أوغسطس إلي دوميتيوس دومتيانوس.

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوى علي نقود الممالك التي لم تعمر، فإن بها كثيراً من القطع
المهمة، كعملة كاليجولا، وفيتليوس، وأنتينوس، ولوكيليوس، وكريستينوس، وزوجات إليوجابالوس،
وجرديانوس، وبلبينوس، وأثروسكلا، وأرنيسوس، وهستيلىانوس، وأميليانوس، وكونتليانوس، ووهب اللات
وزينب، ودوميتيوس دومتيانوس. ويتصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملة التعديل في القرن الثالث
بعد الميلاد، وسميت كذلك للتغيير الذي أمر به ديوقلتيانوس في العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية، التي ضربت في عصر القياصرة إلي غاية العهد
البيزنطي "القرن السابع" بعد الميلاد، فجميع القياصرة الذي تعاقبوا، من سنة ٢٩٧ إلي غاية ٤٧٥ بعد
الميلاد، ممثلون بها إلا قليلاً منهم، وتحتوى علي عينات عديدة من القطع التي ضربت في دور السكة
"الضربخانات" الأربعة والعشرين، التي كانت تشغل بضرب النقود في ذلك العهد، ولاسيما ما ضرب منها

بالإسكندرية. ويوجد بها أيضاً قطع رومانية، من حكم كلوديوس الثاني، إلي حكم ديوقلتيانوس "القرن الثالث بعد الميلاد" ضربت في أقاليم مختلفة من المملكة، إلي غاية عصر الحكومة الرباعية الأولي، وجميعها وجدت بمصر، وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص، من مصنوعات القرن الثاني والثالث بعد الميلاد، ومجموعة أخرى صغيرة مشتملة علي نقود إسلامية، وموازين من الزجاج والمعدن، معها عدة نقود نادرة الوجود، ضربت في عهد محمد أحمد المهدي، وهو آخر من ادعي الخلافة بأمر درمان، وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة، ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد، فتتخلل حكم العرب لمصر، إلي غاية العصر الحديث، ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتاري أن يضيف إلي ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة في ذلك العهد، وقوالب من الطين المحروق، التي كانت تستعمل في صناعة النقود المزيفة، بل أراد أن يكمل النقص الموجود، فأضاف إليها صوراً مجوفة، من القطع النادرة الوجود، العديمة المثال، مبصومة علي ورق، نقلها من مجموعته الخاصة، مثل مجموعة أعمال هرقل، ومجموعة التوأمين، ونقود أخرى ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية، ضربها أنطونيوس، وكذا نقود الأقاليم، التي تساعد علي معرفة تقاسيم مصر الإدارية، وأصل أسماء البلدان المصرية علي العموم، ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولاً للآن.

فمكتبة الجامعة علي حداثه عهدها، أصبحت تحاكي مكاتب فيينا ولوندره وباريس وغوتنا وبطرسبرج والفاتيكان، تلك المكاتب القديمة الشهيرة، إذ جمعت الآن في عداد محفوظاتها، مجموعة عظيمة من المسكوكات، مما يساعد في دراسة تاريخ البلاد، وهي أكمل مجموعة مصرية، بعد مجموعة المتحف البريطاني، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أكرر الشكر لصاحب هذه الهدية الثمينة عبارات الشكر الجزيل.

مجوهرات الأميرة فاطمة إسماعيل

تعد الهبة التي وهبتها الأميرة فاطمة إسماعيل لبناء الجامعة المصرية من مجوهراتها الشخصية من أكبر الهبات التي وجهت أثمانها لغرض محدد وهو بناء دار الجامعة المصرية على الأرض التي أوقفتها على الجامعة بحي بولاق الدكرور بالجيزة، وقد استلم الدكتور محمد علوي باشا هذه المجوهرات من الأميرة في شهر يوليو عام ١٩١٣م حيث وضعت في صندوق ختم عليه بالشمع الأحمر بختم كل من علوي باشا وأحمد بك خورشيد وكيل دائرة الأميرة، حيث أودع هذا الصندوق بما فيه في خزانة خاصة بالبنك الألماني الشرقي لحفظه لحين التصرف فيه.

وقد احتوى هذا الصندوق على المجوهرات والمصوغات التالية كما وصفتها الوثائق:

- خاتم ألماس فلمنك مبهرم لونه أزرق يقرب وزنه من ثمانية قراريط مركب على دبلة بها فصوص ألماس رفيعة، وثمانه حضرة أحمد بك نجيب الجواهرجي ومندوب لاتس (بمبلغ) ٤٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- اسورة ألماس برلنتي تشتمل على جزء دائري في وسطه فص كبير يقرب وزنه من ثمانية عشر قيراطاً و ١٠ فصوص وبجناحيها - السلسلة - أربعة وسبعون فص برلنتي، ١٨ قطعة كبيرة، ٥٦ قطعة صغيرة مربعة الشكل وبها فصوص فلمنك وبرلنتي، (بمبلغ) ١٧٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- رقبية - عقد - بسلسلة ذهب مدلى منها ثلاثة فصوص برلنتي أحدها فص في الوسط مدور يقرب وزنه نحو العشرين قيراطاً، وفصان رسم لوزة يقرب وزنها من أربعة عشر قيراطاً تقريباً، (بمبلغ) ٧٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- ريشة من ألماس البرلنتي رسم جرة وفي وسطها رسم قلب من ألماس يخترقه سهم مركبة عليها حجارة مختلفة الحجم، يقرب وزن الألماس نحو الستين قيراطاً، (بمبلغ) ٥٦٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- كردان "عقد" بفصوص زمرد عددها ثمانية عشر فصاً وبداثرها ألماس برلنتي يقرب وزنه من سبعين قيراطاً، (بمبلغ) ٢٥٠٠ جنيه، أصله "هدية من المرحوم السلطان عبد العزيز إلى ساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا".

وعلى ما يبدو أن هذا الصندوق الأول لم يكف لوضع جميع المجوهرات وعليها، لذلك فقد اختار الدكتور محمد علوي باشا علبتين فارغتين: الكبيرة منهما كان عليها اسم الخديو سعيد باشا، واتضح بعد ذلك أن بها "دبوس ذهب مركب من ثلاثة فروع" طوله يقرب من الخمسة سنتيمترات كان مخفياً في العلبة

عندما وضعت الجواهر في الصندوق الكبير، أما العلبة الثانية فكانت صغيرة وقد قام علوي باشا بختمهما واحتفظ بهما لديه كأمانة للجامعة لوقت الطلب، نظرا لأن هاتين العلبتين لم تسلما لخزانة البنك الألماني مع الصندوق الكبير.

وقد بلغت التقديرات الأولية لأثمان هذه المجوهرات مبلغ ٥٤١٠ جنيهات مصرية، إلا أن هذا الثمن لم يساو المبلغ الذي قدرته الأميرة فاطمة لهذه المجموعة وهو ثمانية عشر ألف جنيه، لذلك فقد عرض حسن بك سعيد عضو مجلس إدارة الجامعة ومدير البنك الألماني الشرقي مبلغ ١٢ ألف جنيه ثمنها لها، إلا أن هذا العرض الأخير قوبل باقتراح من أحمد بك خورشيد بأن تبقى هذه المجوهرات حتى حلول فصل الشتاء عندما يزداد عدد السائحين الأجانب في مصر، وعندئذ تعرض بمبلغ قد يصل إلى ١٦ ألف جنيه أو يزيد.

وكانت الأميرة فاطمة قد تعهدت بسداد فرق أثمان هذه المجموعة من المجوهرات إن قل ثمنها عن الثمانية عشر ألف جنيه، وإذا زاد ثمنها فيكون الفارق للجامعة. وقد أعلنت إدارة الجامعة إعلانا في الجرائد والفنادق الكبرى بالقاهرة عن بيع هذه المجوهرات، وذلك بعد أن تم تصويرها فوتوغرافيا بالألوان وبأحجامها الطبيعية، كما قرر مجلس إدارة الجامعة في شهر ديسمبر من عام ١٩١٣م أن ترسل صور هذه المجوهرات إلى التجار الأوروبيين - وخاصة في فرنسا وإنجلترا وألمانيا - لشرائها.

كما قرر الدكتور محمد علوي باشا - بناء على قرار مجلس الجامعة - أن يعرض هذه المجوهرات بدار الجامعة، ومن ثم فقد عرضها على دفعتين مع نشر صورها بالجامعة والفنادق الكبرى بالقاهرة، كما عرضها على المسيو (فولد) أحد الأغنياء الفرنسيين الذي قرر أنه لم ير مثلاً ضمن جواهر السلطان عبد الحميد التي بيعت بأوربا، وأنه يقرر لجواهر الجامعة ثمناً قدره خمسة وعشرون ألفاً من الجنيهات وينصح ببيعها في باريس.

وفي شهر مارس من عام ١٩١٤م وردت مخاطبة من أحد الفرنسيين يعرض فيها شراء هذه المجوهرات.

وظلت العروض تتقدم للدكتور محمد علوي باشا المفوض ببيع هذه المجموعة الأثرية من المجوهرات حتى تقرر سفره مع حسن سعيد باشا إلى العاصمة الفرنسية باريس حيث سافر أولاً حسن باشا، وقبل أن يلحق به الدكتور علوي باشا أرسل بعرض توصل إليه من أحد الفرنسيين عرض فيه مبلغ ٩٥٠٠ جنيه إنجليزي، ولما كان السعر مناسباً فتقرر بيعها لاستخدام هذا المبلغ فيما خصص له وهو استكمال مباني الجامعة.

كما أودعت المجوهرات المتبقية من هذه الصفقة التي لم يتم بيعها في خزانة خاصة بالجامعة المصرية في البنك الأهلي المصري، وذلك حتى عرض المشتري لمعظم المجموعة عرضاً جديداً لشراء ما تبقى بمبلغ ١٦٠ ألف فرنك أي ما يعادل ٥١٧٣ جنيهاً مصرياً، فوافق أعضاء مجلس إدارة الجامعة بشرط أن يتم الدفع بالجنيه المصري، ودون أن تتحمل الجامعة مصاريف إضافية أو قوميون.

وقائع وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية)

٣١ من مارس سنة ١٩١٤م

يوم الاثنين المبارك الثالث من شهر جمادى الأول عام اثنين وثلاثين وثلاثمائة بعد ألف (٣) من جمادى الأول ١٣٣٢هـ - ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م (ميلادية)، الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر، احتفل احتفالاً شائعاً بوضع حجر الأساس لدار الجامعة، في تلك الأرض التي وهبتها دولة الأميرة. ولقد تنازل سمو الجنب العالي الخديو فتصدر الاحتفال بذاته الشريفة، ووضع حجر الأساس بيده الكريمة، بحضور الأمراء والنظار، وفضيلة قاضي مصر، وشيخ الجامع الأزهر، وأكابر العلماء، وقناصل الدولة، ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية، وذوي المقامات وأصحاب الصحف والأدباء في مصر. ولم يحضر هذا الاحتفال جناب اللورد كتنسر، ولا قائد جيش الاحتلال، ولم يعتذرا. وقد كتب على حجر الأساس هذه العبارة:

"الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة بنت إسماعيل، سنة ١٣٣٢ هجرية"، وأودع الحجر بطن الأرض، ومعه أصناف العملة المصرية المتداولة، ومجموعة من الجرائد التي صدرت في يوم الاحتفال، ونسخة من محضر وضع حجر الأساس، الذي توج بتوقيع سمو الجنب العالي وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة الكبيرة، وتلاههما في التوقيع دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس شرف الجامعة، ورئيس وأعضاء مجلس إدارتها، ثم تلي هذا المحضر بين يدي الجنب العالي بعد تشريفه محل الاحتفال. وقد تم وضع حجر الأساس، في الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء، في الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك، بمشهد حافل من أمراء مصر، ورجالاتها وأعيانها، وذوي المقامات العالية فيها. وقد تفضل الجنب الخديو الأفخم، وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة العظيمة، فتوجا هذا المحضر بتوقيع الكريمة، بخط يدهما الشريفة، ثم تلاهما في التوقيع حضرات الأعضاء القائمين بإدارة الجامعة المصرية.

وبعد أن انتهى سعادته من خطابه، تفضل مولانا الجنب العالي الخديو، فألقى هذه الكلمة الكريمة: يا حضرات الأعضاء:

إن سروري بافتتاح الجامعة المصرية من نحو خمس سنوات، يزداد اليوم بوضع الحجر الأول في أساسها، وإني مرتاح أن أرى نهضة عمومية لترقية التعليم، وما يقوم به المصريون في هذا السبيل من بذل الأموال، وإيقاف الأملاك. يجل لي في هذا المقام أن أذكر ما تبذله حكومتني من المساعدات الثمينة، سواء من الأوقاف أو المعارف العمومية، وأذكر كذلك بالشكر والثناء ما قامت به عمتي الأميرة "فاطمة

هانم" من جليل أعمال البر التي منها هذا المعهد العلمي العظيم، وهي مبرة ستحفظ بالإعجاب والإجلال، على صفحات التاريخ.

وأطلب من الله سبحانه وتعالى، أن يبارك في الجامعة، ويبلغها أعلى درجات الكمال والفلاح.

ثم تقدم رئيس مجلس إدارة الجامعة، سعادة حسين رشدي باشا فخطب الخطبة الآتية:

مولاي:

بلسان العلم وخادميه، وبالنيابة عن الفضل وذويه، أتقدم بين يديك الكريمتين، شاكرًا هذه الأيادي الجسام، ومنوها بتلك المنن الكبار، التي مازالت تتوالى من فيض مكارمك العميمة، على أمتك المخلصة لشخصك المحبوب، ففي كل يوم آية نسطرها لك على صفحات القلوب، ونملئها على التاريخ، ليرويها عنا إلى أعقابنا وذرائنا، ما تعاقبت الدهور.

وفي هذا اليوم السعيد، تفضلت يا ولي النعم، ومصدر الأفضال، بتشريف هذه الساحة، ووضعت بيدك الكريمة الحجر الأول من البناء الذي سيكون مقرًا مستديمًا للجامعة المصرية، تلك الجامعة التي هي غرس يمينك المقرونة باليمن والأمان.

لولا عنايتك يا مولاي بالجامعة وأهلها، ولولا تعهدك إياها، لما ظهر أثرها المحمود، في الوجود، ولبقيت بلادنا العزيزة علينا محرومة، إلى أمد بعيد، من نوع هذه المعاهد العلمية، التي تفتخر بها جميع الأمم المتحدة.

يشهد الله، وينطق التاريخ، بأن خلفاء الإسلام في بغداد، وفي القاهرة، وفي قرطبة، هم الذين يرجع إليهم الفضل الأول في تشييد بيوت الحكمة، التي من هذا القبيل، وإنا لو قصرنا النصر على بلادنا المصرية، وأرسلنا رائد الطرف إلى ما يطيف بالبحر الأبيض المتوسط من البلاد، التي تختلف حضاراتها، لوجدنا أن القاهرة هي التي كان لها قصب السبق في هذا الميدان، فهي التي تقدمت كل ما عداها من المدائن والأمصار، بتأسيس الجامع الأزهر المعمور، ذلك المعهد العلمي الإسلامي الكبير، الذي عاد له الشباب في عصرك البسام.

بالجانب الشرقي من القاهرة، قام الجامع الأزهر منذ ألف عام على التقريب، فكانت مناراته الشامخة، ترسل الضياء، إلى جميع الأرجاء، لتخليد علوم العرب، وحضارة الإسلام. وها هي الجامعة الحديثة، ستقوم في هذا الزمان، على الجانب الغربي من المدينة، لنشر الآداب العربية، مرتبطة بالمعارف الغربية.

هذان الصنوان سيتعاونان، منذ الآن، على إرسال الأنوار، على ضفتي النيل السعيد، من اليمين ومن اليسار، بما يعود على أهل الوادي بتمام النفع، وكمال الفخار.

مولاي:

أيامك كلها ربيع الناس، وهي على الأخص ربيع الكنانة في أرض الله، كيف لا وقد ازدهر عصرك بتلك الغروس الزاكية، التي بذرها إسماعيل، على ضفاف النيل.

إن المهمة التي جعلتها يا مولاي في عنق الجامعة، هي التي مهدت أمامها السبيل، في نيل الرايات العالية الغالية، فانهالت عليها صنوف الكرامات، التي تضمن لها النجاح، وحسن الاستقبال. كان من أجل المواهب التي نالتها الجامعة في هذه الأيام، تلك المبرات الجسام، التي أكبرها الخاص والعام، وتحدث بفضلها كل إنسان، وأعني بها النفحات، التي هبت عليها من ذياك الخدر المقدس، ومن وراء ذلك الحجاب الذي تجلى من خلاله الجلال والكمال.

فشكراً وشكراً للأميرة "فاطمة هانم بنت إسماعيل"، فقد أرضت بحسناتها المعجلة والمؤجلة، ربها الكريم، وأقرت بها عين والدها الجليل، فإن إسماعيل، وإن كان قد ذهب إلى جوار ربه، فهذه نفحاته لاتزال متوالية على مصر، وهذه كريمته الكبرى، صاحبة الدولة والعصمة، الأميرة "فاطمة هانم"، قد هزتها الأريحية العلوية الإسماعيلية، فجادت، مد الله في حياتها الطيبة؛ لذلك قابل الجمهور، عملها المبرور، وسعيها المشكور، بثناء عام، تترطب الألسنة على مدى الدهور، وسيبقى اسمها مقروناً بحياة الجامعة، ويكون لها الفضل على كل متخرج فيها من أبناء المصريين.

لعمري، إنني مهما بالغت في صياغة القلائد، من آيات الشكر الخالد، فليس في وسعي أن أفي الأميرة فاطمة هانم بعض حقها. فهذا لسان الحال ناطق بفضلها، وهذه الجامعة باقية إلى الأبد من فيض نيلها. ذلك هو المعروف الذي يجعل لها لسان صدق في الآخرين.

وعندما انتهى سعادته من خطبته، هتف سعادة الدكتور محمد علوي باشا "ليعيش أفندينا" ثلاث مرات، فردد الحاضرون هذه الدعوة المخلصة، ثم هتف "لتعيش الأميرة فاطمة هانم"، فأجابه الناس بمثل دعائه.

وبعد هذا تقدم مولانا الجناب العالي، نحو المكان الذي فيه بعض الزاوية للجامعة المصرية، فسار من ورائه أعضاء مجلس إدارتها، وجمهور العظماء من المدعوين، وهناك قدم سعادة عبد الله وهبي باشا إلى سموه، محارة ومطرقة فضيتين، بقبضتين من الأبنوس، مكتوباً عليهما وعلى الحجر الزاوية ما يأتي:

الجامعة المصرية

الأميرة فاطمة ابنة إسماعيل

سنة ١٣٣٢ هجرية

وقدم إلى سموه أيضاً إناء فضياً بشكل زورق، لأجل المونة، وصندوقاً فيه صنوف النقود المصرية، ذهبية وفضية، وعدد أمس من صحف مصر اليومية، والمحضرين الذين كتبوا بشأن هذه الحفلة.

وحيث أن قبل سمو الملك المعظم، فوضع الصندوق في حجر زاوية الجامعة المصرية، وتناول بالمحارة شيئاً من المونة، وبنى به عليه، برخامة طرقها سموه بالمطرقة الفضية، وناولها إلى سعادة حسين رشدي باشا، فإلى دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا"، فإلى سعادة أحمد شفيق باشا، فكانوا يطرقون بها الحجر، حتى أحكم في مكانه.

مشروع إنشاء "جامعة أميرية"

نص المذكرة المرفوعة من عدلي يكن باشا وزير المعارف العمومية إلى مجلس الوزراء

٢٠ من فبراير سنة ١٩١٧م

قد اتسع نطاق التعليم في البلاد في الوقت الحاضر، بدرجة أصبح من الممكن ومن المستحسن معها، النظر في مشروع إنشاء جامعة تابعة للحكومة، واعتبار ذلك من المشروعات التي يمكن إخراجها إلى حيز الفعل، وللحكومة في الوقت الحاضر معاهد تدرس فيها دراسة فنية، توازي مقررات الجامعات، في الطب، والصيدلة، والطب البيطري، والحقوق، والهندسة، والزراعة، والتجارة، وفن التربية. وهذه المعاهد أو المدارس العالية، منفصل بعضها عن بعض، ولا يخفي ما في النظام الحالي من العيوب أو النقص، إذ قد اتضح أن الطلبة عند التحاقهم بهذه المدارس، يكونون غير مستعدين الاستعداد الكافي للتخصص في العلوم العالية، ولذلك وجب أن تشمل الدراسة الفنية شيئاً من الدراسة العامة، التي تعد الطلبة لهذه العلوم. ثم إن المدارس العالية الحالية، لا تفسح للطلبة بعد إتمام الدراسة الثانوية، مجالاً لمن يريد منهم الاختصار على تلقي دراسة عامة، ولا يرغب في الدراسة الفنية. هذا فضلاً عن أن الانفصال التام بين العلوم العالية، يجعل النظام الحالي مقيداً للطلاب تقييداً تاماً، فلا يفسح له المجال في اختيار العلوم التي يرغب في دراستها، أو الجمع بين عدة مواد بطرق مختلفة، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مشجعات كافية، أو معدات وافية، لقيام الطلبة بمواصلة الدرس عقب إتمام مقرراتهم الدراسية، أو اشتغالهم بأعمال في البحث والاستكشاف. ويقال بالاختصار: إن النظام الحالي تعوزه الروح التي تبعث على المهمة، وحب التمسك بأهداب العلوم والمعارف، كما أنه لم يولد في النفوس أطماعاً علمية عظيمة، ولم يوجد في البلاد نهضة ذات أثر كبير في عالم العلوم، بل هو، على العكس من ذلك، نظام فوائده مادية محض، يحمل الطلاب على الظن بأن نيل الدبلوم هو الغرض الوحيد، الذي يجب وضعه نصب أعينهم، بمعنى أنه لم يولد الروح العلمية الحقيقية، وهي طلب العلم لذاته، ولذلك لم يكن له أثر كاف في تهذيب عقول الأمة، وترقية أحوال معيشتها.

وفضلاً عن ذلك، فإن عدد التلاميذ الذين يتمون الدراسة الثانوية، ويريدون مواصلة دراستهم بعدها، قد زاد في هذه الأيام على ما تسعه المدارس العليا، بالرغم مما حصل من التوسع العظيم في نطاق هذه المدارس، فإن اتساع نطاق التعليم الثانوي بالمدارس الثانوية الأميرية والحرية، قد أحدث الآن زيادة عظيمة في عدد الناجحين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية، "القسم الثاني" بدوريه العادي والملحق، كما يتضح من البيان الآتي:

السنة	عدد الناجحين
١٨٩١	٢٨
١٩٠١	٨٢
١٩١١	٤٤٥
١٩١٥	٥٣٥
١٩١٦	٦٨٢

ومن الذين نجحوا عام ١٩١٦ - وعددهم ٦٨٢ طالبا - تقدم ٦١٩ طالبا للالتحاق بالمدارس العليا، فلم يقبل منهم بها سوى ٣٤١ طالبا، وكان رفض معظم الباقين لعدم وجود المحال اللازمة لهم. لذلك كانت الحاجة ماسة جدا إلى زيادة التوسع في نطاق التعليم العالي، في القريب العاجل.

ويجدر عند إحداث أي توسع جديد في التعليم العالي، أن تراعى حاجات الذين لا تلائمهم المدارس العالية الحالية، وهؤلاء هم الذين يريدون تلقي دراسة عالية، لا تقصد تأهيلهم لمهنة خاصة، أو الاشتغال بعمل خاص، بل لمجرد ترقية مداركهم، وزيادة معلوماتهم العامة. وهذه الطائفة موجودة في البلاد بالفعل، يدل على ذلك، أن كثيرا من المصريين ينفقون الآن مبالغ جمة، على تعليم أبنائهم بالجامعات الأوروبية، حيث يتلقى الكثير منهم دراسة عامة غير فنية، لا تعد الطالب للاشتغال بحرفة خاصة.

وفضلا عما تقدم، فإن تاريخ مصر الطويل، المفعم بالحوادث والتقلبات المختلفة، وموقعها الجغرافي، ومركزها الأدبي في العالم الإسلامي، كلها تشير إلى وجوب إيجاد كلية بالقاهرة، تكون مقرا لدرس العلوم الشرقية، ومع ذلك لم يعد الآن بمصر - على ما بها من المزايا العظيمة، والتسهيلات العديدة النظير - شيء مما أعد بمعظم الجامعات الأوروبية الهامة، لدرس آداب اللغات المرتبطة باللغة العربية، أو علم مقارنة اللغات السامية، أو درس لغات قدماء المصريين، كذلك لم يعد بها شيء يساعد على البحث في المسائل العديدة: الأدبية، والأثرية، والتاريخية، والفلسفية، التي تساعد هذه العلوم على درسيها.

كل هذه الاعتبارات تشير إلى أن الوقت قد حان لإيجاد مقررات دراسية راقية، على النمط الحقيقي، المتبع في الجامعات، وعلى الأخص إنشاء قسم الآداب، وقسم العلوم، وآخر للعلوم الشرقية. فإن إنشاء هذه الأقسام الثلاثة، يسد كثيرا من أبواب النقص المشاهد في التعليم العالي. وإذا ربطت المدارس العليا بعضها ببعض ربطا تاما، ووضعت جميعها تحت سلطة واحدة، تكونت منها جامعة بالمعنى الصحيح، شاملة لعدة أقسام علمية.

على أن فكرة إنشاء جامعة أميرية على النمط المتقدم، ليست بنت اليوم، فقد تكلم سعادة يعقوب أرئين باشا عام ١٨٩٤ في كتابه: "القول التام، في التعليم العام" عن الإصلاحات اللازم إدخالها في التعليم العالي، ووضعه على أساس ثابت، قائم على قواعد متينة، إذ قال: "ومتى وقع الإقرار على هذا التعليم

المتحتم، وتم إخراجهم من عالم القول إلى عالم الفعل، أصبحت مدارسنا العالية مؤسسة على أسلوب منتظم، وقائمة على قواعد متينة، يقضي بها العقل، حينئذ تتجه الرغبات إلى ضمها كلها إلى بعضها، وجعلها مدرسة كلية جامعة. وبما أن العناصر اللازمة لإنشاء هذه المدرسة الكلية تكاد تكون متوفرة لدينا بتمامها، فعندما نتمكن من الحصول على الأساتذة القادرين على التدريس في هذه المدرسة الكلية، يكون من السهل وصولهم إلى درجة الاستفادة والكمال، فتكتسب البلاد فوائد عظيمة، من حيث تقدم العلوم والآداب، والفلسفة النظرية والعلمية، وما يحدث من السنن والتقاليد، وبما يظهر من روح الموالاة في العمل، وفي المزاحمة والمسابقة، اللتين تتوالدان بالطبع بين مدرستنا الكلية، وبين نظائرها الأخرى". على أن عدد الطلبة الحاملين لشهادة الدراسة الثانوية إذ ذاك لم يتجاوز ٣٢ طالبا، ولم يلتحق بالمدارس العالية الموجودة في ذلك العهد، إلا العدد القليل من الطلبة. ونلخص اقتراحات الوزارة في هذا الشأن فيما يأتي: ينشأ قسم للآداب، وقسم للعلوم، وآخر للعلوم الشرقية، وتضم جميع المدارس العليا بعضها إلى بعض، بحيث تتكون منها جامعة.

وسواء أكانت المقررات التي تدرس بالجامعة فنية، أو تعد الطلبة لنيل درجة في الآداب، أو في العلوم، أو في العلوم الشرقية، فسيكون لها مرتبتان: الدراسة المتوسطة، والدراسة النهائية. ويكون تلقي جميع مواد الدراسة المتوسطة بقسمي الآداب والعلوم، فيكون هذان القسمان بمثابة أساس للدراسة بالجامعة، وتتناول الدراسة المتوسطة المواد الدراسية العامة التحضيرية، ولكن يفسح المجال فيها كثيرا للطلبة، لانتخاب ما يلائمهم من المقررات والمواد التي يحتاجون إليها فيما بعد، في المدارس العليا التي يقع اختيارهم عليها، وبذلك يزول كثير من القيود الملزمة للنظام الحالي. أما الدراسة النهائية فيستمر طلابها في قسم الآداب، أو العلوم إذا كانت لنيل درجة من أحدهما. وسيشتمل كل من هذين القسمين على مقرر إضافي لنيل درجة الشرف لمن يريد. أما إذا كانت الدراسة النهائية لنيل الدبلومات الفنية "في الطب والحقوق ... الخ" فيكون تلقيها بالكليات الخصوصية، المعدة لهذه العلوم.

ولا يسمح للطالب بالبداية في الدراسة النهائية، إلا بعد نجاحه في الامتحان المتوسط لقسم الآداب أو العلوم، وفي ذلك ضمان لتلقي الطلبة دراسة تحضيرية عامة وافية بالغرض، قبل انتقالهم إلى الكليات الفنية، وبه يمكن قصر الدراسة بهذه الكليات على المواد الفنية، فيقل زمن الدراسة فيها بنسبة ذلك. ولهذا النظام فائدة أخرى، وهي أنه يكثر من المحال التي تخلو بالكليات الفنية، فيزيد عدد الطلبة الذين يقبلون بهذه الكليات، وبذلك يتسع نطاق الدراسة الفنية، وفي الوقت نفسه يفسح المجال لمن يريدون تلقي دراسة عامة، لا يقصد بها إعدادهم للاحتراف بأعمال فنية.

يتناول جزء كبير من دراسة القسمين الأدبي والعلمي بمدرسة المعلمين السلطانية في الوقت الحاضر، مواد دراسية عامة، شبيهة بالعلوم المزمع تدريسها في قسمي الآداب والعلوم، فبمقتضى هذا النظام، يصير طلبة الفرق الأولية لمدرسة المعلمين السلطانية، النواة التي تبني عليها فصول كليتي الآداب والعلوم المزمع إنشاؤها. أما ما بقى من الدراسة بهذه المدرسة، فيقتصر على المواد الفنية المحضة، ويوسع نطاقه، حتى يصبح قسما قائما بذاته، يسمى بقسم التربية.

قد فحصت مسألة إيجاد أمكنة مؤقتة للأقسام الجديدة فحصا دقيقا من عدة وجوه، وفي اعتقاد الوزارة أن الصعوبات الخاصة بهذه المسألة ليست مما لا يمكن التغلب عليه.

وقد فحصت مسألة النفقات اللازمة لهذا المشروع فحصا دقيقا أيضا، ومع أنه ليس من الممكن الآن تقدير هذه النفقات على وجه الدقة، فإن مما لا مشاحة فيه أن الانتفاع بالمعاهد الحالية، يقلل النفقات الجديدة، التي يستدعيها ذلك المشروع، فتقل مثلا بجعل مدرسة المعلمين السلطانية نواة لكليتي الآداب والعلوم، ولقسم التربية. وكذلك بالزيادة التي تحدث في الإيرادات المحصلة من المصروفات المدرسية، وبالاقتصاد الذي ينتج من العدول عن تدريس علوم واحدة في أكثر من معهد واحد، كما هو جار الآن.

ولا يخفي ما في تنفيذ هذا المشروع من النهوض بالتعليم العالي وترقية نظامه العام، إذ أنه يزيل الضيق الذي تحدثه دراسة المدارس الفنية الحالية، في دائرة معلومات الطلبة. ويفتح لشبيبة البلاد مجالا جديدا لترقية مداركهم، ويشجع على مواصلة الدرس بعد إتمام المقررات الدراسية، وتساعد على القيام بأعمال في البحث والاستكشاف، ولا يخفي ما في هذين الأمرين الآخرين من التأثير في ترقية العلوم، ونشرها بين طبقات الأمة، وعندما تبدأ ثمرات هذا المشروع في الظهور، تبعث في البلاد حياة عقلية عظيمة، وتوحدها، وتكون بمثابة مرآة تشاهد فيها تلك الحياة، ومن الأمور المسلم بها لدى جمهور المفكرين، أن الأمة إذا أرادت الفوز في معترك الأمم الحيوي، فلا بد لها على الأقل من تعليم جميع أفرادها تعليما عاما صحيحا مناسبا لهم، مع تخصيص دراسة راقية ذات تأثير عظيم في نتيجة القوى العقلية، والروح النظامية يكون الغرض منها تخريج الأفراد الذين يلعبون دورا عظيما في ترقية الأمة، والسير بها في سبيل التقدم.

والمشروع السابق شرحه يقصد به تكميل نظام التعليم الحالي في هذا الصدد، وقد أظهر المجلس الأعلى للمعارف العمومية في جلسته المنعقدة في ١٩ من فبراير سنة ١٩١٧م، الرغبة في إقراره في القريب العاجل.

لذلك يتشرف وزير المعارف العمومية بعرض المشروع المذكور على مجلس الوزراء، راجيا أن يتكرم بتصديقه العالي عليه مبدئيا، حتى يتسنى مواصلة السعي في إخراجه إلى حيز العمل.

وزير المعارف العمومية

الإمضاء: عدلي يكن

تحريرا بالقاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع بجلسته المنعقدة في ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٧م

وهذا كتاب دولة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء، إلى معالي عدلي يكن باشا وزير

المعارف:

رياسة مجلس الوزراء

القسم العربي

نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح، أشرف بإحاطة معاليكم علماً، أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير سنة ١٩١٧) الموافقة مبدئيا، على مشروع إنشاء جامعة أميرية، المعروف على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ ف، وبالمذكرة التفصيلية المرفقة به. وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية، بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة.

وإني أنتهز هذه الفرصة، فأقدم لمعاليكم مزيد التهاني على هذه الخطوة الواسعة، التي تخطوها وزارة المعارف العمومية، في سبيل ترقية التعليم العام. وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في ٦ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥

إمضاء: حسين رشدي

(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧)

وقائع حفل تأبين الأميرة فاطمة إسماعيل

فيما يلي مجموعة الخطب التي أُلقيت في حفلة التأبين، التي أقامتها الجامعة المصرية في يوم الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠م.

خطبة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

إن أميرة المحسنات، وأعني بها صاحبة السمو المغفور لها الأميرة "فاطمة بنت إسماعيل" وهي من تلك الفئة المباركة، التي اختصها الله بعد الوفاة بطيب الأحدوث، وجعل لها لسان صدق في الآخرين، ومادامت مصر، فإن المصريين سيتناولون رواية مآثرها جيلا بعد جيل، وسيرتلون هداها بآيات التوراة والإنجيل والقرآن، لأن الجامعة - التي تفتحها الأميرة بتلك الهبات الجزيلة - تفتح أبوابها لجميع من يطلب العلم، بلا تمييز بين دين ودين.

وهذا ميزان حسناتها على الجامعة، وحسبنا بلاغة الأرقام:

- ٦٦٠ فدانا من أجود الأطنان، من ضمن ٣٣٥٧ فدانا خصصتها للبر والإحسان.
- ستة فدادين بضواحي القاهرة، سيتم عليها بناء الدار الخاصة بالجامعة.
- جواهر قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه مصري على التقريب.

سيدة تضحى عن طيب نفس جواهرها وحلاها، هل تعرفون لهذا النوع من التضحية النسائية أمثالا كثيرة؟ إننا لو بحثنا عما يقارب صنيع الأميرة المصرية، للزمننا - على ظني - أن نرجع إلى الأحقاب الخوالي من تاريخ رومة. لا ريب أن بعضا من الحاضرين قد أتاحت لهم مشاهدة تلك اللوحة التي خلدت فيها ريشة المصور الفنان، ما فعلته بنات رومة، من تقديم جواهرهن إلى بيت المال، في أثناء الحرب الأثروسكية.

جميل صنع تلك الرومانيات، وأجمل منه في عيني صنع المصرية التي نحتفل اليوم بذكرها، أولئك فعلمنا ما فعلن بدافع الحماس الوطني، الذي أشعله في صدور القوم توقع الخطر للوطن، وأما هذه المصرية، فإنما دفعته العاطفة الوطنية، إلى تلك الأريحية، وهي ساكنة الخاطر، مطمئنة البال. وإني لأرتاح إلى الأمل بأنه سيأتي يوم، يتولى فيه أحد الفنانين المصريين تخليد هذه الأريحية، الآخذة بمجامع الألباب، في لوحة تضعها الجامعة في مكان فخري، بالدار الجاري بناؤها الآن، على أرض الأميرة، ومن خالص مالها.

ولو أنني في قيامي الآن بتمجيد أميرة المحسنات أتكلم بلسان مجلس إدارة الجامعة، لكنني أعتقد أنني في تأدية هذا الواجب المقدس، أعبر أيضا عما يخالج ضمائر جميع أفراد الطبقة المستنيرة المفكرة في هذا

القطر. فكل إنسان يعلم أن الأميرة فاطمة بما وهبته من النعم الجسام، قد ضمنت حياة معهدنا التعليمي القومي، وأعني به الجامعة المصرية.

ففي ذمة الله أيتها الأميرة الراحلة! إن ذكراك ستبقى منقوشة على قلوب المصريين، وهم سيذكرون اسمك على الدوام، مقروناً بنفس الاحترام والإجلال، اللذين يذكرون بهما اسم "فاطمة الزهراء" تغمذك الله برحمته، وأسكنك فسيح جنته!

خطبة حضرة الأستاذ الدكتور أحمد ضيف:

باسمك اللهم وأمطر على قبر الأميرة المحسنة سحائب رحمتك. إنها جادت بمالها في سبيل الخير، فجد عليها بعفوك، وأفاضت علينا برها، فأفرض عليها غفرانك، وإنها وهبت تالدها وطارفها لنفع الجمهور، فهبها كرمك وإحسانك، وبنت للخير بيوتاً وشيدت له أركاناً فشيدها لها فصوراً في الجنة.

أيها السادة:

الإنسان عرض زائل، والحياة على سعتها وطول عمرها، أضيق من أن تتسع أملاً من آمال الإنسان، وأقصر من أن تحقق أمنية من أمانيه. والإنسان وهو من أكبر أركان العمران، ومن أظهر الموجودات أثراً في هذا الكون، لا يعلم كثيراً من أسرار هذا الوجود، ولكنه أشد ما يكون علماً بحقيقة واحدة، وهي أنه خلق ليعمل في هذه الحياة، وأن عمله مقياس لقيمته، ودليل على ما لديه من معنى الإنسانية الكامنة في نفسه، وأنه سائر إلى الفناء، وكلما كبرت سنه كبرت خطوته التي يتقدم بها إلى الموت، ولقد يعمر الإنسان طويلاً، ثم يموت وتفتني آثاره، وتقر به أمانيه، وكأن الشمس لم تطلع عليه يوماً، أو كأنه لم يكن في حياته شيئاً مذكوراً. ولعل أكثر هؤلاء من أصحاب الأثرة، الذين لا يعيشون إلا لأنفسهم وميولهم، وأجدر بهؤلاء أن ينساهم العالم ويتنكر منهم الوجود، وسواء علينا أوجدنا هؤلاء من أصحاب الثراء البخلاء، أم من الفقراء البائسين العاطلين، الذين هم عالة على الجمهور، أم من العلماء الضنينين الخاملين، أم في أمة يشتغل كل فرد منها، ويضحى بمواهبه العقلية، في إسعاد نفسه، من غير أن ينظر إلى نفع الجمهور، نعوذ بالله من هذه الصفات، فإن بها تموت الأمم، وتحيا الأفراد، ومن أسف أننا نجد السواد الأعظم من الناس من هذا النوع، وكأنما الأثرة وحب النفس من أكبر مميزات الإنسانية العامة. ومن الناس من يحب نفسه ويوجد على غيره سواء بما بقي من فضل نعمته، وهو يشعر بنفس الارتياح الذي يكون له من عمل ينتفع منه، أو من لذة يتذوقها، أو من نعمة تنزل به، هؤلاء هم الطيبون الكرام البررة، الذين تقوم على آثار أعمالهم أجل أعمال الإنسان، وتتفجر من فضائلهم ينابيع الخيرات، التي تفيض على الإنسانية، فتروى من ظمئها، وتكسر من جدة أطماعها، أو من تطلع الفقراء لمشاركة الغني في ماله، بحق أو بغير حق، أو إلى النظر إليه نظر حقد وبغضاء.

إن الكرام البررة هم الذين تبقى آثارهم، وتخلد أسماؤهم، وتعطر المجالس بذكرهم، والإنسان لا يخرج من هذا العالم إلا بأمنية واحدة، وهي أن يذكر بالخير؛ هذا هو المثال الذي تركته في مصر الأميرة "فاطمة إسماعيل" غفر الله لها. تركت لنا الموعظة الحسنة، فقد عرفت أنها ستترك هذا العالم وما فيه من ثراء ومتاع، إلى عالم لا يلقى الناس فيه إلا العمل الصالح، فجادت بما لديها في وجوه الخير، فكان جودها عظيمًا، وارتياحها لعملها، وطمعها في الأجر من الله أعظم.

هذا نوع من الشجاعة النفسية، في التغلب على الشره والأطماع، الكامنة في الطباع، وليس كل غني قادرًا على نفسه في ذلك، ولا أهلًا لأن يحملها على الإنفاق في سبيل المنفعة العامة، وليس أفضل في الإنسان من حب الخير، ولا أولى بالإجلال من القدرة على أن يسلب الإنسان نفسه النعمة والثراء، ليعطيها غيره وهو مختار في ذلك اختياريًا، ومرتاح لذلك ارتياحًا، ولكن النفوس الطيبة تشعر بلذة الإنعام على الناس، كما تشعر بلذة إنعام الله عليها.

أيها السادة:

تقيم الجامعة المصرية في هذا المحفل مأساة على الأميرة "فاطمة إسماعيل" لتندب في رحيلها إلى الدار الباقية، تلك النفس الطيبة الخيرة، وتقيم الجامعة في هذا المحفل أول تذكار خالد للأميرة في مصر، وفي نفوس المصريين، لأن الأميرة رحمها الله وضعت دعامة لأكبر عمل قامت به الأمة المصرية، في نهضتها الحاضرة، ذلك العمل هو إنشاء الجامعة المصرية، فإن الجامعة المصرية هي أول معهد علمي أنشئ في العالم العربي على هذا النمط الجديد، منذ وقوف حركة العلم والأدب عند المسلمين إلى اليوم، فلامعة المصرية الشرف والفخر بهذا العمل العظيم.

إن الذي ينظر إلى الأمور نظرًا سطحيًا كما نقول، ولا يرى إلا ظواهر الأمور، نعذره في رأيه في الجامعة، إن كان يرى أن الجامعة لم تثمر ثمرة ناضجة في عشر سنين، ولم تضارع جامعات أوروبا في هذه المدة، أو أنه لا يرى شيئًا من آثارها إلى اليوم.

إن الجامعة المصرية التي نراها الآن صغيرة، لا تسد حاجة من حاجات التعليم العملي، كالطب والهندسة والصناعة، هي التي سيخرج من حجراتها شبان الغد، الذين يملأون البلد علمًا وعملاً، ويكونون مثالاً لنهضتنا العملية والعقلية، سيتخرجون في هذا المعهد الذي شيدته الأمة برأيها، وتؤيده بقوتها وإرادتها، لذلك كان التعليم فيه حرًا، والأفكار فيه حرة، والعلوم فيه حرة، إذ بدون هذه الحرية في التعليم لن ترقى العلوم، ولن ترقى الأفكار. ويكفي الجامعة المصرية فخراً، أن تكون المعهد الوحيد في العالم الشرقي العربي، الذي تتمشى الحرية العلمية في أرجائه، وفي نفوس أساتذته وتلاميذه.

إن الجامعة المصرية، فضلاً عن أنها ستقوم بعمل جليل لكل العالم العربي، وتعيد لنا ذكرى معاهد بغداد والأندلس، ستكون أيضاً من أكبر العوامل لتكوين حياتنا العقلية، وتكوين رأي علمي لنا، مصبوغ بصبغة مصرية، وحياة قومية عقلية، نعرف بها عند الأمم الأخرى، ونضرب بسهم وافر في العلوم والفنون، ونرى علماءنا في جوار كبار علماء الأمم المتمدينة.

إن مصر في إبان نهضة علمية اجتماعية، وهذه النهضة تحتاج لحفظ كيان البلاد العلمي، ولن يكون ذلك إلا إذا كانت الصبغة العلمية عندنا مصرية، وأقل شيء ظهوراً في هذه الصبغة، أن يكون التعليم بلغة البلاد، وبنوع الإدراك والتصور والذكاء الذي يمتاز به أهل البلد، وأن تكون أنواع الحركات العلمية مصرية في شكلها، مع حفظ الصلة بيننا وبين الأمم الأخرى، بمعرفة لغاتها وإتقانها، لسهولة الأخذ عنها، والوقوف على حركة الرقي عندها. نعم إن الحقائق العلمية واحدة، ولكن لكل أمة ميزة خاصة ظاهرة فيها، هذه الميزة هي التي تكون لها من تعليمها القومي، وأكثر ما تكون الوطنية ظهوراً في هذا التعليم؛ لذلك نجد المتعلم منا في بلد أجنبي، يميل إلى هذا البلد، ويحب علومه. وهذا أثر التعليم القومي الأجنبي؛ نقول إننا في إبان نهضة سيفودها شبابنا، ونقول أيضاً إن هذه النهضة لن تثمر ثمرها المطلوب إذا كانت عقول شبابنا ناسجة على منوال أمة أخرى، أو مصبوغة بصبغة أجنبية، نميل إلى الاندماج في غيرنا، ومحو شخصيتنا. فلا بد لنا من حياة عقلية قومية، تجعل لنا شخصية علمية، ويبني عليها مستقبل البلاد العلمي. وهذا ما ترمي إليه الجامعة المصرية، وهو غرضها. أليس ذلك من أكبر الأعمال المجيدة، التي قام بها المصريون؟ أليس من واجب الشكر أن نذكر في المجامع العلمية كل من أيد هذا المعهد بالمال، الذي عليه حياتنا العقلية؟ أو ليس من المحزن ألا تجد الجامعة من الرأي العام تأييداً كافياً، وفهماً لغرضها السامي؟

إن الإرساليات العلمية التي قامت بها الجامعة المصرية، وأرسلت طلابها في البلاد المتمدينة المختلفة، وعاد شبانها وهم على حظ وافر من العلوم المختلفة، لكافية في الاعتراف بنجاح بداية الجامعة ونفعها؛ ولولا أن المال يعوزها، لشغل هؤلاء الشبان جميعاً مراكز التدريس فيها، ولكان لنا كلية للعلوم، وكلية للآداب كاملتان. على أن دروس الجامعة المصرية الآن خير دروس تلقى على الشبان في بلدنا، من حيث الطرق الحديثة القويمة، ومن حيث الموضوعات المفيدة. ولو أن أغنياءنا الكرام جادوا على هذا المعهد بمثل ما يجودون به على غيره، لأحيوا أمل الأمة، ولبرهنوا على وطنيتهم الصادقة؛ فإن أكثر جامعات العالم إنما تعيش من هبات الأغنياء، فلقد روت لنا بعض الشركات التلغرافية منذ شهرين، أن أمريكياً تبرع بمليونين من الجنيهات لمثل هذا. والجامعة المصرية جمعت من ثلاثة عشر مليوناً من المصريين عشرين ألف جنيه، في خمسة عشر عاماً.

أيها المثري:

ذكرى الفتى عمره الثاني وحاجته ما قاته وفضول العيش أشغال

"ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت، أو لبست فأبليت".

ولو أفرغ ذنوب، في كوب، لما أخذ إلا ملئه، ولا وسع إلا كفته.

عجبت لمالك القنطار من ذهب يبغي الزيادة والقيراط كافيته

وكثرة المال ساقت للفتى أشراً كالذيل عثر عند المشي ضافيه

أيها المثري:

أنت للمال إذا جمعته وإذا أنفقته فالمال لك

رحم الله الأميرة المحسنة، فإنها أدركت حاجة البلاد إلى هذا المعهد، فأرادت أن تضمن له حياته

بما وهبته من مالها، بل وهبت أعظم تذكارات لديها، وهو حليها، وهبته لبناء دار الجامعة، وفي هذا معنى

سام جليل لأنها وهبت حليها وزينتها لتزين به جيد الأمة المصرية.

أيها السادة:

إن اسم الأميرة "فاطمة إسماعيل" سيكتب بحروف من ذهب، ليكون عقداً ثميناً في أعناق النشء

الجديد.

المكتبة المركزية

في نوفمبر من عام ١٩٠٨م تقرر أن يعين أميناً لكتب خانة والدفتر خانة بالجامعة ووقع الاختيار على "قاجو" الإيطالي الجنسية بماهية سنوية قدرها ١٤٤ جنيهاً مصرياً، وقد استغنى عنه عام ١٩١٣م، وقام أحمد بك لطفي السيد بالإشراف على المكتبة حتى عام ١٩١٧م.

وقد ساهمت الدول الأوروبية بإمداد المكتبة بنوادير الكتب والمخطوطات نذكر منها:

• **إيطاليا:** كلف وزير خارجية إيطاليا الأستاذ جور بجامعة روما بإمداد الجامعة المصرية بكل ما تطلبه وقد بدأ بإرسال اثنا عشر صندوقاً من الكتب التي قدمتها مؤسسات إيطاليا العلمية كما تفضل جلالة الملك عمانوئيل الثاني وأهدى الجامعة أجزاء من مؤلف كوريس وجميع الأدوات اللازمة لإنشاء معمل طباعة.

• **فرنسا:** مسيو ماسبيرو أهدى المكتبة مجموعة من الكتب النفيسة، كما أهدى متحف اللوفر مجموعة صور كبيرة بتشجيع من مسيو كلمنسو رئيس وزراء فرنسا كما قام بيت هاشيت بإهداء الجامعة جميع المعاجم والموسوعات التي طبعها ومجموعة من مؤلفات كبار الكتاب الفرنسيين.

• **بلجيكا:** أرسلت مجموعة نشرات خاصة بالكونجو.

• **روسيا:** أرسلت حكومة قيصر روسيا مجموعة مؤلفات في العاديات القديمة والحديثة والمؤلفات المدونة في فهرست المجمع الملكي للعلوم والآداب في بطرسبرج.

• **النمسا:** أهدت مجموعة من الخرائط وطلبت من الجامعة أن تختار ما يفيدها من المطبوعات العلمية لجامعات فيينا، وبراغ وإنسبروك وجرايز.

هذا إلى جانب العروض السخية - من حكومة ألمانيا وبافاريا والمتحف البريطاني ومتحف كنجستون، ومتحف فيكتوريا ومتحف البرت - للجامعة لتختار ما تريد الحصول عليه من مجموعاتها ومطبوعاتها العلمية.

وعند إنشاء الجامعة المصرية (الحكومية) تقرر إنشاء مكتبة مركزية على أحدث طراز في بناء كبير مستقل خلف كلية الآداب، وقد تم هذا البناء خلال شهر أبريل سنة ١٩٣١م، وبلغت تكاليف إنشائها في ذلك الوقت ٥٥٧٢٢ جنيهاً مصرياً، وألحق بها مخزان كبيران يتسع كل مخزن لخمسائة ألف مجلد، قامت بإعدادهما بالأرفف الحديدية وجميع وسائل الوقاية شركة كبرى عالمية، وقد افتتحت المكتبة بصفة رسمية بحضور جلالة الملك فؤاد الأول في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٢م. وكان رصيد المكتبة المركزية عند افتتاحها ١٥٠,٠٠٠ مجلد، منها عشرة آلاف مجلد باللغات الشرقية من تركية وفارسية وأردية وحشية وغيرها، هذا بخلاف الكتب الخطية والمطبوعة والمؤلفات الدورية والجرائد والخرائط والنماذج والصور

الحفرية والفوتوغرافية والنقود والأنواط وأوراق البردي والأحجار الأثرية والأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري.

ومكتبة الجامعة المركزية مكتبة كبيرة نواتها مكتبة للجامعة القديمة، فلقد أهديت إلى مكتبة الجامعة العديد من المجموعات والكتب والآثار، كما أن بها وحدة أرشيفية فريدة، نذكر منها ما يلي:

١. مجموعة المغفور له الأمير إبراهيم حلمي: وتقع في نحو خمسة عشر ألف مجلد، وكان الأمير دائبا على جمع الكتب الأدبية والتاريخية لاسيما الكتب المؤلفة عن مصر والسودان والشرق عامة، وعندما توفي عام ١٩٢٧م أهدت العائلة المكتبة للجامعة المصرية وتم ذلك في سنة ١٩٣٢م، ولها فهرس خاص.

٢. كتاب وصف مصر: ثلاث مجموعات كاملة من الطبعة الإمبراطورية والملكية، وسوف توضع مجموعة كاملة من الثلاث مجموعات في متحف جامعة القاهرة في المكتبة المركزية الجديدة.

٣. مكتبة شفيق بك منصور العالم الرياضي: أهدتها للجامعة الأميرات سنية هانم أفندي، وبهية هانم أفندي حرم سعادة عزيز باشا عزت، وتوحيدة هانم، والأمير داوود باشا يكن، وتحتوي على مجموعة نفيسة من الكتب في مختلف الفنون باللغات الفرنسية والألمانية والعربية. وهي تشتمل على مصنفات رياضية ومؤلفات قانونية، ومؤلفات في الآداب والتربية والفلسفة والاجتماع والتاريخ خاصة ما يتعلق منه بمصر والشرق ونسخة كاملة من كتاب وصف مصر وجميعها مجلدات تجليدا جميلا وتبلغ ألف وسبعمائة وخمسين مجلدا.

٤. مكتبة المرحوم يحيى باشا منصور يكن: تشتمل على مجموعة من الكتب العربية والتركية، نحو المائتين وخمسين مجلداً، أهدتها للمكتبة شقيقات المرحوم وكريماته في شهر مارس من عام ١٩١٤م.

٥. دائرة المعارف الإنجليزية: أهداها محمد أفندي لطفي جمعة واشترط أن توضع في دولا ب خاص به ويكتب عليه "هدية محمد لطفي جمعة للجامعة"، وهو ما قرر مجلس الإدارة قبوله وتنفيذه بهذا الشرط.

٦. مجموعة المسكوكات النفيسة: أهداها المسيو (داتاري) لمكتبة الجامعة المصرية في شهر أبريل من عام ١٩١١م، تشتمل على تسعة آلاف وخمسمائة وعشر قطع تقريبا وجدت جميعها بمصر، وتقدر قيمتها - في ذلك الوقت - بنحو ثلاثة آلاف جنيه، وهي أتم مجموعة في بابها بعد مجموعة المتحف البريطاني، وقد عرضتها الجامعة للجمهور لمشاهدتها بعد قبولها وضما للمكتبة، وهذه المجموعة ترجع إلى العصور الفارسية، واليونانية، والمقدونية، والرومانية، والعربية في مصر.

٧. مجموعة خرائط: مهداة من وزارتي الحربية والمالية النمساوية عام ١٩١٢م.

٨. أربعة أجزاء من مؤلف (corpus): أهداها ملك إيطاليا لمكتبة الجامعة، وهي الأجزاء من الخامس حتى الثامن، وقد تسلمتها الجامعة من الوكالة السياسية الإيطالية بمصر في أكتوبر من عام ١٩٢٣م.
٩. أشهر أعمال الفن الفرنسي والإيطالي: أهداها متحف اللوفر بباريس، ودار النسخ الملكية في روما.
١٠. مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية وذات الشهرة العالمية: أهدتها دار ريكوردي في ميلان.
١١. مكتبة الأستاذ يونكر في الآثار المصرية.
١٢. مختارات من مكتبة الدكتور ماكس ماير هوف.
١٣. مكتبة الأمير كمال الدين حسين في الآداب والجغرافيا والرحلات: وتتكون من نحو ٥,٠٠٠ آلاف مجلد، وقد أدمجت فهارسها ضمن فهرس المكتبة المركزية.
١٤. مكتبة المستشرق الألماني "سيبولد": اشترتها الجامعة، وبها نحو ١٠,٠٠٠ مجلد، وترجع هذه المجموعة إلى المستشرق الألماني الكبير الأستاذ زيبولد، وقد وافقت الحكومة المصرية على شرائها في نوفمبر سنة ١٩٢٩م، وهي خاصة بالشرق الأدنى وتبحث في فقه اللغات وفي أدب اللغة العربية قديماً وحديثاً واللغات السامية والحضارة والعلوم الإسلامية وحضارة الفرس وأدبهم وكتب المستشرقين، ومجموعة كبيرة من الكتب الخاصة بالحضارة الإسلامية في أسبانيا وصقلية وبها قسم غني بمؤلفات الشعراء والمؤرخين الفرس، كما توجد مجموعة كبيرة عن الآداب التركية والتترية، ولهذا كانت هذه المجموعة النواة الأساسية لقاعة الدراسات الإسلامية والشرقية.
١٥. مكتبة أحمد طلعت: وتمتاز بالمخطوطات القيمة والكتب النادرة باللغات العربية والفارسية والتركية، وكان بها ١٥,٠٠٠ مجلد.
١٦. وثائق الحملة الفرنسية.
١٧. خطابات مراد بك لقادة الحملة الفرنسية.
١٨. مخطوطات حبشية نادرة: مكتوبة على الرق ومجلدة بالخشب.
١٩. الوحدة الأرشيفية: تحتوي على سجلات الجامعة المصرية منذ إنشائها وحتى عام ١٩٢٧م. وعددها ٩٠ سجلاً و٩٢ محفظة أوراق، و١٧ محفظة أوراق خاصة بجلوسات مجلس الإدارة من عام ١٩٠٨م حتى ١٩٢٧م. والوحدة الأرشيفية تشمل: سجلات محاضر الجلوسات من ١٢ من أكتوبر عام ١٩٠٦م حتى عام ١٩٢٤م، سجلات صور المكاتبات الصادرة، سجلات أسماء الطلبة من عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩٢٢م، دفاتر حضور وغياب الطلبة، سجل المتبرعين، سجلات الحسابات

- وميزانيات الجامعة، سجلات صور المكاتبات الواردة، محافظ وثائق مجلس إدارة الجامعة المصرية من عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩٢٥م، ودفاتر الكوبيا: باللغة العربية والإنجليزية.
- والحق أن ترتيب هذه الوحدة الأرشيفية يرجع الفضل فيها إلى الأستاذ/ مدير الحجرات التذكارية بالمكتبة المركزية وذلك بناء على توجيهات الدكتور/ علي باشا إبراهيم.
٢٠. مجلدات أبحاث الجمعية الجغرافية الملكية المصرية وعددها "٦٠ مجلدا" طبعت كلها على نفقة جلالة الملك فؤاد الأول.
٢١. مجموعة الكتب التي طلب الملك فؤاد إلى العلماء تأليفها ليظهر للعالم مجد مصر في التاريخ والجغرافيا والآثار وهذه الكتب القيمة هي:
- أ. تاريخ الأمة المصرية، من وضع ج. هانوثو ومعاونين ممتازين، وهو سبعة في سبعة أجزاء.
- ب. تاريخ حياة محمد علي الكبير، نشره بالإنجليزية الأستاذ هنري دورويل من أكسفورد، بعنوان "مؤسس مصر الحديثة".
- ج. مصر والدول الأوروبية الكبرى (١٨٣٩-١٨٤١) من وضع مسيو أ. دريو، في خمسة أجزاء.
- د. مختصر تاريخ مصر "من عهد ما قبل التاريخ، إلى العصر الحاضر" من وضع فريق من المؤلفين الممتازين، في ثلاثة أجزاء.
- هـ. تاريخ الغزوات الحربية، تأليف الجنرال فيجان.
- و. تاريخ الغزوات البحرية، تأليف الأمير الای دوران فييل.
- ز. تاريخ صاحب السمو المغفور له الخديو إسماعيل، تأليف مسيور جورج دوان في خمسة أجزاء.
- ح. الفن المصري خلال العصور المختلفة، نشر في مجلد واحد.
- ط. مؤلف مصور عن مصر، من وضع الأستاذين يواسوناس وترمبليه.

عريضة الجامعة لجلالة الملك فؤاد

نص العريضة التي رفعها حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد" في ٧ من يونيه سنة ١٩٢٢م.
حضرة صاحب الجلالة "فؤاد الأول" ملك مصر

لقد تحدث بعضنا إلى بعض في شأن الجامعة، وأزمعنا أن نلتقي مرات متواليات، لندرس ذلك الأمر، ونقيد ما يخطر لنا من طرق الإصلاح، لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة، وعلى غيره من المراجع التي يصح أن يعول عليها، وكان الدافع لنا إلى ذلك، رغبتنا الأكيدة في ترقى ذلك المعهد، الذي نتصل به، ونعترف له بسابق الفضل علينا، وكذلك علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة، ورغبتنا الأكيدة في خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره.

لم نكد نتحدث في حالة الجامعة وضعفها، وما نرجوه لها من كمال، حتى أحسنا أن الجامعة علية، وأنها لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة، وأن الواجب الوطني يقضي ببذل الجهود من كل وجه لشفائها. أحسنا ذلك، وأحسنا أن الأمة تشاركنا فيه، فكان لنا من هذا الإحساس قوة على المضي في العمل، ومعالجة الاقتراحات التي نخالها تفيد، ولنا الشرف أن نرفع إلى مقام جلالكم هذا التقرير الذي يشتمل عليها لإصلاح الجامعة، ونرجو أن يجد من جلالكم قبولا.

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية في أوائل هذا القرن، شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم، في جميع طبقاته، وودوا لو نشأت في مصر حركة قوية، تدعو إلى تعميم التعليم الأولى، وإصلاح التعليم الثانوي والعالي، وشعروا "أن حاجة الأمة إلى علماء راسخين في العلم، ليست بأقل من حاجتها في الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة، فتحلها المقام الذي يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية، ذلك المقام الذي لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق".

وكذلك شعروا "بمجيئ اليوم الذي تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية، بورود مناهل التربية العلمية المحضنة، في نفس القاهرة، دون أن تتغرب في ربوع العلم التي نالت بفضلها مكانة عالية في العمران".

وكذلك شعروا "أن صلات تعددت بين الشرق والغرب ... وأن أمم الشرق أحست بما يتهدها من خطر الجمود والوقوف، وأصبحت كلها وهي شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم، التي وصلت إليها أوروبا بما يوافق طبيعتها ومزاجها".

وكذلك شعروا "بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخالص من كل قيد"، شعروا بذلك كله، فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلك الشعور، فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال، واشتركوا في تأسيس هذا المعهد، ولم تتردد الحكومة في إمداده بالإعانة المالية، وأسرع العرش إلى تشجيعه".

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس في سنة ١٩٠٨، حتى غصت بالطلاب والمستمعين، من كل طبقة ومذهب، ومن كل سن وجيل، وقد كان ازدحام الناس على هذا المعهد شديداً، حتى اضطر الأساتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات، ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم، الذي كان يضيق به المكان على سعته ورحبه".

الجامعة إذن نتيجة جهد وطني عظيم، ووجودها تحقيق لأمل وطني عظيم، ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة، وأشدهم كفاية وأمانة وغيره على رقيها، فكان على رأس هذا الملأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ، ولن ننسى ما قام به ذلك الرئيس من الكد والعناء، حتى كسب لها بمكانته الممتازة في مصر والخارج، منزلة ثابتة، واسما محموداً، فاختار لها خيرة الأساتذة، من مختلف البلاد الغربية، حتى يجعل للجهد المصري الجليل ذكراً حسناً في تلك البلاد، وحتى تنتفع الأمة المصرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب، وفي الأثناء التي كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلماء، كانت توجه البعثات العلمية من شبان المصريين، إلى الجامعات المختلفة في أوروبا، حتى إذا أتموا دروسهم، عادوا إلى مصر، وأسسوا بجهودهم وخبرتهم الجامعة تأسيساً صحيحاً، وأعطوها شكلها النهائي.

خلقت الجامعة في مصر، رغم شبابها، جواً علمياً جديداً، لم تكن تعهده من قبل، ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم في حياتنا الجديدة، ويرجى منه لمصر في طريق التفكير الخير كله.

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطني، وأثر عظيم من آثار الطموح المصري إلى الكمال، اشترك في إيجادها الشعب المصري، والجالس على عرش مصر الآن، وجهود أهل الفكر، من الأساتذة المصريين والغربيين، ولهذا كله حرمة يجب أن ترعى، وحق يجب أن يصاب، احتفاظاً بكرامة الشعب، وجلالة الملك، وجهود أهل الفكر.

يجب ألا تبقى الجامعة قائمة فحسب، بل تصلح وتنمو، وتؤدي الغرض الذي أنشئت له، وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح.

لم تكد تمضي على الجامعة أعوام حتى أخذت الهمم تفتت، والعزائم تضعف، وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلاً، وأخذت هي تتباطأ في أداء واجبه شيئاً فشيئاً، فقل اكتتاب الناس بالأموال، بل لم يبر

ناس بوعودهم، ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به، وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة، أنتج مشادة، لم تلبث الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقي، ثم تأخرت. قلت الاكتتابات، ضعفت أموال الجامعة، واضطرت إلى تخفيض نفقاتها، فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد، فأهملت، طوعا أو كرها، دعوة الأساتذة الغربيين، فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمي الحي، الذي كان يأتيها من أوروبا، فبيعت فيها القوة ويدعو إليها الشباب الظامئ إلى الجديد.

ضعفت عنايتها بالبحوث العلمية، فقللت عدد الإرساليات، وقصرت في مراقبة الموجود منها في أوروبا، وكانت النتيجة مؤلمة، ومؤلمة جدا، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين، بل تناقص، وبعد هذا الإنفاق الكثير، لم يخلص للجامعة من إرسالياتها إلا خمسة يدرسون فيها الآن، مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين.

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا هاما مما تقدم، وهو أن حب العلم للعلم، مثل أعلى، لا يطمع فيه إلا الأقولون عددا، وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة، ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأمرين جميعا، فدرست العلم للعلم، ومنحت شهادات وإجازات، تمكن أصحابها من أن يعيشوا، وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك، وتعني به، فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة، وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات، فمنهم من يظفر بالشهادات للانتفاع بها، ومنهم الأفراد الذين ينزعون للدرس الصحيح، والتخصص العلمي النافع.

فكرت الجامعة في ذلك، وسعت إليه، ولكنها لم تفلح، لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان، ولم تعترف بشهادات الجامعة بقيمة تذكر، فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة، لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا، وإن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس، ليدعو حقا إلى الإعجاب، ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه.

ليس للجامعة طلبة متخصصون، إنما تستعير طلبتها من المدارس المختلفة، سواء منها الدينية والمدنية، وسواء منها العالية والثانوية، ومن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر، وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة، وتكوين أذهانهم، وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا، وإلى تقديم العلم في ألوان مختلفة، قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التي يألّفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالي، وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة، والاستمرار في طلب دروسها.

وكذلك نجد من أسباب الضعف، أن دروس الجامعة ليلية، يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى ندرس والتحصيل.

ثم لم تستعص الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافآت، وتشجيع الطلبة، فظل عدد الطلاب يتناقص، وظلت حركتها تضعف.

كانت الحال كذلك في سنة ١٩١٤م، ثم أعلنت الحرب، واضطرب أمر العالم، فتأثرت الجامعة بذلك تأثراً كاد يأتي عليها، لولا أن مجلس إدارتها جاهد جهادا محمودا، فاحتفظ لها بالوجود، رغم اشتداد فقرها، إذ فقدت مقداراً عظيماً من الإعانات، ورغم أن انقطعت الصلة تقريباً بينها وبين أوروبا، فأصبح معظم أساتذتها من المصريين، وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب، وبرغم مقاومة الحكومة لها، إذ منعت بعض الأساتذة المصريين من العمل فيها، وبرغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأي وجه من الوجوه لها، ولا يليق بها، وبرغم شغل الناس عن العلم بالحرب، وما كان لها من النتائج السياسية في مصر، فعاشت الجامعة المصرية منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول، إلا أنها أخذت منذ سنة ١٩٢١ تسترد شيئاً من القوة والنشاط الفكري، لم تكن لتعرفه منذ انقطع عنها الأساتذة الأوروبيون.

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس، وهي تنتظر أن تهيأ لها الظروف التي تمكنها من استئناف الحياة، ونشاط الحركة، وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة، وقد انتهت الحرب وسكنت العاصفة السياسية، وأصبحت حكومة مصر وطنية مسؤولة، وأصبح المصريون جميعاً يشعرون شعوراً قوياً بأن حياتهم منذ الآن لن تكون إلا جهاداً في كل باب من أبواب العمل. فهل يتناول الجهاد المصري الجامعة في هذا العصر الجديد؟

يجب أن يتناول الجهاد القومي في سبيل الإصلاح، الجامعة كما يتناول كل شيء يمس حياتنا العلمية وغيرها، ونحن واثقون بأن الجامعة سترقى آمال الأمة فيها، وأنها ليست محتاجة في ذلك إلا إلى أن تذكر الناس بمكانها، وتنبههم بحاجتها إلى المعونة.

وسبيلها الطبيعي إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتها أنها لا تدخر، ولن تدخر جهداً في القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمال، فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا، وترغب الناس فيه بقدر ما يستطيعون، والقيام بتوسيع الميدان العلمي الذي يعملون فيه، شاعرين بأن في عنقهم واجبا عظيما. يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس، هو أن يقف جهودهم على إيجاد الحياة العقلية، التي لا سبيل لنهوض الأمة بدونها.

ولا يقصر مجلس الإدارة في القيام بتدبير أمورها، واستثمار أموالها، والاستزادة من مواردها، مستعينا في تدبير شئونها العلمية استعانة صحيحة بالأساتذة، فإن معرفتهم لشئون الجامعة، ومزاوالتهم الدرس، واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته، وحياتهم كلها، تجعل لمعونتهم قيمة خاصة، لا يمكن أن يستغنى عنها في تدبير شئون الجامعة، ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل، وبالغت فيه، حتى إن لفظ الجامعة إذا أطلق، لا تفهم منه إلا الأساتذة، وحتى إن مجلس الإدارة في الجامعات، يتكون من الأساتذة وبعض العلماء والفنيين، الذين يمثلون وزارة المعارف. وعلى ذلك ينبغي أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات

في هذا السبيل. ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا، ويودون لو وفقوا إلى القيام به، ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذي يليق بها.

ولكن يدا واحدة لا تصفق، وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم، وحرصهم على أدائه، لا يكفل وحده تحقيق هذه الآمال، إلا إذا اشترك في ذلك الشعب والعرش والحكومة.

فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة، لم يحققه إلا بعد جهد عنيف، فلا ينبغي أن ينسى ما بذل من جهود، وما نال من فوز قليل، ولا يكتفي من هذا كله بالسكون، فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز، وليفوز فوزا كبيرا. يطمح الشعب إلى الاستقلال، ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا، فينبغي أن يعلم أن الاستقلال العلمي، هو الدعامه المثبتة للاستقلال السياسي، وعلى ذلك، فطبيعي أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية، التي يجب أن تنبعث من الجامعة. طبيعي أن يستأنف الشعب بذل الأموال، والاشتراك في الجامعة، ليشرف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال، إن أراد. طبيعي أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها، فيستفيد ويمنحها الحياة، فليست حياة الجامعة بالمال وحده، ولا بالأساتذة وحدهم، وإنما هي بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية، ومد ظلها.

وأما صاحب العرش، فقد تعهد للجامعة ولما تولد، فأنشأها ونماها، وهي لا تزال خليفة منه بهذه الرعاية والعناية، لأن له فيها الأثر العظيم من جهة، ولأنها من جهة أخرى أمل وطني كبير، وقد عهدناه عطوفا على آمالنا الوطنية، مشجعا لها.

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة، وعطف جلالة الملك، فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره، فتعترف بشهادات الجامعة، كما اعترفت بالجامعة نفسها، ويصبح هذا المعهد بعد ذلك معقد آمال الشباب من الجهتين: العلمية والعملية، وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة.

وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمي بشهادات الجامعة، إذ أصبحت الحكومة وطنية، لا تأثير للأجنبي فيها، والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف في إدارتها، والإشراف على التعليم فيها، اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالهما الخاص، الذي لا بد منه لكل جامعة راقية.

على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها، إنما تفعل ذلك، لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم في قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا، أو بما سيكون في قسم الآداب من الجامعة الأميرية، وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا، وبين نظام التعليم في مدرسة المعلمين، وفي تقرير الجامعة الأميرية، إذا نفذ النظام الملحق بهذا، وتنفيذه سهل، كما أن إشراف وزارة المعارف عليها سهل أيضا. فلن يكون خريجوا الجامعة أقل كفاءة من خريجي مدارس الحكومة، بل سيكون

خريجو الجامعة من تنوع الدرس وإتقانه، بحيث يمكن الانتفاع بهم في التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة، كضروب التحرير والترجمة، إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات، بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة، التي أخذت تنشرها وزارة المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحاً علمياً.

والخلاصة أن الجامعة التي تطلب تأييد الأمة، وعطف جلالة الملك "فؤاد"، والاعتراف بشهاداتها، قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلاً لهذا كله، فوضعت ما يلائم من النظم التي يمكن تحقيقها الآن، وترقيتها في المستقبل.

قرار تسليم الجامعة المصرية للحكومة

في يوم الأحد ٩ من ديسمبر ١٩٢٣م اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا، لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة إليها، وفي يوم الجمعة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م اجتمع كل من:

- دولة حسين رشدي باشا
 - عبد الخالق ثروت باشا
 - صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك
 - المعالي إسماعيل صدقي باشا
 - السعادة حسن سعيد باشا
 - السعادة إسماعيل حسنين باشا
 - السعادة محمود فهمي باشا
 - جناب مسيو جورج فوكار
 - صاحب العزة عبد العزيز فهمي بك
- الذي قام بأعمال سكرتيرية الجلسة

وقر قرارهم على تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، وقدم دولة حسين رشدي باشا محضر التسليم، وهذا نصه: "نظرًا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية، التي تخول التوظيف في الحكومة"، وأجاب الوزارة بما يأتي: "ليس في وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجها بالكيفية المرغوبة، ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها، ولما كانت الوزارة معترضة إنشاء جامعة أميرية، فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية.

فإذا رأيتم تلافياً لهذا التنافس، ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، فإن النظام العام الذي يوضع للجامعة الأميرية، سيكون شاملاً لها، فتصبح نواة لقسم الآداب بها. ومتى تم هذا الضم، شرعت الوزارة في فحص منهج الدراسة بهذه الكلية، ونظام الامتحان بها، ليكون ذلك توطئة لتقدير درجة الشهادة التي تمنحها.

فإذا ما وافقت إدارة الجامعة على وجهة النظر هذه، فإن وزارة المعارف مستعدة للنظر فيما يلزم لتحقيق هذا الغرض".

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية المؤسسة في سنة ١٩٠٨م تحت رئاسة سمو الأمير "أحمد فؤاد" - جلالة الملك "فؤاد الأول" - إنما كان الغرض منها القيام بأمر التعليم العالي الحر، مقام الحكومة التي لم تكن وقتئذ لتوجه العناية الكافية إلى هذا الأمر.

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية لقلّة مواردها، ولعدم اعتبار شهاداتها في التوظيف بوظائف الحكومة، لا تستطيع أن تتم تكوينها بإنشاء الأقسام المختلفة للعلوم، بل هي لا تستطيع بسهولة أن توسع كلية الآداب إلى الحد المرغوب فيه.

ونظرًا إلى أن الذي يهم القائمين بالجامعة، هو أن توجد بالبلاد جامعة مستقلة حرة، يرتقي فيها التعليم العالي إلى المستوى الذي يأتلف مع أطماع البلاد في الارتقاء العلمي، لذلك رجعوا لفكرة توحيد الجهود التعليمية، واندماج الجامعة المصرية في الجامعة الجديدة، وأهم ما اشترطوا لذلك ضمان حرية الجامعة الجديدة في إدارتها المالية، ووضع برامجها، وتنفيذها، ثم استبقاء آثار الحركة القومية المباركة، التي أوجدت الجامعة المصرية. ولهذا اقترح أحد عشر عضوًا من أعضاء الجامعة المصرية، على جمعيتها العمومية، أن تفوض مجلس إدارتها في تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف، بالشروط التي لا تخرج في شيء عن ضمان حرية التعليم، واستقلاله، واستبقاء الحركة القومية نحو التعليم في سنة ١٩٠٨م، فقررت الجمعية ذلك بالإجماع. وندب مجلس إدارتها إلى تحقيق هذه الغاية حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية.

بناء على هذه الاعتبارات:

اجتمع حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية، وحضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية، في يوم الأربعاء ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م بوزارة المعارف، لتحقيق هذه الغاية.

وبعد الاطلاع على الوثائق الآتية:

١. كتاب وكيل الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٣م.
٢. جواب وزارة المعارف العمومية، المؤرخ في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٣م على ذلك الكتاب.
٣. الاقتراح المقدم من أحد عشر عضوًا من أعضاء الجامعة المصرية إلى جمعيتها العمومية.
٤. محضر جلسة مجلس إدارة الجامعة المصرية، المنعقدة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م.
٥. مشروع لائحة الجامعة الجديدة.
٦. مشروع لائحة الجامعة الجديدة والأمر العالي بتأليف الجامعة المذكورة.

بعد الاطلاع على هذه الوثائق، وإرفاق صورها بهذا المحضر. وبعد تبادل النظر في كل جهة من

جهاته بين الطرفين، تم الاتفاق على ما يأتي:

- (المادة الأولى) قد تنازل باسم الجامعة المصرية، حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيسها، عن هذه الجامعة، مع كل ما تمتلكه من منقول وعقار، إلى وزارة المعارف العمومية، على الشروط الآتية:
 ١. أن تكون الجامعة المصرية معهدًا عامًا، محتفظة بشخصيتها المعنوية، وتدير شئونها بنفسها، بكيفية مستقلة، تحت إشراف وزارة المعارف العمومية، كما هي الحال في جامعات أوروبا.
 ٢. أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي، الذي لا يشمل سوى كلية الآداب، بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب، بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية للعلوم، ويجوز أن يضم إليها كليات أخرى فيما بعد.
 ٣. أن تستعمل نفود الجامعة البالغ قدرها ٤٦٠٠٠ جنيه في البناء، احترامًا لشروط بعض الواقفين.
 ٤. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد روى نظرًا لحالته الشخصية، أن يبقى أستاذًا بكلية الآداب.
 ٥. أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر في مجلس إدارة كلية الآداب، وفي مجلس إدارة قسم العلوم، وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الطور الأول من التشكيل استبقاء لآثار النهضة القومية، التي أوجدت الجامعة المصرية.
 - (المادة الثانية) قبل حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية، باسم هذه الوزارة، هذا التنازل، واستلام الجامعة المصرية، وما تملك من منقول وعقار، لإدماجها في الجامعة الجديدة، بالشروط الخمسة، المبينة بالمادة الأولى.
 - (المادة الثالثة) ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي.
 - (المادة الرابعة) كتب من هذا الاتفاق نسختان، تحفظ إحداها في وزارة المعارف العمومية، وتحفظ الثانية في محفوظات كلية الآداب التابعة للجامعة.
- تحريرًا في وزارة المعارف العمومية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م.

وزير المعارف العمومية
إمضاء "أحمد زكي أبو السعود باشا"

رئيس الجامعة
إمضاء "حسين رشدي باشا"

فبعد المداولة قرر المجلس بالإجماع المصادقة على هذا الاتفاق.

مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية (الحكومية) وتنظيمها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور.

ولما أنه يجب الإسراع بإصدار قانون الجامعة المصرية، لكي تتخذ الوسائل اللازمة منذ الآن لإمكان افتتاح الجامعة المذكورة من أول السنة الدراسية القادمة (١٩٢٥م-١٩٢٦م). وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

مادة ١- تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية".

وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب

كلية العلوم

كلية الطب، وتشمل فرع الصيدلة

كلية الحقوق

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بمرسوم، بناء على طلب وزير المعارف العمومية، وبعد أخذ رأي مجلس الجامعة.

تندمج في الجامعة مدرسة الطب، والحقوق، والجامعة المصرية الحالية، على أن تعتبر على التوالي كليات للطب والحقوق والآداب.

مادة ٢- من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي، الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ - يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانوناً، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية، ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها، وتدير أموالها المنقولة والثابتة، وتتصرف فيها، كل ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون.

مادة ٤- تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها، مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف، ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها، الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة، وغلة أموالها المنقولة والثابتة، ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنتين الماضيتين، وسائر الإيرادات من أي مورد كان، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاته السنوية.

مادة ٥- يتبع في حسابات الجامعة، القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية، التي يجب أن يقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦- القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية، يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة، التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالاً عمومية، مع عدم الإخلال بنصوص اللوائح التي تقرر للجامعة مخالفة لذلك.

مادة ٧- هيئات الجامعة التي تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته، وهي:

١- المدير

٢- مجلس الجامعة

مادة ٨- يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية، وهو يدير الجامعة من حيث التعليم، ومن حيث الإدارة، ويمثلها في جميع ما لها وما عليها.

مادة ٩- يكون للمدير وكيل يعاونه: يعين الوكيل بأمر من وزير المعارف، وينوب الوكيل عن المدير في جميع اختصاصاته في حالة غيابه، أو في حالة خلو مركزه.

مادة ١٠- لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها، ومجلس يسمى مجلس الكلية: يعين الناظر من بين الأعضاء بأمر من وزير المعارف، بعد أخذ رأي مجلس الكلية.

مادة ١١- يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير، وله رئاسة المجلس.

الوكيل.

ناظر كل كلية، وعضوان يمثلانها، ينتخبهما مجلس الكلية في كل سنة.

عضو نائب عن وزارة المالية، يعينه وزير المالية.

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية.

ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين، ويجوز تجديد تعيينهم بنفس الشروط السابقة، ولنفس المدة.

ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل. وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولي الكفاية، لجاناً لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٢ - مجلس إدارة الجامعة هو الهيئة المنوط بها شئون الجامعة، سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى، وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإدارتها والتصرف فيها. أما فيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك، وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف، فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

مادة ١٣ - يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها، وبعد أن يعتمده وزير المعارف العمومية، يقدم إلى مجلس الوزراء، لتقريره وجعله نافذاً.

مادة ١٤ - يؤلف كل مجلس كلية كما يلي:

ناظر الكلية، وله الرئاسة

وكيل الكلية، وينتخبه سنوياً مجلس الكلية من بين أعضائه

الأساتذة ومساعدا الأساتذة في الكلية

عضو تعينه كل وزارة، لها اهتمام خاص بأعمال الكلية التي تمنح دبلوماً.

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر، ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية.

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرئاسة وكيل الكلية.

مادة ١٥ - يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقاً للوائح، وتحت مراقبة مجلس الجامعة وتصديقه إذا اقتضى الحال.

مادة ١٦ - يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة، بناء على طلب مجلس الجامعة، بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة. أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين، فيعينهم وزير المعارف العمومية. وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس، فإن جميع موظفي الجامعة تسري عليهم القواعد العامة، الخاصة بشروط التوظيف، المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧ - تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨ - يعد مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بها، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد أن يصدر بها مرسوم.

تقرر لوائح الجامعة:

- ١- شروط توظيف موظفي التدريس وتأديبهم، متى كانت تخالف شروط التوظيف العامة لموظفي الحكومة.
 - ٢- شروط قبول الطلبة في الجامعة.
 - ٣- شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات.
 - ٤- نظام تأديب الطلبة.
 - ٥- مقدار رسوم الجامعة، وكيفية أدائها.
 - ٦- كيفية وضع الميزانية وإدارة الأموال.
 - ٧- مناهج الدراسة وخططها.
 - ٨- مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم، وكيفية تعيينهم وواجباتهم.
 - ٩- مدة الدراسة ومدة المسامحة.
 - ١٠- شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.
 - ١١- اختصاصات كبار موظفي الجامعة.
 - ١٢- اختصاصات مجالس الكليات، في الحدود المبينة بنصوص هذا القانون.
 - ١٣- القواعد الواجب إتباعها في الشئون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة والتعليم فيها.
- مادة ١٩- أحكام وقتية:
- ١- استثناء من المادة العاشرة، يعين نظار كليات الجامعة لأول مرة بقرار من وزير المعارف العمومية.
 - ٢- تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء، يعهد إليها طبقاً للشروط الواردة في قرار تعيينها، أن تفحص عن الألقاب العلمية والكفايات، لكل موظف من موظفي التدريس في مدرسة الطب والحقوق، وفي الجامعة المصرية الحالية، وأن تقرر ما إذا كان من الموافق تعيينه في الجامعة، ففي حالة الموافقة تعين اللجنة مركزه وأعماله وراتبه، وتعرض اقتراحاتها على مجلس الوزراء، وفي حالة عدم الموافقة، يقرر مجلس الوزراء في حقه ما تقضي به العدالة.
- مادة ٢٠- يقبل طلبة مدرستي الطب والحقوق الحاليون، في كليتي الطب والحقوق في الجامعة، في فرق الدراسة المقابلة لفرقهم في مدارسهم.
- يعتبر امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كافياً بصفة مؤقتة للانتساب في الجامعة، إلى أن توضع أحكام في لائحة خاصة بقبول الطلبة في الجامعة.

مادة ٢١- إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة، التي تمنحها كليات الجامعة المصرية، تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليات الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات مدرسة الحقوق الملكية والطب المندمجين في الجامعة بموجب هذا القانون.

مادة ٢٢- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المندمجين في الجامعة، ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون، وإلى أن تصدر لائحة جديدة تنفيذاً للمادة ١٨ من هذا القانون.

مادة ٢٣- على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون، الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية، واتخاذ كل القرارات والوسائل اللازمة لافتتاح الجامعة المصرية من ابتداء السنة الدراسية (١٩٢٥ - ١٩٢٦م)

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له،
صدر بسراي عابدين في ١٦ من شعبان سنة ١٣٤٣هـ (١١ من مارس سنة ١٩٢٥م)

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
(أحمد زيور)

وزير المعارف العمومية
(محمد توفيق رفعت)

الملك فؤاد يضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية)

٧ من فبراير ١٩٢٨م

من مظاهر رعاية الملك الراحل لفكرة الجامعة، وعمله على إعلاء شأنها، اشتراكه في وضع حجر الأساس لمبنى الجامعة المصرية (الحكومية) بالجيزة يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م. وقد ألقى كل من صاحب المعالي علي الشمسي باشا وزير المعارف، وأحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة، خطبة عن الجامعة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وقد وقع الملك "فؤاد" بخطه الكريم على ثلاث كراسات كتبت فيها العبارة الآتية: "بعون الله تعالى: قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، ملك مصر المعظم، الحجر الأساسي في بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ - ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م".

خطبة صاحب المعالي علي الشمسي باشا وزير المعارف، والرئيس الأعلى للجامعة:
مولاي صاحب الجلالة:

يحق لمصر أن تفخر بهذا اليوم المبارك، الذي تؤسس فيه يدكم الكريمة بناء جامعتها الكبرى، وليس هذا الأساس الذي تتفضلون بوضعه اليوم، بأول ما أقمتموه في بناء الجامعة المصرية، فلقد شايتم الأمة بجهدكم الجليل منذ سنة ١٩٠٨م في العمل على إنشاء جامعة أهلية، وأمددتم تلكم الجامعة بعظيم الثقة، إذ توليتم رياستها، وبذلتم ثمين وقتكم في تعهدها، وتجشمت الأسفار لزيارة كبرى جامعات الغرب، واقتباس خير طرائقها ونظمها، فعملتم بهذا على إنهاء الجامعة وترقيتها.

كذلك كانت لجلالتكم اليد الطولي في إنشاء الجامعة الحالية منذ شرعت الحكومة عام ١٩٢٣م في تحقيق هذا الغرض العظيم، وإن من يمن طالع الجامعة أن تدرج كفالتكم، وتنشأ في رعايتكم، وأن يكون لها دائماً من عطفكم السامي هذا الموضع الكريم.

مولاي صاحب الجلالة:

إني إذا أردت أن أبين الغرض الذي بعث على التفكير في إنشاء الجامعة، فليست أجد أجمع مما قلتم جلالتم في الخطاب الذي تفضلتم بإلقائه في حفلة افتتاح الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م "لقد حان الوقت الذي تقضي به الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة في نفس القاهرة، حتى تتربى فيهم فضيلتا الصبر والاستمرار، لأنهما سر النجاح"، فالغرض الذي تفضلتم بالإبانة عنه، والشعور السائد بنقص التعليم في ذلك الوقت، والرغبة الشديدة في فتح أبواب للثقافة الحقيقية، كل ذلك هو

الذي كان قد حدا ببعض النابهين من أبناء هذه الأمة إلى التفكير في إنشاء الجامعة، فنهضوا سنة ١٩٠٦م وفي طليعتهم سعد زغلول وقاسم أمين، وبعثوا ألسنتهم وأقلامهم بالدعوة إليها، وسرعان ما لبى دعوتهم العاملون الغيورون، واكتتبوا لهذه الغاية بسخاء عظيم. أكتفي بأن أذكر من بينهم بكل إعجاب واحترام الأميرة الجليلة المغفور لها فاطمة هانم، فلقد نفتحت الجامعة من العقار والمال بما قوى دعائمها، وثبت قوائمها، وبعثها في الحياة قوية العزم، بعيدة الأمل.

مولاي صاحب الجلالة:

لقد بدأت الجامعة الأهلية سعيها بإرسال بعثات من الطلاب إلى جامعات أوروبا، ليتها لها منهم أساتذة يعلمون العلوم العالية بلغة البلاد. كما جاءت في الوقت نفسه بطائفة من أفاضل الأساتذة لإلقاء محاضرات في تاريخ الحضارة القديمة في مصر والشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية، إنكاء لعزائم المصريين كلما ذكروا ما كان لهم من فضل السبق، ونباهة الشأن، حتى يعملوا على استرجاع مجد كان رفيعاً.

ولم يمض غير قليل حتى فرضت الجامعة دراسات منظمة في التاريخ والآداب العربية والفلسفة والقانون، وجعلت تمنح درجات علمية لمن يجوز امتحاناتها، التي كان يشترك في لجانها مندوب من وزارة المعارف.

وفي سنة ١٩١٥م رأت الحكومة أن تشايح الأمة على رغبتها في التزيد من العلم العالي في نفس بلادها، فشكلت لهذه الغاية لجنة مختلطة، عالجت البحث، ثم قدمت تقريرها في سنة ١٩١٧م، وضمنته مشروعاً يقضي بجمع المدارس العالية القائمة في إدارة واحدة.

وفي سنة ١٩٢٣م أشار مولانا صاحب الجلالة على وزير المعارف حين ذاك، بإحياء موضوع الجامعة، فأنشأ يضع لها نظاماً، واتصل بمجلس إدارة الجامعة القديمة، وتم التعاقد بين الطرفين على إدماجها في الجامعة الجديدة، على أن تكون نواة لكلية الآداب، وبشرط أن تكون الجامعة الجديدة مستقلة في إدارتها، وقضى المشروع بأن تنتظم إدارة الجامعة أربع كليات، هي الآداب، والعلوم، والطب، والحقوق.

وفي سنة ١٩٢٥م صدر قانون الجامعة الجديدة، وهو الذي وافق عليه البرلمان في الدورة الماضية.

من هذا يتبين يا مولاي، أن الجامعة لم تخلق اليوم خلقاً ولم تأت عفواً، بل هي صفحة مجيدة من صفحات النهضة الحديثة لشعبك الكريم، هي ثمرة جهود صادقة متلاحقة، قامت وتواصلت أكثر من عشرين عاماً.

مولاي صاحب الجلالة:

إن الجامعة التي شاركنم البلاد في إنشائها أولاً، وبعثتموها للحياة العذبة ثانياً، ما برحت حريصة على تحقيق الأغراض السامية التي أنشئت من أجلها، وقد أخذت الآن تستكمل مراتب التعليم العالي في جميع كلياتها، حتى يتهيأ للبلاد الاستغناء عن كثير من البحوث العلمية، التي ترسلها كل عام إلى الخارج، فلا تبقى مصر من جهة العلم، كما قال ثروت باشا في الخطاب الذي ألقاه في حفلة افتتاح الجامعة القديمة: "عالة على الغرب".

والأمل المعقود في الجامعة الآن أن تربي في شبيبة المتعلمين فيها، ملكات حب العلم والتعمق فيه، وحب البحث العلمي لتخرج في مصر طوائف من العلماء الباحثين المتحررين لطلب الحقائق العلمية، وأولئك الذين يستطيعون أن يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية الجديرة باسمها القديم؛ وحينئذ يتهيأ لمصر أن تحتل هي الأخرى قسطها في بناء الحضارة العالية، وأن تشارك جماعة الأمم في العمل على تقدم المدنية، ورفع الإنسانية.

وقد قدر لمصر أن تكون في ملتقى الشرق بالغرب، وهي بهذا قبلة الأنظار، ومحط الرحال، كما عقدت لها في نفوس أهل الشرق القريب إمامة العلم، وفي هذا مجدها وفخارها، وستعمل على الدوام للمحافظة على هذه المكانة السامية. وستكون جامعتها إن شاء الله منارةً عاليًا، يهدي إليها طلاب العلم، ليغتربوا من بحارها، ويستضيئوا بأنوارها.

لهذه الاعتبارات، ومطاوعة لتلك الآمال، لم ترض الحكومة بما تطلبته حاجة الجامعة إلى الأموال، في سبيل تزديدها في فنون العلم، وترقيتها إلى كمالها المقسوم لها، فلقد جعلت تمدها سنوياً منذ نشأتها الجديدة سنة ١٩٢٥م بإعانات مالية، تزيد طوعاً لنمو الجامعة. فبدأت الإعانة أول عام بمبلغ ألفي جنيه مصري وقدرت في مشروع الميزانية الجديدة بمبلغ ١٣٣٥٠٠ ج، ومنحتها الحكومة هذه الأرض، التي تبلغ مساحتها تسعين فداناً تقريباً، وقررت أن تقوم بنفقات البناء أيضاً، كما خصت بكلية الطب ومستشفاهها أرضاً أخرى في منيل الروضة، تبلغ مساحتها أربعة وأربعين فداناً تقريباً، وستقوم الحكومة كذلك بنفقات المباني المرسومة لهذا الغرض.

والبناء المشروع فيه اليوم يتناول ثلاث كليات، هي: الآداب، والعلوم، والحقوق. وقد أفرد من هذه الأرض جزء فسيح لتقام عليه (في المستقبل) "مدينة جامعية"، فيها مساكن للطلبة وأماكن للاجتماعات العامة الرياضية، وما إلى هذا من المرافق. وقد وضع تصميم هذه المباني كلها في وزارة الأشغال، حيث قامت به مصلحة المباني.

مولاي صاحب الجلالة:

على اسم الله تضع يدك الكريمة الحجر الأساسي في بناء الجامعة، فتضمن لها البركة والنجاح على وجه الزمان، وهي أيضًا ستضمن لك دعاء الأجيال المقبلة، التي تطبعها على الثقافة الحقيقية. أدامك الله يا مولاي ذخراً لآمال مصر، وأقر عينيك بولي عهدك المحروس بعناية الله.

خطبة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية:

إلى جلالكم ترفع الجامعة المصرية آيات إخلاصها العميق، لشخصكم الكريم، واعترافها بنعمتكم المتصلة، التي هي مدينة لها بوجودها، وبرعايتكم السامية، التي شملت في جميع أدوار حياتها. حقاً يا مولاي لكل مرفق من مرافق البلاد من عطفكم حظ معلوم، ولمعاهد التعليم، وجمعيات العلوم والآداب والفنون، حظوظ أوفر، ولكن الجامعة التي يتصل تاريخها في كل أدوارها بشخصكم الكريم، بل التي هي من عمل يديكم، ونتيجة جهودكم الشخصية، هذه الجامعة التي أنشأتها وليدة، ورعيتوها فتية، لها من عطفكم مركز خاص، هذا العيد بعض آثاره.

مولاي:

إن أمتكم العتيقة بمدنيّتها الماضية، والفتية بجهودها الحالية، والواثقة بما يدخره المستقبل لها من العظمة، لم تقنع بعد بمجدها الغابر، بل تتطلع إلى مجد جديد. وليست مسألة المجد إلا مسألة المدرسة، فقد تشهد تجارب الأمم أن مجد الأمة إنما يقاس بمقدار ما أنتجت مدارسها من أهل العلم والثقافة والأخلاق. فهمت الأمة المصرية هذه الحقيقة حق فهمها، فانبعثت منها حركة عميقة نحو العلم العالي المقصود لذاته، يدرس في مصر، ويخدم فيها، لتتحمل من المسؤولية عن الرقي العالمي النصيب اللائق بمقامها بين الأمم. (وبعد أن أبان الأدوار الثلاثة التي مرت بالجامعة: دور الدعاية والتمهيد، ودور البدء في التنفيذ، ودور التمام، وأشاد بما كان للملك فؤاد من أياد بيض على الجامعة، قال): وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن الجامعة لم تستطع أن تجعل اللغة العربية لغة التعليم، كما هو مرجو، وإن كان لها في التعليم حظ عظيم، في كلية الحقوق وبعض أقسام الكليات الأخرى؛ والمأمول أن قسط اللغة العربية في التعليم يزداد شيئاً فشيئاً بالزمان، وكلما أمكن ذلك من غير أن تستتبع صعوبة في الاتصال بالحركة العلمية في أوروبا، ذلك الاتصال الذي يجب على العلم المصري أن يرقاه فضل رعايته، ولهذا الغرض ينبغي ألا يستغني التعليم المصري عن اللغات الأجنبية تعليمًا لذاتها، وأداة للتعليم إلى زمن غير قريب.

إذا كان تعليم العلوم العالية في الكليات قد أخذ الآن يسلك السبيل العادي للجامعات فإن جامعتنا لم تمكنها بعد ظروف المكان، ولا مرور الزمان، من أن نحيا الحياة الجامعية المطلوبة، تلك الحياة التي هي فيما يرى واضعو أساس الجامعة، بل فيما يرى الشارع المصري، أهم ما كان ينقصنا قبل إنشاء الجامعة. وهذا الاعتبار يبرر بغاية الوضوح، سخاء الحكومة والبرلمان، بإعطاء الجامعة تسعين فدناً في هذه الروضة، وأربعة وأربعين فدناً في منيل الروضة، وتقرير المبالغ اللازمة لبناء الكليات الأربع، والمستشفى والمكتبة، وحي للطلبة يسع ألف طالب يعيشون فيه المعيشة الجامعية؛ أقول إن هذا السخاء يبين أن حكومة جلالة الملك قد لمست داء تأخرنا، فسهلت غاية التسهيل طريق التقدم.

تلقاء ذلك لا يكفي الجامعة أن تقف عند حد الشكر، ولكن شكرها الحقيقي للحكومة وللأمة على هذه الرعاية، أن تقطع على نفسها عهدًا بين يدي جلالة الملك، وأن تُعنى بالتربة، كما تعنى بالتعليم سواء بسواء، وأن تجعل مهمتها الأولى تخريج جيل على علم واسع وخلق متين، يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التي تنتظره غداً.

مولاي:

تلك هي حال الجامعة التي وضع مشروعها بين يدي جلالتم منذ عشرين عامًا، ولم يكن إلا فكرة أو حركة مجردة، فصار الآن حقيقة راهنة، قد أخذ صورته النهائية في هذا اليوم، إذ تتفضلون جلالتم بوضع الحجر الأول في بناء هذا المعهد، بل في بناء عظمة أمتكم المنشودة. فلمولاي أن يغتبط بنجاح مشروعه، وأن يتقبل التهنئة على هذا النجاح، وليدم لهذه الأمة ملكًا عظيمًا، حاميًا للعلم.

مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥م

بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة العليا

ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر:

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤م، وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧م بإعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣م.

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

مادة ١- تدمج في الجامعة المصرية مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة ومدرسة الطب البيطري.

وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة، والزراعة، والتجارة. وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

مادة ٢- إلى أن يتم وضع جداول بالكراسي التي يتقرر إنشاؤها بسبب الاندماج سالف الذكر، وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس إدارة الجامعة بتنظيم هيئة التدريس بالكليات الجديدة، ومدرسة الطب البيطري، وتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالمدارس المندمجة، يعين وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء عددًا منهم لتأليف المجالس المؤقتة للكليات الجديدة، ويعين كذلك عددًا منهم يضم مؤقتًا إلى مجلس كلية الطب عند نظره مسائل تتعلق بمدرسة الطب البيطري.

مادة ٣- يؤخذ رأي المجالس المذكورة في جميع المسائل المتعلقة بجداول الكراسي الجديدة، وبقرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة.

مادة ٤- الطلبة الحاليون في مدرسة الهندسة الملكية، ومدرسة الزراعة العليا، ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الطب البيطري، يقبلون في فرق الدراسة المقابلة في كليات الجامعة المصرية.

مادة ٥- إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها الكليات الجديدة وكلية الطب فيما يختص بمدرسة الطب البيطري، تكون قيمة الدبلومات التي

تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجة في الجامعة المصرية بموجب هذا المرسوم بقانون.

مادة ٦- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجة ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، وذلك إلى أن تصدر لوائح خاصة بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧م المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣م.

مادة ٧- على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون، الذي يعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بسراي المنتزه في ٢٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٤هـ (٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٥م).
(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
(محمد توفيق نسيم)

وزير المعارف العمومية
(أحمد نجيب الهاللي)

الشهادات الشرفية التي منحت للملك فؤاد الأول

تتافست الأمم الأوروبية في منح جلالة الملك "فؤاد" شهادات الشرف من جامعاتها، والعضوية في معاهدها، وتفضل جلالته فقبل منها الألقاب الآتية:

- دكتور شرف من جامعة بروكسل "في العلوم الجغرافية".
 - دكتور شرف من جامعة لوفان "في العلوم الجغرافية".
 - دكتور شرف في القانون "من جامعة روما".
 - دكتور شرف في الفلسفة "من جامعة شار دي براج".
 - دكتور شرف في العلوم الاقتصادية "من جامعة جنيف".
 - عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية الإيطالية.
 - عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية الأسبانية.
 - عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية البلجيكية.
 - عضو شرف في المعهد الملكي للصحة العامة في إنجلترا.
 - عضو عامل في المعهد العلمي الفرنسي "أكاديمية النقوش والفنون الجميلة".
 - عضو شرف في كلية الجراحين الملكية بإنجلترا.
- (وهو فخر لمصر، وشرف نالته بفضل شخصيته الممتازة، ومكانته السامية).

حجرة الأمير أحمد فؤاد التذكارية

هذه الحجرة في الجهة الشرقية من الدور الأول، ببناء المكتبة العامة، عن يمين الداخل من بابها العمومي، وطولها سبعة أمتار وخمسة وأربعون من مائة، وبابها في الوسط، وارتفاعه متران وعشرة من مائة، وعرضه متر ونصف متر، وبالحائط الشرقي المطل على الحديقة، والمواجه للباب نافذتان، عرض كل منهما متر وسبعة وأربعون من مائة، وبينهما متران، وليس بالحائطين الشمالي والجنوبي نوافذ، وأرض هذه الحجرة من خشب البركيه.

١- أثاث الحجرة:

أ. بالحجرة أربع طنافس فارسية، إحداها طولها خمسة أمتار وعشرون من مائة، وعرضها ثلاثة أمتار وخمسة وخمسون من مائة، وهي موضوعة بين المدخل والمكتب، والثلاث الأخرى طول كل واحدة منها متر وسبعة وتسعون من مائة، وعرضها متر وثمانية وثلاثون من مائة، إحداها تحت كرسي المكتب، والأخريان على جانبيه.

ب. المكتب التذكاري، وقد وضع تجاه الباب، وله كرسي مبطن بالجلد، وفوق المكتب هذه الأدوات التذكارية: محبرة معدنية، ونشافة زجاجية معدنية، وشمعدانان معدنيان، وطقطوقة زجاجية معدنية، وسفطان للمكتب دارهما قش وقاعهما خشب، ودبوسان معدنيان لرشق الورق، وحجر إدواري ثمين، ووراقة أمريكية من الخشب، وحوض للدبابيس من البلور، وزجاجة لمسح الأقلام، ومقلمة من البلور، ومقطع للورق من المعدن، ومحفظة من الحرير الساتان.

ج. وأمام هذا المكتب كرسيان كبيران مريحان، مكسوان بقطيفة حمراء، (قاعدتهما منخفضة).
د. معرضان خشبيان كبيران، أحدهما عن يمين المكتب، ملاصق للحائط البحري، والثاني عن يساره، ملاصق للحائط القبلي، أسفلهما على هيئة خزائن، ذات أبواب سبعة، وأعلاهما معارض مكسوة من الداخل بالجوخ الأخضر، ومغطاة بأبواب زجاجية، وهما مصنوعان حديثاً على طراز المكتب، لتعرض فيهما المخلفات والوثائق المهمة، التي ترجع إلى عهد جلالة الملك "فؤاد" في الجامعة.

هـ. صوانان كبيران، أحدهما عن يمين باب الحجرة، والآخر عن يساره، وللجزء الأسفل من كل منهما أبواب خشبية ثلاثية، لثلاث خزائن، وللجزء العلوي أبواب زجاجية ثلاثية، وبكل صوان تسع عيون في القسم الأعلى، وقد صنع الصوانان كذلك حديثاً على طراز المكتب لحفظ المحاضر والملفات الخاصة بالجامعة ومجالسها ولجانها.

- و. صوان تذكاري من خشب الأرو، مصنوع في فرنسا، ومُهدى إلى سمو الأمير، من محال بونتر يمولى سنة ١٩٠٨، مقسم إلى ستة عشر قسماً يوضع في كل منها محفظة من الورق المقوى، لحفظ الأوراق الخاصة المهمة، موضوع عن يسار الجالس على المكتب.
- ٢- الوثائق المهمة: بالحجرة خمس عشرة وثيقة مهمة، معروضة في أعلى المعرضين بالأقسام الستة المغطاة بالزجاج.
- ٣- الملفات: ملفات الجامعة المصرية القديمة تبلغ نحو ٩٢٠ ملفاً، مقسمة قسمين: قسم موضوعاته مهمة، وعدد ملفاته نحو ٥٢٠ ملفاً "مبينة بسجل المحافظ ذي اللون العنابي"، ومحفظة في نحو تسعين محفظة مغلفة بغلاف أحمر اللون، ومكتوب على كل محفظة رقمها. وقسم موضوعاته أقل أهمية من الأول، وعدد ملفاته نحو أربعمئة ملف "مبينة بسجل المحافظ ذي اللون الأزرق"، ومحفظة في محافظ بغلاف أزرق اللون، ومكتوب على كل محفظة رقمها، كالنموذج الأحمر، وهذه المحافظ الزرق موضوعة في العشرين خزانة، بالأقسام السفلي من الصوانين والمعرضين، أما المحافظ الحمر فإنها معروضة في الأقسام العليا من الصوانين، ذوات الأبواب الزجاجية. (ملاحظة: لهذه الملفات قوائم، فيمكن الرجوع إلى كل ملف بإرشاد هذه القوائم).
- ٤- السجلات: السجلات الخاصة بحسابات الجامعة المصرية، وسجلات قيد الخطابات الواردة والصادرة من الجامعة، وعددها ما يقرب من خمسين، فموضوعة بالخزائن السفلي من الصوان الموضوع بالجهة البحرية من الحجرة.

الصور التذكارية

- هناك أربع وعشرون صورة تذكارية، تمثل نشاط الجامعة المصرية وأحوالها مدة رئاسة صاحب السمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" لها، وهي معروضة بالحجرة على النحو التالي:
- الحائط الشرقي:
- ١- صورة سمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" جالساً على مكتب رئاسة الجامعة المصرية القديمة، معلقة بين النافذتين، خلف الجالس على المكتب سنة ١٩٠٨م.
- ٢- صورة حضرة صاحبة السمو المغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل، متحلية بجواهرها التي أهدتها إلى الجامعة، معلقة عن يمين الجالس على المكتب في نفس الحائط.
- ٣- صورة عضوي بعثة الجامعة سنة ١٩١٢م وهما:

- أحمد خيرى أفندي المبعوث إلى فرنسا: للعلوم الزراعية
 - عبد الرحمن فكرى أفندي المبعوث إلى إنجلترا: علم تقويم البلدان ووصف الشعوب
- معلقة عن يسار الجالس على المكتب في نفس الحائط.

الحائط البحري:

- ١- صورة أعضاء بعثة الأطفال بإيطاليا سنة ١٩١٠م، وهم: سحاب رفعت ألماس، شديد حمزة، محمد أمين.
- ٢- صورة أعضاء هيئة مجلس إدارة الجامعة المصرية، وطلبتها، بمنزل سمو الأميرة فاطمة إسماعيل بالدقي، على بعد خمسين سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية.
- ٣- صورة تمثل سمو الخديو عباس حلمي، عقب وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م، على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية.
- ٤- صورة كبيرة تمثل سمو الأمير "أحمد فؤاد" في مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة في ديسمبر سنة ١٩٠٨م، وهو يودع سمو الخديو عباس حلمي، مثبتة على غطاء المعرض في وسط الحائط تماماً.
- ٥- صورة تمثل سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة الكبيرة، مثبتة على غطاء المعرض.
- ٦- صورة تمثل سمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" برفقة سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة السابقة.
- ٧- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الأولى سنة ١٩٠٨م وعددهم أحد عشر طالباً وهم:
 - حسن فؤاد الديواني أفندي يتلقى علم وظائف الأعضاء والفسيولوجيا بفرنسا.
 - محمد ولى يتلقى علم التاريخ الطبيعي وعلم الصحة بفرنسا.
 - منصور فهمي أفندي للعلوم الفلسفية بفرنسا.
 - محمد كمال أفندي علم الطب الشرعي والطبيعة والكيمياء بفرنسا.
 - محمد صادق جوهر أفندي للعلوم الرياضية والفلكية بإنجلترا.
 - محمد كامل حسين أفندي للعلوم الأخلاقية والاقتصادية بأكسفورد "إنجلترا".
 - محمد حسنى نجم أفندي للعلوم الرياضية بإنجلترا.
 - سيد كامل أفندي للعلوم القانونية بفرنسا.
 - محمود عزمي للعلوم الأخلاقية والسياسية بفرنسا.

- محمد توفيق الساوى أفندي للأدبيات بالسوربون بفرنسا.
- توفيق سيدهم أفندي للعلوم الطبيعية بإنجلترا.
- وهى معلقة بالحائط البحري على بعد خمسين سنتيمتراً من الصورة السابقة.

الحائط الغربي:

٨- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثانية سنة ١٩٠٩م، وعددهم سبعة، وهم:

- يوسف نور الدين أفندي علم الطبيعة بإنجلترا.
 - عزمي خزام أفندي علم الطبيعة بفرنسا.
 - حسن صادق أفندي علم طبقات الأرض بإنجلترا.
 - الشيخ أحمد ضيف آداب اللغة العربية بفرنسا.
 - محمد سالم أفندي علم التشريح العمومي والمرض بألمانيا.
 - حسين رمزي أفندي علم طبائع الإنسان بإيطاليا.
 - على توفيق شوشة أفندي علم البكتريولوجيا بألمانيا.
- وهى موضوعة على الدولاب الذي عن يسار الحجرة، أمام الجالس على المكتب الذي عن يسار باب الحجرة.

٩- صورة طلبة الجامعة المصرية في إحدى الحفلات التي أقيمت بسراي جناكليس، موضوعة فوق الدولاب الثاني، أمام الجالس على المكتب.

الحائط القبلي:

١٠- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثالثة سنة ١٩١٠م وعددهم ستة، وهم:

- محمد كامل البنداري أفندي للتاريخ الحديث بفرنسا.
- على سيد يوسف أفندي آداب اللغة الإنجليزية اللغات السامية بإنجلترا.
- الشيخ على أحمد العناني اللغة العربية وعلم مقارنة اللغات السامية ببرلين.
- محمد محمد الديب أفندي للعلوم الزراعية بفرنسا.
- عبد المجيد خليل أفندي للعلوم الطبية والطب الشرعي بفرنسا.
- محمد فهمي عبد اللطيف للعلوم القانونية بفرنسا.

وبالحجرة سجل يحوى ١٤ صورة تمثل الجامعة المصرية القديمة التي كانت تشغل بناء جناكليس، مقر الجامعة الأمريكية الآن بشارع قصر العيني.

١١- (١) صورة تمثل مكتبة الجامعة (٢) صورة تمثل حجرة مجلس الإدارة (٣) صورة تمثل الأمير أحمد فؤاد جالساً على مكتبه (٤) صورة تمثل أحمد زكى بك سكرتير عام الجامعة. (٥) صورة

تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهم: الأستاذ جويدي، أحمد زكى بك، أحمد كمال بك، مسيو يوفيليه، المستر مار. (٦) صورة تمثل أعضاء مجلس الإدارة يتوسطهم الأمير "أحمد فؤاد باشا" (٧) صورة تمثل طلبة قسم التاريخ الإسلامي يتوسطهم أحمد زكى بك (٨) صورة تمثل طلبة قسم اللغة المصرية القديمة يتوسطهم أحمد كمال بك (٩) صورة تمثل طلبة قسم آداب اللغة العربية يتوسطهم أحمد زكى بك.

١٢ و ١٣ و ١٤ - مجموعة من ثلاث صور، تمثل الجواهر التي أهدتها الأميرة فاطمة إسماعيل إلى الجامعة:

- خاتماً من الماس.
- قلادة بسلسلة ذهبية.
- فرد سوار من الماس البرلنتي.
- ريشة من الماس البرلنتي.
- قلادة بفصوص زمرد.

١٥ - صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، سنة ١٩١٠م وهم: الأستاذ بوليه، والأستاذ إسماعيل حسنين باشا، والأستاذ الشيخ محمد الخضري بك، والأستاذ حفني ناصف بك، ونلينو، والأستاذ إسماعيل رأفت بك، والمستر مار.

١٦ - صورة تمثل طلبة قسم الحقوق بالجامعة المصرية يتوسطهم منصور فهمي أفندي، ومحمود عزمي أفندي، على بعد ١٦ سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء صوان المعرض من الجهة القبلية.

١٧ - صورة كبيرة تمثل الخديو عباس حلمي يبرح مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة، في ديسمبر سنة ١٩٠٨، مثبتة على غطاء المعرض في وسط الحائط تماماً. وصورة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية في عهد المغفور له الأمير أحمد فؤاد باشا، سنة ١٩١٢م وهم: الأستاذ بوليه، حفني ناصف بك، المستر مللر، الشيخ محمد الخضري بك، الأستاذ نلينو، مدموازيل كوفرير، الأستاذ شارل سيسون، الأستاذ جويدي، إسماعيل رأفت بك، الأستاذ ماسينيون، الأستاذ ليتمان الألماني.

١٨ - صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية أيضاً سنة ١٩١٣م، وهم: حفني ناصف بك، المسيو ألبرت بوفيليه، صابر صبري باشا، جرمان مارتين، مدموازيل كوفرير، مسيو سيسون، إسماعيل حسنين باشا، الأستاذ نلينو.

١٩- صورة تمثل أعضاء بعثة الأطفال بفرنسا سنة ١٩١٠م، وهم: حسين كامل، أرام استيفان، عبد الله الصحن، يتوسطهم الأستاذ عبد العزيز فهمي بك.

٢٠- صورة تمثل أعضاء بعثة الأطفال بفيينا سنة ١٩١٣م: محمد إيران صفوت، محمد أمين هيم، محمد توفيق مهران، وظهر خلفهم ضابط المدرسة.

وبالحجرة سجل يشمل أسماء فضليات السيدات والآنسات اللواتي كن يحضرن المحاضرات التي كانت تلقىها مدموازيل كوفرير باللغة الفرنسية في سنة ١٩١٠م عن "المرأة وتاريخ حياتها".

كريمة ارتين باشا	مدموازيل أنريكولت	مدام لوزينا بك
عقيلة أرتين باشا	مدموازيل أ. هيوارد	مدام ناتالية
كريمة ب. بونديه	عقيلة محمد بك محمود	مدموازيل ف واطن
عقيلة واصف غالي	الآنسة ف. سرهنك باشا	مدموازيل زفراني
عقيلة كحيل بك	مدموازيل أ. دي جازو	سمو الأميرة كمال الدين
عقيلة ديفونشير	مدام حورية هانم	مدام صندر
عقيلة عبد الباقي عمري	عقيلة ويصا واصف	عقيلة سعد زغلول باشا
عقيلة يعقوب بك صبري	مدام جولدنبرج	مدموازيل برته دارين
كريمة أ. عفيفي باشا	كريمات محب باشا	كريمة م. ذو الفقار
عقيلة رشدي باشا	مدموازيل أوستر لاند	كريمة ف. ذو الفقار
كريمة بورنيه	مدموازيل ف ماهر	كريمة ن. ذو الفقار
سمو الأميرة عين الحياة هانم	الآنسة هـ. عوض	عقيلة عزيز عزت باشا
سمو الأميرة فاطمة فاضل هانم	مدموازيل ف. أوبى	عقيلة مدحت باشا
كريمة باسينيل فؤاد	مدام أنطونين	كريمة عزيز عزت باشا
كريمة نينيت فؤاد	مدموازيل ف. ديمر تينو	الآنسة باربير
سمو الأميرة كيازيمه حسين	مدام ث. ديمرتينو	الآنسة آشور
سمو الأميرة قدرية حسين	عقيلة وهبي بك	عقيلة وجدي بك
سمو الأميرة سميحة حسين	مدموازيل فرانكيه	عقيلة قطاوى بك
سمو الأميرة م. حسين	مدام كروفورد	الآنسة كاستلانو
سمو الأميرة بديعة حسين	كريمة عطيات فؤاد	

وغيرهن كثيرات، مما يدل على نهضة علمية اجتماعية غذاها القائمون بالأمر، وبثوا فيها من روحهم الفتية، فكان لها أطياب الثمرات.

المدينة الجامعية

قامت لجنة الجامعة التي شكلت سنة ١٩١٧م برفع تقرير عن فكرة إنشاء مدينة جامعية إلى وزير المعارف العمومية سنة ١٩٢١م، ولكن الفكرة لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ حتى قامت كلية الآداب باستئجار بيت للطالبات.

وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥م صدر مرسوم باعتماد نظام منشأة مدينة فاروق الأول الجامعية وذلك تحقيقاً للرغبة الملكية بإنشاء مدينة جامعية لطلاب جامعة فؤاد الأول. وقد تبرع جلالة الملك فاروق الأول وعائلته بمبلغ ١٠١,٦٠٠ جنيه والأفراد والشركات والبيوت التجارية بمبلغ ١٣٠,٧٦٠ جنيه أضيفت إليها صافي إيراد سباق خيرى مخصص للمدينة وقدره ١٨,٠٣٢ جنيه وبذلك يكون مجموع التبرعات ٣٥٠,٣٩٢ جنيه.

وتألفت لجنة من الأعضاء المؤسسين وهم محمد بهي الدين بركات باشا والهامي حسن باشا والدكتور علي إبراهيم باشا لإنشاء مدينة فاروق الأول الجامعية، وأسندت رئاسة المنشأة الفخرية إلى حضرة صاحب السمو المغفور لها الأميرة شيوكار مدى حياتها، والغرض من إنشاء هذه المدينة "هو إعداد مبان تخصص لسكنى الطلاب وتغذيتهم والعمل على كل ما من شأنه أن يعين على تسهيل أمور الحياة إليهم وتحسينها ورفع مستواهم الثقافي والصحي والاجتماعي، ويقوم إدارة المنشأة:

١- مجلس أعلى: مؤلف من رئيس يعين بمرسوم وخمسة أعضاء يعينون بمرسوم مدى الحياة وثمانية أعضاء يعينون بمرسوم لمدة ثلاث سنوات وعضوين بحكم وظيفتهما وهما مدير الجامعة وسكرتيرها العام مع عضوين أحدهما من هيئة التدريس والثاني من الطلبة.

٢ مجلس إدارة: مؤلف من مدير الجامعة رئيساً، سكرتير عام الجامعة، وخمسة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى منهم ثلاثة من المعينين مدى الحياة وأربعة من هيئة تدريس الجامعة وأربعة من طلاب الجامعة.

٣- اللجنة التنفيذية: وتتألف من خمسة أعضاء لمدة سنتين يختارهم مجلس الإدارة، على أن يكون بينهم واحد من الأعضاء المؤسسين وله الرئاسة.

وفي يوم الثلاثاء ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٦م وضع جلالة الملك فاروق الأول حجر الأساس لبناء المدينة بجوار الملاعب والإستاد الجامعية، على أن تبلغ مساحة المشروع عند إتمامه حوالي عشرين فدانا. وأسند إلى المكتب المعماري برياسة مصطفى فهمي باشا إعداد مشروع عام لمباني المدينة الجامعية روعي فيه أن تجمع المدينة أسباب الدرس والتسلية في أوقات الفراغ، والمشروع العام يتكون من

أثنى عشر مبنى منها ٦ مبان لمساكن الطلاب يسع كل مبنى ٣٠٠ طالب، سكن للطالبات ومطعم يسع ١٥٠٠ طالب في الدفعة الواحدة وناد ومكتبة ومبنى للإدارة وقاعة للحفلات الكبرى ومسجد ومبنى خاص لمدير المدينة الجامعية مع مبنى للنشاط الاجتماعي وصالة اجتماعات.

وفي يوم الجمعة ٦ من مايو سنة ١٩٤٩م تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق الأول وافتتح المبنى السكني الأول لطلاب جامعة فؤاد الأول غير المقيمين بالقاهرة، ويقع المبنى على مسطح مساحته ١٣٠٠ متر تقريبا ومكون من خمسة طوابق وبلغت تكاليف المبنى ١٤٠,٠٠٠ جنيه للأعمال الإنشائية والصحية والكهربائية والمساعد، أما تكاليف تأثيث المبنى فقد بلغت ١٥,٠٠٠ جنيه.

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٩م قبل في المبنى السكني الأول الفوج الأول من الطلاب، وفي الجلسة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى للمدينة الجامعية في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨م وافق المجلس الأعلى للمدينة على إنشاء المطعم والنادي في حدود تقدير ابتدائي قدره ١١٦,٠٠٠ جنيه على أن تكون الخطوة التالية هي إقامة المبنى السكني الثاني المقابل للمبنى السكني الأول، على أن يعدل المبنى من الداخل بحيث تخصص حجرة مستقلة لكل طالب، واكتفى بصالون واحد في المبنى على أن تحول الصالونات الباقية إلى حجرات للجلالاب. واشترط للإقامة أن يكون الطلاب من غير سكان القاهرة وضواحيها وألا يكون لهم بها أقرباء، وأن يكونوا من طلاب الجامعة في أقسام الليسانس والباكوريوس فقط ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩م، وتتقاضى الجامعة من كل طالب ينزل بالسكن الجامعي ثلاثين جنيها خلال السنة الجامعية ١٩٤٩/١٩٥٠م مضافا إليها ثلاثة جنيها بصفة تأمين للأدوات والأثاثات تدفع مع القسط الأول وقدره خمسة جنيها، والباقي يدفع على سبعة أقساط كل قسط أربعة جنيها. وهذا لقاء الإقامة والمأكل (ثلاث وجبات يوميا) وغسيل الملابس وكيها. وقد افتتح المبنى السكني الثاني في السنة الجامعية ١٩٥٣/٥٢م، وبعد قيام الثورة واتساع القاعدة الطلابية مع امتداد مجانية التعليم إلى الجامعة وزيادة أعداد الطلاب المغربين تم إنشاء أربع مجموعات سكنية يتألف كل منها على مبنين متجاورين مساحة كل مجموعة ١٥٠٠٠ متر، وتتسع كل مجموعة لسكن ٢٥٠ طالبا، وقد أقيمت إحدى هذه المجموعات على جزء من أرض كلية الزراعة بالجيزة وخصصت لسكن الطالبات وافتتحت عام ١٩٥٧/٥٦م، بالإضافة إلى استئجار منزل بالدقي عام ٦٢/٦١م خصص لسكن الطالبات ويسع ١٥٠ طالبة، ثم تم إنشاء مدينة رعاية الطلاب مكونة من أربعة مبان افتتحت تباعا من شهر فبراير ١٩٧٨م حتى عام ١٩٨١م، وبذلك تكون السعة الإجمالية للمدن الجامعية لجامعة القاهرة ١٠٥٨٥ طالبا وطالبة.

أرقام لها دلالات

جوائز نوبل لخريجي جامعة القاهرة :

- الرئيس ياسر عرفات
- الأستاذ نجيب محفوظ
- الدكتور محمد البرادعي
- جائزة نوبل للسلام
- جائزة نوبل في الأدب
- جائزة نوبل للسلام

وفيما يلي بيان بعدد المقيدون بالكلية المختلفة لجامعة القاهرة، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا لعام ٢٠٠٧/٦، وفقا لآخر الإحصاءات التي أصدرتها الجامعة، كما جاء في كتاب الجامعة - عيد العلم - في يونيو سنة ٢٠٠٧م في إطار الاحتفالية المئوية لجامعة القاهرة:

- أعضاء هيئة التدريس: ٦٨٢٢
- معاونو هيئة التدريس: ٢٩١٥
- عدد الطلاب المقيدون: ١٢٠٥٤١ منتظم
- منتسب: ٤٥٧٧٩
- طلاب الدراسات العليا المقيدون: ٢٢٨٠١
- الخريجون في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٢٣٦٩١ منتظم
- منتسب: ٥٨٤٣
- الحاصلون على درجات عليا: ٥٣٢٦
- عدد المقيدون في كلية الهندسة: ١٢٥٤٣
- عدد المقيدون في كلية الطب: ٩٤٨٥
- عدد المقيدون في كلية الصيدلة: ٧٩٩١
- عدد المقيدون في كلية الطب البيطري: ٣١٢٣
- عدد المقيدون في كلية طب الفم والأسنان: ٢٤٨٧
- عدد المقيدون في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: ٣٤١٧
- عدد المقيدون في كلية الإعلام: ٢٦٠٩
- عدد المقيدون في كلية التجارة: ٢٩٢٧٧ منتظم

٢٣٦٤١	منتسب	
١٨٠١٢	منتظم	▪ عدد المقيدون في كلية الحقوق:
١٧٤٩٤	منتسب	
١٥٢٤٦	منتظم	▪ عدد المقيدون في كلية الآداب:
٧٨٢٢	منتسب	
٨٧٥١	منتظم	▪ عدد المقيدون في كلية دار العلوم:
٥٧٨	منتسب	
١٩١٩		▪ عدد المقيدون في كلية رياض الأطفال
٤٥٦٦		▪ عدد المقيدون في كلية العلوم
٢٩٤٥		▪ عدد المقيدون في كلية الزراعة
٣٥١٤		▪ عدد المقيدون في كلية الآثار
٢٧٢٧		▪ عدد المقيدون في كلية العلاج الطبيعي
٩٤٢		▪ عدد المقيدون في كلية التخطيط العمراني
٨٩٥		▪ عدد المقيدون في كلية التمريض
١٨٥٣		▪ عدد المقيدون في كلية الحاسبات والمعلومات

مرتبات هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٥٠ م

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠م صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكلليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة علي الوجه الآتي:

الأستاذ الأول فئة "أ"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة استئناف القاهرة (١٥٠٠ج)*.
فئة "ب"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة استئناف الأقاليم (١٤٠٠ج).
الأستاذ فئة "أ"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه المستشار بمحاكم الاستئناف (١٣٠٠ج).
الأستاذ فئة "ب"	فئة تتقاضى المرتب الذي يتقاضاه رئيس محكمة ابتدائية من فئة "أ" (١٠٨٠-١١٤٠ ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
	وفئة تتقاضى المرتب الذي يتقاضاه رئيس محكمة ابتدائية من فئة "ب" (٩٦٠-١٠٨٠ ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ "ج"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة ابتدائية من فئة "أ" (٨٤٠-٩٦٠ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ المساعد "أ"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة ابتدائية من فئة "ب" (٧٨٠-٨٤٠ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ المساعد "ب"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه قاض من الدرجة الأولى (٦٦٠-٧٨٠ج) بعلاوة ٤٨ ج كل سنتين.
المدرس "أ"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه قاض من الدرجة الثانية (٥٤٠-٦٦٠ج) بعلاوة ٤٢ ج كل سنتين.
المدرس "ب"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل نيابة من الدرجة الثانية (٣٦٠-٤٨٠ج) بعلاوة ٣٦ ج كل سنتين.
مساعد المدرس	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه وكيل نيابة من الدرجة الثالثة (٣٠٠-٣٦٠ج) بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين.
المعيد فئة "أ"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه مساعد نيابة (٢٤٠-٣٠٠ج) بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين.
المعيد فئة "ب"	يتقاضى المرتب الذي يتقاضاه معاون نيابة (١٨٠ج).

* يلاحظ أن مرجعية تقدير المرتبات تستند إلى ما يجري العمل عليه في الهيئة القضائية، ابتداء من وكيل محكمة استئناف القاهرة، ويقابله في الجامعة الأستاذ الأول فئة "أ"، وحتى معاون النيابة ويقابله في الجامعة المعيد فئة "ب"، على اعتبار أن منصب القضاء كان أرفع المناصب، ومن ثم يقاس عليه أستاذ الجامعة.

المجلس الأعلى للجامعات

أنشئ لأول مرة بوزارة المعارف العمومية، المجلس الأعلى للجامعات المصرية بالمرسوم الصادر في ٢٦ من يونيه لسنة ١٩٥٠م وذلك بعد إنشاء جامعتي: محمد علي باشا الكبير ١٩٤٩م (أسيوط)، وإبراهيم باشا الكبير (١٩٥٠م) عين شمس.

تشكيل المجلس:

يشكل المجلس علي الوجه التالي:

رئيساً	وزير المعارف العمومية
أعضاء	مديرو الجامعات.....
	وكلاء الجامعات.....

عميد الكلية المختص عند النظر في المسائل المتعلقة بكليته

ويتولي سكرتير عام جامعة فؤاد الأول سكرتارية هذا المجلس.

ويختص المجلس الأعلى للجامعات بإبداء الرأي في تنسيق الدراسات والامتحانات والدرجات الجامعية وإنشاء الكراسي ومعادلات الشهادات الأجنبية والترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلي وظيفة أستاذ أو التعيين في هذه الوظيفة ونقل الأساتذة من جامعة إلي أخرى، وكذلك فيما يطلب مجلس إحدى الجامعات إبداء الرأي فيه.

وكل قرار يصدره مجلس إحدى الجامعات في أمر ما يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للجامعات يجب عرضه على هذا المجلس لإبداء الرأي فيه قبل التصديق عليه من وزير المعارف العمومية.

ثم صدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة تنظيم الجامعات المصرية، والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦م في شأن تنظيم الجامعات ليحدد نظام العمل والإطار القانوني واختصاص المجلس الأعلى للجامعات.

وشكل المجلس علي الوجه الآتي:

- رئيس المجلس: أقدم مديري الجامعات المصرية.
- مديرو الجامعات المصرية.
- وكلاء الجامعات المصرية.

- ثلاثة من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي (يعينون بقرار من وزير التربية والتعليم) لمدة سنتين قابلة للتجديد.
 - عضو عن كل جامعة يعينه مجلسها سنوياً من بين أعضائه.
 - أمين المجلس.
- ثم صدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م وبه أصبحت رئاسة المجلس لمدير جامعة القاهرة وزاد عن الأعضاء ذوي الخبرة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وزادت صلاحيات المجلس الأعلى للجامعات علي حساب استقلال الجامعات.
- وفي عام ١٩٦٣م تقرر أن تكون رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالي، وفي حالة غيابه يرأس المجلس أقدم مديري الجامعات المصرية.
- ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ليصبح المجلس الأعلى للجامعات جهاز إدارة وتوجيه، وله الرأي الأخير وتلتزم الجامعات بتنفيذ قراراته بعد أن توسعت صلاحياته وزادت اختصاصاته، كما فقدت جامعة القاهرة (الجامعة الأم) منصب الأمين العام الذي اختصها به المرسوم الصادر في ٢٦ من يونيو لسنة ١٩٥٠م حتى أننا نجد أن قرارات وزراء التعليم العالي الثلاثة الأخيرة الخاصة بتعيين الأمين العام للمجلس أصبحت مقصورة علي جامعة حلوان.
- ومع ذلك فإن للمجلس الأعلى للجامعات دوراً قومياً هاماً لا يمكن إنكاره، فهو يختص برسم سياسة التعليم الجامعي في ضوء خطة الدولة، إلا أنه بوضعه الحالي يحد من حرية الحركة والتمايز بين الجامعات.

توصيات لجنة إصلاح التعليم

٢٣ من أغسطس ١٩٥٣م

برئاسة علي ماهر باشا رئيس الوزراء

تقدم الأستاذ إسماعيل القباني وزير المعارف السابق بعد ثورة ٢٣ يوليو بمذكرة إلى مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ يقترح فيها تشكيل لجنة تكون مهمتها دراسة شئون الجامعات بصفة عامة، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة لإصلاح التعليم الجامعي والنهوض به، فتشكلت لجنة من بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة والإسكندرية برئاسة علي ماهر باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت أطلق عليها لجنة إصلاح التعليم الجامعي، وقد تقدمت هذه اللجنة بتوصياتها في ٢٣ من أغسطس ١٩٥٣م وهي:

١. أن تعيد الجامعات النظر في الدور الذي يجب أن تؤديه في ميدان التعليم حيث جدت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في رسالة التعليم الجامعي.
٢. ضرورة أن تمنح الدولة الجامعات أقصى قدر من الاستقلال الذاتي حيث إن استقلال الجامعة العلمي يجب أن يكون تاماً، حتى يتقدم العلم ويزدهر في ظل هذه الحرية، كما رأت أن تستقل الجامعة بلوائح مالية خاصة بها، وأن تتوسع في سلطاتها المالية والإدارية نظراً لما يقتضيه البحث العلمي ومستلزماته من سرعة البت في كثير من الشئون.
٣. تمكين الجامعات من رسم خططها، وتخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لها.
٤. إن واجب الجامعة هو امتثال المعارف وتقديمها وتفسيرها وإضافة إليها بحيث يكون العمل الإنشائي جزءاً من واجب الأساتذة في الجامعات كلها، وخير الدرس ما تم في جو البحث.
٥. تنقيف الرأي العام وتعليم الكبار بالوسائل الجامعية ذاتها، وعن طريق الصحافة والإذاعة ومؤسسات النشر وغيرها.
٦. أن تبذل الجامعة جهداً لكي يكون التعليم العام في مستوى الإعداد للتعليم بها، وحقلاً للبناء والتدريب على الأساليب الجامعية.
٧. ضرورة أن تمثل الجامعات تمثيلاً يتصل بأنظمة التعليم العالي أو التوسع فيه.
٨. فتح أبواب الجامعات للطلبة الممتازين بصرف النظر عن مركزهم المالي والاجتماعي.
٩. دراسة الطرق التي تثبت مدى صلاحية اختيار طلبة الجامعة للقبول بها وإضافة الوسائل التي تبين شخصية الطلاب واستعدادهم الذاتي للدراسة الجامعية مثل فحص سجلاتهم في المدارس الثانوية،

والاطلاع علي تقاريرها عن أخلاقهم وصفاتهم الشخصية، والتحدث إليهم ومناقشتهم لتبين آرائهم وقوة شخصيتهم.

١٠. أن يترك للطالب الحرية في اختيار ميدان دراسته مع تزويده بالمعلومات المطلوبة.
 ١١. ألا تتجاوز نسبة أعضاء هيئة التدريس إلي عدد الطلبة ٥% وخاصة في الدراسات العملية؛ حتى يكون هناك توازن معقول بين التدريس والبحث.
 ١٢. تيسير سبل البحث علي الباحثين بتوفير هيئات التدريس والمعدات والمكتبات والأموال اللازمة.
 ١٣. إنشاء مراكز متفرعة للبحوث الأساسية داخل الجامعات وتدريب الباحثين فيها.
 ١٤. منح الكليات حرية التوفيق بين برامج التدريس والبحث، واحتياجات الطلبة ومطالب الحياة.
 ١٥. أن تجعل الجامعات من مبادئها الأساسية نظام اليوم الكامل وتشجيع إنشاء مساكن للطلبة.
 ١٦. إطلاق الحرية للأساتذة بشرط أن يضطلعوا بواجبات وظائفهم بروح الإخلاص والبحث الحر بحيث لا يقوموا بأي نشاط لا يتفق والأداء التام لهذه الواجبات.
 ١٧. استعراض الطرق التعليمية في جامعات العالم بأن يمنح لأعضاء هيئة التدريس إجازة دراسية بمرتب كي يتمكنوا من الإلمام بها والاقتباس منها.
 ١٨. وضع نظام لتبادل أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم بين جامعات العالم مع احتفاظ العضو المتبادل معه أو المعار بوظيفته، وحفظ حقه في الترقية في جامعته الأصلية.
 ١٩. إلغاء الحواجز الجمركية، وتعديل قيود تبادل العملة لاستكمال الأجهزة المطلوبة لمعامل الجامعة، وسائر وسائل التثقيف كالكتب والأفلام وغيرها.
- ولما طلبت هذه اللجنة من الحكومة دراسة هذه التوصيات ووضعها موضع التنفيذ، رفضتها لعدم تلبيتها رغبات المسؤولين في ذلك الوقت.

كلمة الرئيس محمد حسني مبارك
في الاحتفال بالعيد الماسي لجامعة القاهرة
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ضيوف مصر الأعزاء

أيها الأخوة المواطنون

في رحاب العلم الغامر نلتقي اليوم على هذه البقعة الطيبة من أرض مصر الطاهرة لنحتفل في خشوع وإجلال بالعيد الماسي لأعرق الجامعات الحديثة في مصر والوطن العربي على امتداده. ونحيي هذه القلعة الشامخة من قلاع الفكر والمعرفة رمزاً عظيماً مشرفاً لمصر الحديثة ... وعلامة بارزة في سجل كفاح الشعب المصري في سبيل الحرية والكرامة الوطنية ... وتجسيدا لإصراره على الحفاظ على هويته الحضارية ... وأصالته الفكرية ... وإيمانه بأن التحرر الفكري هو الركيزة الأساسية لأي عمل قومي رشيد يتناسب مع عراققة هذا الشعب وامتداد جذوره في أعمال التاريخ. وبذلك جاء افتتاح الجامعة المصرية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م خطوة عملاقة لشعب عظيم كان رائداً في إدراك أسرار الكون، واستيعاب رسالة الإنسان في الأرض، خليفة الله على هذا الكوكب، وصانعاً للمجد والحضارة ...

ولعل أول ما يستوقف النظر في هذا المجال أن إنشاء الجامعة المصرية تواكب مع ازدهار الحركة الوطنية، فكان البعث الفكري واحداً من أهم المقومات الأساسية للنهضة الشاملة التي قامت على الشعور العميق بالانتماء للوطن، والولاء لترابه وتراثه وأمانيه، والوعي العميق بدور العلم في توجيه الحركة الشعبية، وصياغة الأهداف القومية.

ومن هنا أصبحت الجامعة مدرسة للوطنية بقدر ما كانت معهداً لتحصيل العلم ونشر المعرفة، وفيها تخرج قادة النضال القومي جنباً إلى جنب مع رعاة النهضة الفكرية والأدبية وجهابذة العلوم الطبيعية والرياضية الذين احتلوا مكانهم في سجل الخالدين ... بالجهد الصادق ... والعمل الدائب ... والتجرد المتناهي في طلب العلم ... والتواضع الجم في السعي وراء الحقيقة ... وكانوا خير أبناء لأعظم أمة أخرجت للناس ...

ومن دواعي الفخر والاعتزاز لهذه التجربة الرائدة؛ أنها قامت بمبادرة شعبية خالصة لم تنتظر الوحي من أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها الحكومية ... ولا هي ألقت عليها العبء والمسئولية، بل إنها

تبلورت في جهود بدأت فردية ثم سرعان ما اتسع نطاقها ... وتساعد تأييدها ... في صفوف الجماهير الواعية المثقفة المؤمنة بأن رقي الأمم يتوقف على جهود أبنائها ... بغض النظر عن مواقعهم ومراكزهم ... وأن الوطنية هي مسئولية في المقام الأول، وليس ترفاً فكرياً، أو سعيًا وراء المناصب والمغانم، وإنما هي تضحية بالنفس والمال في سبيل المثل العليا والمبادئ السامية ... وأن كرامة المواطن هي جزء لا يتجزأ من كرامة الوطن وعزته، فلا يستطيع المصري أن يعيش موفور الكرامة مرفوع الرأس إلا إذا أسهم في توفير أسباب القوة والعزة لوطنه، ووضع ارتقائه وتقدمه فوق طموحاته الشخصية وأهدافه الذاتية.

وهكذا كان الشعب المصري صادقاً مع نفسه، أميناً في الوفاء بمسئوليته حين أطلق شعاره المدوي في العالمين (نموت وتحيا مصر) ولا يسعنا إلا أن نحني الرأس إعجاباً وتقديراً لهذا العمل الوطني الجليل الذي اضطلعت في الولاء للشعب، وأدركت أن العمل العام يجب أن يرتفع فوق مراتب الحزبية والخلاف عندما يتصل بالمصالح العليا للوطن والمطالب الأساسية للشعب، ويجب أن ينتزه عن الهوى والغرض، فلا يكون محلاً للمزايدة والرغبة في الاستئثار بالفضل أو الحصول على المغانم، لأن الوطنية عطاء متصل ... وتضحية مستمرة ... وأداء للواجب قبل المطالبة بالحق ... واستعداد للمبادأة والحركة الجماعية الواحدة ... وفي هذا فليتنافس المتنافسون ... ولا تترك آمالها وأمانيتها إذا انصرف أبنائها إلى مآربهم الشخصية، واستسلموا لأهوائهم ونوازعهم الذاتية، ومضى كل في طريقه يتطلع إلى المجد والمال والسلطة، دون اعتبار لمصلحة الوطن، أو اكتراث بمصير باقي أفراد الشعب، بل يجب أن يكون الكيان الوطني شامخاً .. راسخ البنیان .. عميق الجذور .. وهو مالا يتحقق برفع الشعارات وإطلاق العبارات الرنانة، وإنما يتبلور بالعمل الصالح والقدرة الطيبة ... والاستعداد الأصيل لتحويل العقيدة إلى واقع ملموس ... وممارسة يومية لا مرأى فيها ...

وقد عبر المجاهد الكبير "مصطفى كامل" عن هذه المعاني السامية، حين وجه للأمة كلمات صادقة صادرة عن القلب قائلاً: فلتنس الأحزاب انقساماتها .. ولينس الصحفيون خصوماتهم .. ولتلق الأحقاد في هوة لا يسمع فيها لغو ولا دوي .. ولتجتمع الأمة لإتمامه هذا العمل الضخم، وتحقيق هذا المشروع الذي كله خير ونفع عميق ..

وضرب هذا المصري العظيم مثلاً رائعاً في الوفاء لوطنه وأمته حين طالب أنصاره ومؤيديه بعدم إقامة احتفال لتكريمه بمناسبة عودته للوطن بعد اغتراب قضاه في الدعوة للقضية الوطنية، مقترحاً أن يحولوا جهودهم إلى تنظيم اكتتاب عام لتأسيس الجامعة قائلاً: "أن خير هدية أقدركم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية هي أن تقوم اللجنة التي شكلت للاحتفال بعودتي بدعوة الأمة كلها، وطرق باب كل مصري، لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتقدم للأمة الرجال الأشداء".

وبهذه الروح الطيبة - أيها الإخوة المواطنون - شكلت اللجنة التأسيسية لكل فئات الشعب واتجاهاته، وعقدت أول اجتماعاتها بمنزل "سعد زغلول" في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م ومضت تعمل، وتعمل بعزيمة وخشوع، رغم العقبات الجسام التي وضعتها سلطات الحكم الأجنبي، وفرضتها صعوبة البدء والتكوين، دون أن يكون هناك أساس يقوم عليه البناء، أو أرضية يستند إليها العمل، أو نموذج يقتدي به في التنظيم والحركة، بل عمل خلاق رائد .. وعرق طاهر .. وجهد خالص لله .. ووفاء صادق للشعب. وهكذا تكون الوطنية .. وبذلك تتميز المصرية التي هي فيض غامر من العطاء المتصل .. وإنكار الذات .. وسيل مستمر لا ينقطع من البذل والفداء .. واقتحام جسور الصعوبات والمشكلات، ومواجهة لا هودة فيها لأعظم التحديات .. وملحمة فريدة واثقة الخطى، ثابتة القدم، واضحة الرؤيا، سامية الهدف .. فسلام على أرض الكنانة يوم اصطفاها الله مهذا للحضارة .. ومولدا للنور والعلم .. ومعقلا لحرية الفكر والعقيدة .. وقلعة شامخة للسماحة والتعايش .. والترفع عن الحقد والضغائن .. وقدوة في الإخاء والتواصل .. ومحاربا للعدل والمساواة والتضامن الاجتماعي.

وحق علينا جميعا أن نحيا هذه السيرة العطرة .. بالأمل والعمل والأحلام .. والإنجازات الملموسة في دنيا الواقع .. فنفني لكي تحيا مصر .. ونكد لكي تسعد .. ونسهر لكي تأمن. لقد حققت الجامعة المصرية منذ مولدها إنجازات كبيرة رغم أنها بداية متواضعة في مواردها وقدراتها .. وقد علمتنا الأحداث والتجارب أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوات صغيرة طالما اشتعلت في نفوسنا العزيمة، وعاش في قلوبنا الإيمان والأمل، وفي عقولنا الثقة والقدرة على الرؤية الثاقبة الواضحة، وفي سواعدنا القوة الكفيلة بتحويل الحلم إلى حقيقة.

وفي حين أن عدد الذين انخرطوا في صفوف الجامعة في أيامها الأولى طلبا للعلم، وسعيا وراء المعرفة، لم يتجاوز مائة وعشرين فردا، فقد بلغ عدد من تخرجوا فيها حتى اليوم في جامعة القاهرة مليوناً و٥٨ ألف شخص، منهم ١٠٦ آلاف و٤٨٢ شخصا حصلوا على درجات عليا: الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه.

وقد أدرك القائمون على أمر الجامعة منذ البداية الرسالة الكبرى التي تتحملها في الربط بين الحضارات، والوصل بين الشعوب والثقافات، فلم يترددوا في الاستعانة بالأساتذة الأجانب الذين أثروا الحياة الفكرية والثقافية، وأصبحوا همزة الوصل بين الفكر الأوربي بشتى روافده، والفكر العربي الإسلامي في مصر، فتولى الألماني "رتمان" تدريس مادة اللغات السامية. وقام الفرنسي "ماسينيون" بإلقاء محاضراته في الفلسفة. وعهد إلى الإيطالي "ملينو" بتدريس تاريخ الفلك العربي، وقام "سانتيلانا" بوضع مرجع أساسي في تاريخ المدارس الفكرية في الإسلام.

وكان هؤلاء المفكرون يتوجهون إلى الأزهر الشريف للاستزادة من العلم، والتعميق في آداب اللغة وعلوم الدين والحضارة الإسلامية في نفس الوقت الذي يلقون فيه محاضراتهم في الجامعة المصرية إلى جانب الرواد من الأساتذة المصريين، وفي مقدمتهم: إسماعيل رأفت، وحفني ناصف، ومحمد الحضري، وأحمد ضيف، وطه حسين.

وبذلك جمعت هذه المؤسسة العريقة بين قومية الانتماء وعالمية الفكر والمعرفة، وبنفس المعايير أدركت الجامعة أن مسؤوليتها في نشر العلم والثقافة لا تقف عند حدود مصر السياسية، بل إنها تتعداها إلى سائر أرجاء الوطن العربي والقارة الإفريقية باعتبارها أول جامعة عصرية تقوم في هذا الركن الحيوي من العالم.

وقد أدت الجامعة تلك الرسالة على الوجه الأكمل، سواء عن طريق إفاد الأساتذة إلى المعاهد العلمية ومؤسسات البحث في هذه المناطق، أو بفتح أبوابها لطلاب العلم من أبنائها حتى بلغ عدد الخريجين من أشقائنا العرب والأفارقة ٤٧٠٠ شخص، بالإضافة إلى ١١,٤٥٠ حصلوا على درجات عليا. وبذلك أسهمت جامعة القاهرة في تعزيز جسور الاتصال الثقافي والعلمي مع الشعوب التي تشاركنا في المصلحة والهدف والمصير.

ونحن لا يمكن أن ننسى في هذه المناسبة أن كل الإنجازات التي سجلتها الجامعة ما كان يمكن أن تتحقق لولا تفاني تلك الأجيال المتعاقبة من الأساتذة الأجلاء الذين نعتبرهم هم الجنود المجهولين وراء كل تقدم حققته البلاد، والقوة الدافعة في كل خطوة خطوناها، فهم حملة المشاعل والمعرفة، ومنبع الاستنارة العلمية والفكرية في هذا العصر الذي أصبح فيه العلم في طليعة القيم التي تشكل حياتنا الفردية والجماعية، وتسيطر على تحديد الإنسان لدوره في الحاضر والمستقبل.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أوجه لرجال الجامعات المصرية ونسائها، كلمة تقدير وإعزاز .. وأخاطبهم جميعا باعتبارهم طليعة الفئات، التي تعزز الدولة بآرائها ومشورتها وخبرتها .. فلا يمكن أن تقوم بينها وبينهم خصومة، أو تضيق بما يقومون به من نشاط، أو تغلق أمامهم أبواب العمل العام، بل إنهم جميعا مطالبون، ولا أقول مدعوون، للإسهام في هذا العمل بشتى صوره، فهم خير من يحمل الرسالة، ويؤدي الأمانة "إنما يخشى الله من عباده العلماء".

إنكم مطالبون بتقييم نوعية التعليم والثقافة في مصر، والبحث عن أسلوب عملي قابل للتطبيق، لرفع مستوى التعليم وزيادة كفاءة الخريجين، وتلك مشكلة لا ننفرد بمواجهتها، بل تشاركنا فيها أرقى الدول وأكثرها تقدما في المجالات العلمية والتكنولوجية.

غير أن هذا لا يعفيانا من واجب إجراء تقييم شامل للبرامج والمناهج وأسلوب التعليم في مختلف المراحل، وتقديم الحلول الناجحة للمشاكل ونواحي القصور والضعف، لأن التقدم تيار متدفق يتطلب الحركة الدائبة والتطوير المستمر، وليس هناك من هو أجدر بهذا العمل الكبير منكم.

وأنتم مطالبون بتعميق الصلة مع القاعدة الطلابية العريضة، بحيث يتطلعون إليكم في الحاضر والمستقبل، ليس فقط كقدوة ونموذج يحتذى أسلوب التفكير، ومناهج السلوك وتقديس العلم، بل أيضا للاهتمام بكم للتعرف على الطريق القويم إلى خدمة الوطن، وتعميق الانتماء إليه، وغرس القيم الصحيحة في أعماقهم، بحيث ينحصر طوفان القيم المادية التي تغطي على القيم الروحية والجذور الحضارية، وتنبلور ملامح مجتمع جديد، يحقق التزاوج والتجانس بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين الحفاظ على التراث الحضاري والأصول الاجتماعية التي عصمت شعب مصر من الهزات والنكسات التي عصفت بشعوب أخرى عديدة، وصانت حركته وهو يجتاز المراحل المتعاقبة من التطور، وجعلت نضاله في جميع العصور متسما بالإنسانية ورفض العنف والشطط والتطرف.

نريد من جامعتنا مشاركة أكبر في التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والتحاماً أكثر بالجامهير في حياتها اليومية ومطالبها المشروعة، وقد كانت جامعة القاهرة رائدة في تكوين المعاهد المتخصصة ومراكز البحوث، سواء في المجالات الطبيعية والهندسية، أو في مجال العلوم الإنسانية. وما أحوجنا اليوم وقد تراكت مشاكلنا وتشعبت رواسبها ومضاعفاتها - إلى دور فعال نشط لرجال الجامعات في اقتحام هذه المشاكل من منطلق التوفيق بين النظرية والتطبيق، والبعد عن المفاهيم المجردة التي لا وجود لها في عالم الواقع.

وقد كان تقديري - ولا زال - أن الأجهزة الحكومية في مسيس الحاجة إلى عون المتخصصين من أساتذة الجامعات في التصدي لكثير من المشاكل الملحة .. ويهمني أن أذكر منها: مشكلة الانفجار السكاني، تضخم المراكز الحضرية وخاصة القاهرة والإسكندرية ومشاكل الإسكان، والحاجة إلى بعث ثقافي جديد، وقضايا الشباب، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وتحديث نظام الإدارة بالجهاز الحكومي والقطاع العام، وتفشي الاتجاه إلى الاستهلاك دون زيادة مماثلة في الإنتاج، وظاهرة الإسراف والبذخ، وقد أخطرت الوزارات والأجهزة المعنية، بالالتجاء إلى الجامعات كلما كان ذلك متاحاً، وبقي أن يستجيب علمائنا لهذا النداء، ويقيني أنهم لن يتقاعسوا عن الوفاء بحق الوطن وضريبة الانتماء إليه، فهم صفوة أبنائه وأخلص مريديه.

وستظل مصر أمينة على التزامها .. وفيه لمبادئها .. مؤمنة برسالتها ..

قوية بصلابتها .. والله أكبر .. وتحيا مصر ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الجامعة والحياة الأدبية

كان لفكرة إنشاء الجامعة المصرية صدى واسع وعميق في المجتمع، وفي ذلك الحين كان الشعر من أهم مجالات التعبير عن الشعور الوطني، ومن هنا انبرى الشعراء في الإشادة بفكرة الجامعة، والحث على مساندتها بكل الوسائل، وفي مقدمتها التبرعات بالمال أو الأراضي أو بالجهد العلمي. ثم كان الشعر مقدما في كل مناسبة تتصل بالجامعة أو الداعمين لها، وقد اخترت من بين عشرات القصائد أشهرها لكل من هؤلاء المشاهير الثلاثة.

- الشاعر حافظ إبراهيم
- الشاعر أحمد شوقي بك
- الشاعر علي الجارم بك

الحث على معاضدة مشروع الجامعة

قصيدة أنشدها شاعر النيل حافظ إبراهيم في الحفل

الذي أقيم في دار التمثيل العربي، وخصص لإيراده لمشروع الجامعة المصرية

[تشرت في ١٩ من مارس سنة ١٩٠٧م]

فنحن ندعوكم للبذل عن رغب
ذر الرماد بعين الحاذق الأرب
أن المصاييح لا تغني عن الشهب
حد القراءة في صحف وفي كتب
من المدافع عن عرض وعن نشب؟
وأندرت مصر بالويلات والحرب؟
حتى يرى الحق ذا حول وذا غلب
بين المناطق عن بعد وعن كئيب؟
سائر الغيب عن شفاقة الحجب
فيها الطبيعة من بدع ومن عجب؟
ضنت به الأرض في ماض من الحقب
معالم القصد بين الشك والريب؟
إلا بجامعة موصولة السبب
إلى (أمين) فلم يحجم ولم يهب
فيه الفخار وما ترجون من أرب
إذا طلبتم بلغتم غاية الطلب
وثابة لا تبالي هممة النوب
في النفس يرخي عنان السعي والدأب
لا تصخبوا فهلاك الشعب في الصخب
قال استكينوا وخلوا سورة الغضب
إلا هبطنا إلى غور من العطب
يجري الرجاء به في كل مضطرب؟
كأننا فيك لم نشهد ولم نغيب!
للوافدين وأهلوه على سغب
كترًا من العلم لا كترًا من الذهب
بالمال إنا اكتبنا فيه بالأدب

إن كنتم تبذلون المال عن رهب
ذر الكتائب منشئها بلا عدد
فأنشأوا ألف كتاب وقد علموا
هبوا الأجير أو الحراث قد بلغا
من المداوي إذا ما علة عرضت؟
ومن يروض مياه النيل إن جمحت
ومن يوكل بالقسطاس بينكم؟
ومن يطل على الأفلاك يرصدها
يبيت يبتثنا عما تنم به
ومن ييز أديم الأرض ما ركزت
يظلل ينشد من ذرائعنا نبأ
ومن يميّط ستار الجهل إن طمست
فما لكم أيها الأقوام جامعة
قد قام (سعد) بها حينا وأسلمها
فعاونوه يعاونكم على عمل
وبينوا لرجال الغرب أنكم
لا تلجئوا في العسلا إلا إلى همم
فإن تأميلكم في غيركم وهن
إن قام منا مناد قال قائلهم
أو نابنا حادث نرجو إزالته
فما سمونا إلى نجد نحاوله
يا مصر هل بعد هذا اليأس متسع
لا نحن موتى ولا الأحياء تشبهنا
نبكي على بلد سال النضار به
مق نراه وقد باتت خزائنه
هذا هو العمل المبرور فاكثبوا

في الحث على معاضدة مشروع الجامعة
قصيدة أنشدها شاعر النيل حافظ إبراهيم في الحفل
الذي أقيم في مسرح "بريتانيا" في ٨ من مايو سنة ١٩٠٨م

حياكم الله أحيوا العلم والأدبا
ولا حياة لكم إلا بجامعة
تبني الرجال وتبني كل شاهقة
ضعوا القلوب أساساً لا أقول لكم
وابنوا بأكبادكم سوراً لها ودعوا
لا تقنطوا إن قرأتم ما يزوقه
وراقبوا يوم لا تغني حصائده
بنى على الإفك أبراجاً مشيدة
وجاوبوه بفعل لا يقوضه
لا تجمعوا إثم لن يهجعوا أبدا
هل جاءكم نبأ القوم الألي درجوا
عزت (بقرطاجة) الأمراس فارتقت
والحرب في هب ، والقوم في حرب
ودواهم وجوارهم معطلية
هنالك الغد جادت بالذي بخلت
جزت غدائر شعر سرحت سفنا
رأت حلاها على الأوطان فابتهجت
وزادها ذاك حسنا وهي عاطلة
و (برثران) الذي حاك الإباء له
أقام في الأسر حيناً ثم قيل له :
قل واحتكم أنت مختار ، فقال لهم :
خذوا القناطير من تبر مقنطرة
قالوا : حكمت بما لا تستطيع له

إن تنشروا العلم ينشر فيكم العربا
تكون أما لطلاب العلا وأبا
من المعالي وتبني العز والغلبا
ضعوا النضار فإني أصغر الذهبا
قيل العدو فإني أعرف السببا
ذاك العميد ويرميكم به غضبا
فكل حي سيجزي بالذي اكتسبا
فابتوا على الحق برجا ينطح الشهبا
قول المفند أني قال أو خطبا
وطالبوهم ولكن أجملوا الطلبا
وخلفوا للورى من ذكرهم عجبا
فيها السفين وأمسى جبلها اضطربا
قد مد نفع المنايا فوقهم طنبا
لو أن أهداهم كانت لها سببا
به دلالا فقامت بالذي وجبا
واستنقذت وطنا واسترجعت نشبا
ولم تحسر على الحللى الذي ذهبها
تزهى على من مشى للحرب أو ركبا
ثوبا من الفخر أبلى الدهر والحقبا
ألم يئن أن تفدى الجند والحسبا؟
إنسا رجال هُين المال والنشبا
يخور خازنكم في عدها تعبسا
حلا نكاد نرى ما قلتسه لعبسا

فقال : والله ما في الحى غزالة
لو أنهم كلفوها بيع مغزلها
هذا هو الأثر الباقي فلا تقفوا
ودونكم مثلاً أوشكت أضربه
سمعت أن امرأ قد كان يألفه
فمر يوماً به والجوع ينهبه
فظل يكي عليه حين أبصره
يكي عليه وفي يناه أرغفة
فقال قوم وقد رقوا لذي ألم
ما خطب ذا الكلب؟ قال: الجوع يخطفه
قالوا وقد أبصروا الرغفان زاهية:
أجابه ودواعي الشح قد ضربت
لذلك الحد لم تبلغ مودتنا
هذى دموعي على الخدين جارية
أقسمت بالله إن كانت مودتنا
أعينكم أن تكونوا مثله فنرى
إن تقرضوا الله في أوطانكم فلكم

من الحسان ترى في فديتي نصبا
لآثررتني وضحت قوقا رغبا
عند السلام إذا حاولتم أربا
فيكم وفي مصر إن صدقا وإن كذبا
كلب فعاشا على الإخلاص واصطحبا
فبا فلم يبق إلا الجلد والعصبا
يزول ضعفا ويقضى نحيبه سغبا
لو شامها جائع من فرسخ وثبا
يكي ، وذي ألم يستقبل العطبا
مني وينشب فيه الناب مغتصبا
هذا الدواء فهل عاجته فأبي؟
بين الصديقين من فرط القلى حجا
أما كفى أن يراني اليوم منتحبا
حزنا وهذا فؤادي يرتعي لها
كصاحب الكلب ساء الأمر منقلبا
منكم بكاء ولا نلقى لكم دأبا
أجر المجاهد ، طوبى للذي اكتسبا

صوت الشعر

يؤيد الشعور الوطني

قصيدة الشاعر حافظ إبراهيم

ونظم شاعر النيل حافظ إبراهيم قصيدة عصماء، يلوم فيها الكولونيل روزفلت رئيس أمريكا الأسبق على إطرانه الاحتلال، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه، في خطبته التي ألقاها في الجامعة المصرية في مارس سنة ١٩١٠م في حفل

منحه الدكتوراه الفخرية من الجامعة المصرية

أيّ خطيبَ الدنيا الجديدة شنف	سمع مصر بقولك المأثور
إنما شوقها لقولك يا (روز	فليت) شوق الأسير للتحريـر
قف غدا أيها الرئيس وعلم	أهل مصر حرية التعبير
واخبر الناس كيف سدتم على النا	س وجئتم بمعجزات الدهور
وملكتم أعنة الريح والما	ء ودستم على رقاب العصور
قف وعدد مآثر العلم واذكر	نعم الله ذكر عبد شكور
وإذا ما ذكرت أنعمه الكبـ	رى فلا تنس نعمة (الدستور)

يا نصير الضعيف مالك تطرى	خطة القوم بعد ذاك النكير
لم تطيقوا جوارهم بل أقمتم	في حاكم من دوهم ألف سور
أنت تطريهم وتثنى عليهم	نائياً آمناً وراء البحور
ليت شعري أكنت تدعو إليهم	يوم كانوا على تخوم الثغور
يوم كانوا قذى بعين (نيويور	ك) وداء مستحكماً في الصدور
يوم نادى (واشنطن) فلما	ه من الغيل كل ليث هصور
يوم سجلتم على صفحات الد	هور تاريخ مجدكم بالنور
ووثبتم إلى الحياة وثوبا	ونفضتم عنكم غبار القبور
إنما النيل والمسيحي صنوا	ن هما حليتان للمعمور
وعجيب يفوز هذا باطلا	ق وهذا في ذلة المأسور
يا نصير الضعيف حب إليهم	هجر مصر تفز بأجر كبير
فعلهم أن يهجروا وعلى المصـ	ري ذكر المتيم المهجور

كلمة الشعر لصاحب السعادة أحمد شوقي بك
ألقاها زكي أفندي عكاشة في حفل
وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية)
في ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م

وبارك الله في عمسات عباس
فرع أشم وأصل ثابت راس
لولا الأميرة لم تصبح بآساس
إن قيس بحركم الطامي بمقياس
كرائم الدر والياقوت والماس
زهو السماء بمصباح ونبراس
واليوم تبدو قياماً غير أدراس
كما كسا جنبات الكعبة الكاسي
قد يخرج الفرع شبه الأصل للناس
وما زبيدة بنت الجود والباس
إليك تخطر بين الورد والآس
كأن أيامها أيام أعراس
ولا لفضلك في الأجيال من ناس

يا بارك الله في عباس من ملك
فلم يزل بيت إسماعيل مرتفعاً
وبارك الله في آساس جامعة
يا عمّة التاج ما بالنيل من كرم
لم تسكب التبر يمناه ولا قلذفت
ولا بنى الدار بالعرفان زاهية
كانت على الأمس أدراساً معالمها
كسوتها وهى أهل للذي لبست
شمائل كان إسماعيل معانها
ما الخيزران وما ابناها وما وهبا
سكينة العلم في الفردوس ضاحكة
تقول مصر من الزهراء مشرقة
فما كصنعك صنع في محاسنه

انشر ضياء الهدى من طي أرماس
من نورها تهدي الدنيا بنبراس
فلا حياة لأقوام مع الياس
ترك المريض بلا طب ولا آس
رأس، وبيتكم تاج على الراس
بغداد مصر وأنتم آل عباس

يا باني الجند وابن المولعين به
وألحق في أرض منف أس جامعة
وانفض عن الشرق يأساً كاد يقتله
ترك النفوس بلا علم ولا أدب
ملوك مصر كرام الدهر إن جمعوا
سبحان من تبعث الدولت قدرته

الأميرة

في رثاء الأميرة فاطمة إسماعيل للشاعر أحمد شوقي

والروضـة المعطـره	حلفت بالمسـتره
الحـظائر المنـوره	ومجلس الزهراء في
الطيـبة المطهـره	مراقـد السـلاله
بالأمس إلا نـيره	ما أنزلوا إلى الثرى
نقيـة مـبرره	سيروا بهـا تقيـة
كالكسوة المسـيره	نجـل سـتر نعشـها
أعواده المنضـره	ونشـق الجنـة من

فكان مظهـره	في موكب تمثـل الحق
والوفود الخضره	دع الجنود والبنود
ولوعـة مـزوره	وكل دمع كذب
صالحـة مـدخره	لا ينفع الميت سوى
الله فوق القيصره	قد ترفع السوقـة عند

(سـكينة) المـوقره	يا جزع العلم على
منها ودار مقفـره	أمسى بربـع موحـش
الجامعـة المسـتعبره	من ذا يواسى هـذه
للـمرأة الخـمره	لوعشت شـدت مثـلها
يـبني أبـوك المـأثره	بنيت ركنيـها ، كما
في أسـها بمجـوهره	قرنت كل حجر
كم قبلها من مفخره	مفخرـة لبيـتكم

في الميت لحي تبصره	يا بنت إسماعيل ،
لهـذه الدنـيا تره؟	أكان عند بيتكم
مقبـلة ومـدبره؟	هـلا وصفـتها لنا

ولونها صافية	وطعمها مكدرة؟
كاللحم، أو كالوهم، أو	كالظل ، أو كالزهره؟

(فاطم)، من يولد عمت	المهد جسر المقبره
وكل نفس في غد	ميتة فمنشـره
وإنه من يعمل	الخير أو الشر يره
وإنما ينبه	الغافل عند الفرغره
يلفظها حنظلة	كانت بفيه سكره
ولن تزال من يد	إلى يد هذى الكره

أين أبوك؟ ماله	وجاهه ، والمقدرة؟
وادي الندي ، وغيشه	وعينه المفجـره
أين الأمور ، والقصور،	والبدور المخـدره؟
أين الليالي البيض ،	والأصائل المزغفره؟
وأين في ركن البلا	ديده المعمـره؟
وأين تلك الهمة الـ	ماضية المشـمره
تبغى لمصر الشرق أو	أكثره مسـتعمره
جرى الزمان دونها	فردده وأعـثره
فإن هممت فاذك	ـري المقادر المقدره
من لا يصب فالناس لا	يلتمسون المعـذره

قصيدة "قف حي شبان الحمى"

للشاعر أحمد شوقي

"تظمها في الطلاب المصريين الذين يطلبون العلم في أوربا"

قف حي شبان الحمى	قبل الرحيل بقافيه
عودتم أمثالها	في الصالحات الباقيه
من كل ذات إشارة	ليست عليهم بخافيه
قل يا شباب نصيحة	مما يزود غاليه
هل راعكم أن المدا	رس في الكنانة خاويه
هجرت فكل خلية	من كل شهد خاليه
وتعطلت هالاقها	منكم وكانت حاله
غدت السياسة وهي آ	مرة عليها ناهيه
فهجرتمو الوطن العز	يز إلى البلاد القاصيه
أنتم غداً في عالم	هو والحضارة ناحيه
واريت في شبيبي	وقضيت فيه ثمانيه
ما كنت ذا القلب	الغليظ ولا الطبع الجافيه
سيروا به تتعلموا	سر الحياة العاليه
وتأملوا البنيان وأدركوا	الجهود البانيه
ذوقوا الثمار جنية	وردوا المناهل صافيه
وأقضوا شباب فإن سا	عته القصيرة فانيه
والله لا حرج عليكم	في حديث الغانيه
أو في اشتها السحر من	لحظ العيون الساجيه
أو في المسارح فهي	بالنفس اللطيفة راقيه

شهداء العلم والغربة*

للشاعر أحمد شوقي

وللمجد ما أبقي من المثل العالي
حياة لأقوام ، ودينا لأجيال
كريم المصطفى من شباب وآمال
إلى حادث من غربة الدهر قتال
بأبيض من غسل الملائك سلسال
فعادت رفيقا من عيون وأطلال
وفي العصر الخالي، وفي العالم التالي
رياحين هام في التراب، وأوصال
ذوت بين حل في البلاد وترحال
هلوع ، وأم (بالكنانة) منكال
بعضطرب في البر والبحر ، مرقال
ويلقى على القلب الشجي غير قوال
مناحة أقمار، ومأتم أشبال

بساطا، ولكن من حديد وأثقال؟
غداة على الأخطار ركاب أهوال
بآخر من دهم المقادير ذيال
كيان في داج من النقع منجال
على ناعم غص من الزهر منهال
طلوع المنايا من ثنيات آجال
إلى سفر ينوونه غير قفال

أقام يتيمًا في حراسة لآل
لتراع أمصار على الحق نزال
وضجة أتراب عليهم وأمثال؟
لقد ظفروا بالبعث من ترهبها الغالي
إذا اعتل رهن اعيسين باشغال

ألا في سبيل الله ذاك الدم الغالي
وبعض المنايا همة من ورائها
أعيني ، جودا بالدموع على دم
تناهت به الأحداث من غربة النوى
جرى أرجوانيا ، كميثا مشعشعا
ولاذ بقضبان الحديد شهيد
سلام عليه في الحياة ، وهامدا
خليلي، قوما في ربي الغرب، واسقيا
من الناعمات الراويات من الصبا
نعاهنا لنا الناعي ، فمال على أب
طوى الغرب نحو الشرق يعدو سليكه
يسر إلى النفس الأسى غير هامس
سماء الحمى بالشاطئين وأرضه

ترى الريح تدري: ما الذي قد أعادها
يقل من الفتيان أشبال غابة
ثنته العوادي دون (أودين)، فائني
قد اعتنقا تحت الدخان كما التقى
فسبحان من يرمى الحديد وبأسه
ومن يأخذ السارين بالفجر طالعا
ومن يجعل الأسفار للناس همة

فيا ناقليهم ، لو تركتم رفاقم
وبين (غريالدي) و (كافور) مضجع
فهل عطفكم رنة الأهل والحمى
لئن فات مصرأ أن يموتوا بأرضها
وما شغلهم عن هواها فيامة

* شهداء العلم والغربة: هم طائفة من شباب مصر سافروا لتلقى العلم في جامعات أوروبا، فاصطدم القطار الذي يقلهم من أرض إيطاليا، فقتل أحد عشر طالبا وجن بهم إلى مصر ، فاستقبلت جثثهم استقبالا رهيبا، فاشتركت في جنازتهم جميع طوائف البلاد، ومما كان يزيد الهول في هذا المصائب حدوثه والبلاد مشتغلة بثورتها في سنة ١٩٢٠م.

حملتم من الغرب الشمس لمشرق
عواثر لم تبلغ صباها ، ولم تنل
يطاف بهم نعثا فنعثا ، كأنهم
توايبت في الأعناق ترى زكية
ملفقة في حلة شفوية
أظل جلال العلم والموت وفدها
تفارق داراً من غرور وباطل
فيا حلبة رفت على البحر حلية
جرت بين إعاض العواصم بالضحي
كثيرة باغي سبق لم ير مثلاً لها
لك الله ، هذا الخطب في الوهم لم يقع
بلى ، كل ذي نفس أخو الموت وابنه
وليس عجيباً أن يموت أخو الصبا
وكل شباب أو مشيب رهينة
وما الشيب من خيل العلا ، فاركب الصبا
يسن الشباب البأس والجود للفتى
ويا نشأ النيل الكريم ، عزاءكم
فهذا هو الحق الذي لا يردده
عليكم لواء العلم ، فالقوز تحته
إذا مال صف فاخلقوه بآخر
ولا يصلح الفتيان لا علم عندهم
وليس لهم زاد إذا ما تزودوا
إذا جزع الفتيان من وقع حادث
ولولا معان في القدى لم تعانته
فغنوا بهاتيك المصارع بينكم
ألستم بنى القوم الذين تكبروا
رددتم إلى فرعون جداً ، وربما

تلقى سناها مظلماً كاسف البال
مداها ، ولم توصل ضحاها بأصال
مصاحف لم يعمل المصلى على التالي
كتابت موسى في مناكب إسرائيل
هلايلة من راية النيل تمثال
فلم تلق إلا في خشوع وإجلال
إلى منزل من جيرة الحق محلال
وهزت بها (حلوان) أعطاف مختال
وبين ابتسام الثغر بالموكب الحال
على عهد إسماعيل ذي الطول والنال
وتلك المنايا لم يكن على بال
وإن جر أذيال الحداثة والخال
ولكن عجيب عيشه عيشة السالي
بمعرض من حادث الدهر مفتال
إلى المجد تركب متن أقدر جوال
إذا الشيب سن البخل بالنفس والمال
ولا تذكروا الأقدار إلا بإجمال
تأفف قال ، أو تلطف محال
وليس إذا الأعلام خانت بخذل
وصول مساع ، لا ملول ، ولا آل
ولا يجمعون الأمر أنصاف جهال
بياناً جزاف الكيل كالحشف البال
فمن لجليل الأمر أو معضل الحال؟
نفوس الحوارين أو مهج الآل
ترنم أبطال بأيام أبطال
على الضربات السبع في الأبد الخال؟
رجعتم لعنم في القبائل أو خال

قصيدة أحمد شوقي بك
في حفل الجامعة المصرية (الحكومية) عام ١٩٢٨م

ردتلك مصر وصحت الأحلام
لك - يا "فؤاد" - جلاله ومقام
في ظلك الأعلاام، والأقلام
في العلم ما تسمو له الأعلاام
يسعى لك التقدير والإعظام

تاج البلاد، تحية وسلام
العلم والملك الرفيع، كلاهما
فكأنك المأمون في سلطانه:
أهدى إليك الغرب من ألقابه
من كل مملكة، وكل جماعة

الشامخات كأفلا الأعلاام ؟
كالصبح منصدع به الإظلام
عرصاته ، وتمزق الأوهام
وقواعد الحضارة ودعاهم
سيرن فيها بلبل وحمام
للعقريسة منزل ومقام
في ظلمهن ، وتوهب الأقسام
نفس تسوده ، وذاك عصام
نفس من الصيد الملوك كرام
قصرن عن كرم ، ولا الأعمام
بان على وادي الملوك همام
شعب عن الغايات ليس ينام

ما هذه الغرف الزواهر كالضحا
من كل مرفوع العمود منور
تتحطم الأمية الكبرى على
هذا البناء القاطمي منارة
مهدياً للوليد، وأيكمة
شرفاته نور السيل، وركنه
وملاعب تجري الحظوظ مع الصبا
يمشى بها الفتيان، هذا ما له
ألقى أواسيه ، وطال بركنه
من آل إسماعيل، لا العمات قد
لم يعط همتهم ، ولا إحسانهم
وبنى فؤاد حائطيه ، يعينه

ثمراته ، وبدت له أعلاام؟
وأتى العراق مشاطراً والشام؟
شبان مصر على المناهل حماموا
هيهات ، مسا للعاريات دوام
نشأ إلى داعي الرحيل قيام
يسقيه من كتبا يديك غمام
ثمرا تنوء وراءه الأكمام
وبعيدة للغابرين طعام
فيما ينيل الصبر والإقدام
بسرارهم يتشبه الأقوام
يسأوى الجمال إليه والإهام

انظر أبا الفاروق غرسك ، هل دنت
وهل انثنى الوادي وفي فمه الجني
في كل عاصمة وكل مدينة
كم نستعير الآخرين ونجدي
اليوم يرعى في خنائل أرضهم
حب غرست براحتيك ، ولم يزل
حتى أناف على قوائم سوقه
فقريبه للحاضرين وليمة
عظمة لفاروق وصالح جيله
ونموذج تحذو عليه ، ولم يزل
شيدت صرحاً للذخائر عاليا

رف عيون الكتب فيه طوائف
إسكندرية، عاد كترك سالماً
لته من لهب الحريق أنامل
وأست جراحك القديمة راحة
تعب الطريف من الفخار وربما
وجلائل الأسفار فيه ركام
حتى كأن لم يلتهمه ضرام
برد على ما لامست وسلام
جرح الزمان بعرفها يلتام
بعثت تليد المجد وهو رمام

أرأيت ركن العلم كيف يقام
العلم في سبل الحضارة والعلا
باني الممالك حين تنشيد بانيها
قامت ربوع العلم في الوادي فهل
فهما الحياة وكل دور ثقافة
ما العلم ما لم يصنعه حقيقة
أرأيت الاستقلال كيف يرام؟
حاد لكل جماعة وزمام
ومثابة الأوطان حين تضام
للعقريسة والنبوغ قيام؟
أو دور تعليم هي الأجسام
للطالبين ولا البيان كلام

يا مهرجان العلم حولك فرحة
ما أشبهتك مواسم الوادي ولا
إلا فحاراً في بشاشة صبحه
وأطل خوفو في مواكب عزه
يومي بتاج في الحضارة معرق
تاج تنقل في العصور معظمها
لما اضطلعت به مشى فيه الهدى
سبقت مواكبك الربيع وحسنه
الجيزة الفيحاء هزت منكبها
لبست زخارفها ومست طيبها
قد زدتها هرماء يحج فناؤه
تقف القرون غدا على درجاته
أعوام جهد في الشباب وراءها
بلغ البناء على يدك تمامه
وعليك من آمال مصر زحام
أعياده في الدهر وهي عظام
قعد البناء وقامت الأهرام
فاهتزت الربوات والآكام
تغنوا الحياة لعززه والهام
وتألفت دول عليه جسام
ومراشد الدستور والإسلام
فالليل زهو والصفاف ودام
سبغ النوال عليه والإنعام
وترددت في أيكها الأنعام
ويشد للندى إليه حزام
تلقى الشفاء وتكتب الأيام
من جهد خير كهولة أعوام
ولكل ما تبني يدك تمام

فتية الوادي عرفنا صوتكم

للشاعر أحمد شوقي بك

يخاطب الشاعر بهذه القصيدة شباب مصر الذين نهضوا بمشروع القرش

وهي آخر ما جادت به شاعريته، وكانت تلاوتها يوم وفاته!

نزع الشبل من الغاب الوتد
وتغطى منكبها باللبد
ودعوه عن حمى الغاب يذد
وابعثوه في صحارها يصد

مرحباً بالطائر الشادي الغرد
يحمل الحقْد ، ولم يخف الحسد
صالحاً من عمل إلا فسد
كان فيها اليوم بالأيك انفرد
قام في كل طريق وقعد
كل سرب قد تلاقى واحتشد
ثم أعطى بدل الزهر الشهد
ومضى يقصر خطوا ويمعد
وينادي الناس : من جاد وجد
أو رأى دارا على الدرب قصد
رائحاً يسأل قرشا للبلد
أخرجوا المال إلى البر يعد
طالب العون لمصر لا يرد

يفرس القرش ، ويبني ، ويلد
من عثار لبثت فيه الأبد
لكفاح السل ، أو حرب الرمـد
لم يضق عنه ولم يعجز أحد

لا يقـيمن على الضيم الأسد
كبر الشبل ، وشبت نابـه
اتركوه يمش في آجامه
واعرضوا الدنيا على أظفاره

فتية الوادي ، عرفنا صوتكم
هو صوت الحق ، لم يغ ، ولم
وخلا من شهوة ما خالطت
حرك البلبل عطفـي ربوة
زنبق المدن ، وريحان القرى
باكرا كالنحل في أسـراهما
قد جني ما قل من زهر الربا
بسط الكف لمن صادفه
يجمعـل الأوطان أغنيته
كلمـا مـر بـباب دقـه
غادياً في المدن ، أو نحو القرى
أيها الناس ، اسمعوا ، أصغوا له
لا تـردوا يـدهم فارغـة

سيرى الناس عجيباً في غد
ينهض الله الصناعات به
أو يزيـد البر داراً قعدت
وهو في الأيدي ، وفي قدرتها

تلك مصر الغد تبني ملكها
وعلى المال بنت سلطانها
وأصارت بنك مصر كهفها
مثل من هممة قد بعدت
ردها العصور إلى أسلوبة
البنون استنهضوا آباءهم
أصبحت مصر ، وأضحى مجدها
هذه المهمة بالأمس جرت

أيها الجيل الذي نرجو لغد
أنت في مدرجة السيل ، وقد
قدت في الحق ، فقد في مثله
رب عام أنت فيه واجد
علم الآباء ، واهتف قائلاً:
اجمع القرش إلى القرش يكن
اطلب القطن ، وزاول غيره
نحن قبل القطن كنا أمة
قد أخذنا في الصناعات المدي
وغزلنا قبل إدريس الكسا
إن تلك اليوم لواء قائداً

نادت الباني وجاءت بالعدد
ثابت الأساس مرفوع العمود
حبذا الركن وأعظم بالسند
ومداها في المعالي قد بعد
كل عصر بأساليب جدد
ودعا الشبل من الوادي الأسد
هممة الوالد ، أو شغل الولد
فحوت في طلب الحق الأمد

غداك العز ، ودياك الرغد
ضل من في مدرج السيل رقد
من نواحي القصد أو سبل الرشده
فادخر فيه لعام لا تجد
أيها الشعب ، تعاون واقتصد
لك من جمعهما مال لبدا
واتخذ سوقاً إذا سوق كسد
تبط الوادي ، وترعى ، وترد
وبنينا في الأوالي ما خلد
ونسجنا قبل داود الزرد
كم لواء لك بالأمس انعقد!

قصيدة الشاعر علي الجارم بك

ألقيت في احتفال علمي رائع في سنة ١٩٣٢م

احتفالاً بافتتاح الجامعة المصرية (الحكومية)

دعوت بياني أن يفيض فأسعدا
وأبدعت نظما كالربيع مفروفا
وما الشعر إلا ترجان مخلد
فلسولا السجايا الغرما قال قائل
فلساله أضحي بنعماه كوثر
مليك حبه مصر محض ولا نهسا
أصالة عزم أخجلت كل صارم
ورأى كوجه الصبح ما ذر نوره
ووجهه كأنوار اليقين رأيت
ألم يعمل صرح العلم شقا قابله
فمن معهد يبني على إثر معهد

زهينا على الدنيا بجامعة غدت
ترد الشباب الغض حزما وحكمة
تزوده التوفيق في كل مطلب
غدت دوحه فينانة حلوة الجنى
غرست وهذا فضل ما قد غرسته
تعهدته كالزراع الطيب نومه
بكف من الإحسان والرفق صورت
كذاك ابن إسماعيل ينتهب المني
ويدرك ما يعيي الجحافل وحده
ويسعى إلى أن يذهل النجم سعيه
ويرقب رب العرش فيما يريده
إذا ما انتهى من مقصد لان صعبه

حديثا بأذن الشرق حلوا مرددا
وتصقله صقل القيون المهندا
ومن طلب العلم الجليل تزودا
بعيدة مد الظل فياحة المدى
وهذا هو الغصن الذي كان أملدا
غرار إلى أن يبصر الزرع أحصدا
وعين ترى في يومها ما ترى غدا
دراكا، ويمضي للمحامد مصعدا
ويلغ شأوا يعجز الجمع مفردا
ويبذل حتى يدهش الجود والجدا
وينصر دين الحق والنور والهدى
دعاه هوى مصر فجدد مقصدا

رويدك أجهدت المؤرخ ! ما وني
هززت إلى التأليف كل مبرز
ففاضت بحدواك العقول وبللت
ففي كل يوم للعلوم مجلد
سلوا مكتبات العلم تنطق كتبها
ومن ين فوق العلم والعدل ملكه
هرت رجال العلم في الغرب فانشوا
وأولوك ألقابا نواضع كالضحا
وأصبحت رمزا عالميا سعت له
فخارا أبا الفاروق لم يبق منهج
تطلعت الآمال شرقا ومغربا
وحامت قلوب الشعب حولك مثلما
فعش لبني مصر غياثا ورحمة
وعاش ولي العهد قرة أعين

ولا فارقنت يوما براعته اليد
أديب إذا ما أرسل الفكر سدا
بمصر ظمء كان حرقها الصدى
حقيق بما أسديت يتلوه مجلد
بأثار مجد ينتمين لأحدا
رفيعا ، فقد أرسى الأساس ووطدا
إليك يسوقون الشفاء المنصدا
ضخاما على آثار فضلك شهدا
جهاذا أهل الأرض مثنى وموحدا
إلى العلم إلا صار سهلا معبدا
فلم تجسد الآمال إلاك معقدا
تحوم عطاش الطير أبصرن موردا
فأماهم في أن تعيش وتسعدا
ودام من الله العزيز مؤيدا



مقتنيات جامعة القاهرة من الخزف الصيني لقرن ١٨٤١



تلسکوپ اسحاق عیسیٰ الفلکی



KLEBER.

Général en Chef. 23 Prairial, An 6. (14 Juin 1800)

أول صورة رسمت لقتل كليبر

LIBERTÉ

ÉGALITÉ

REPUBLICQUE FRANÇAISE

BONAPARTE, Général en Chef,



Bonaparte prend le divan du Caire.

Handwritten Arabic text at the bottom of the page.

LIBERTÉ

ÉGALITÉ

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Au Quartier-général de l'armée le 18 Brumaire
an 7.*Excellence*
BONAPARTE, Général en Chef,*Je vous envoie ci-joint
à son intention, à son adresse, un
certificat de l'Assemblée du 20. Brumaire
an 7, N° 87.**Je vous prie de vouloir bien
faire passer ce certificat à son
adresse, et de lui en faire
connaître l'envoi.**Je vous prie
de croire, Général,
à l'assurance de mon
respectueux dévouement.**Barbès*

إحدى وثلاثه الحملة الفرنسية على مصر بتوقيع بوناپرت.

Mustapha bey, Esmir bey au General en chef

un certain ismael cheuvari a été nommé dans la dernière édition pour un des premiers
autres des secrets et comme il s'en soit bien qu'il n'y aurait point de grâce pour lui, il s'en
débiter par la suite au châtiment qu'il méritait.

Les troupes en allant dans la maison pour le saisir y ont trouvé des femmes qui sont à la fortune.
Depuis celle qui parle pour être la femme de cheuvari, avoir été repoussée depuis quelques
jours et les autres femmes qui ont été arrêtées avec elle, sont des femmes étrangères à la maison
et à la famille de cheuvari.

- Mustapha bey supplie le general en chef de vouloir bien ordonner leur clarification
au Caire le 10 brumaire, l'an 7.

Accusé asantien que la femme de
cheuvari - l'a retenu de
Poussard lui

و قد تم التوقيع على هذا التوقيع بوقائع

إلى صفح أمير المؤمنين المستور الكريم صفح من الغزير النازل
 عالم روية أسيد دام بقاءه
 بعد منحه لاسم عديد ، وكثرة الأشواق إليه ، أسبح الله تعالى
 بجزل نعمه وفضلها عليه .
 بعد ما طرأ علينا كثير فؤاد ، وفيه نذك ان بلغنا خبركم
 في أسيد بالسوء ، ورضا الله تعالى عن مدرككم ، ونصرتكم
 بفرحكم ، وكم جعلوا نفعكم عن الأمير سليم كاش أسيد الله التكرم
 قد لنا رقتناكم ، وكم جعلوا مد يد قسكم من قبل الزور ، وذا كانه
 انكم يلزم الى مدمة لفرق تنفي ، وارسلا لانا لاس انماكم مدمل
 انطقن عليكم والله تعالى عظيمكم ، واسعدكم ؟

في ١٢ شهر رجب ١١١٥

أمير المؤمنين
 محمد بك

(دعوى من اجله او فاسد)

The manuscript page features a central illustration of a ship, likely a galley, with a single mast and a large sail. The ship is depicted in profile, facing right. Above the ship, there is a small circular emblem or seal. The page is filled with handwritten text in two columns, written in a cursive script. The text is in Arabic, with some words in Italian. The handwriting is dense and fills most of the page area. The paper appears aged and slightly discolored.

صورة خطاب من مراد بك الى الجنرال الفرنسي حاكم ولاية أسيوط في ١٢ محرم ١٢١٥ هـ

MONUMENTA CARTOGRAPHICA

AFRICA
ET
AEGYPTI

PAR
YOUSSEUF KAMAL



TOME PREMIER
(ÉPOQUE AVANT PTOLÉMÉE)

1926

أهدأ هذا المؤلف
لذكرى جدي الأكبر
الحاج محمد علي الأول
رحمه الله وغفر له ولوالديه

بدر بن كمال

في أول رجب سنة ١٢٤٤ هـ



محمد علي باشا الكبير

كتاب
 شرح الشهاب للشيخ الإمام والعلم الإمام والعالم العلاء
 والبحر الجبر الفها من مفيد الطالبين ورجلة
 القاصدين ومربي المريدين
 وآخر المحققين سيدنا ومولانا
 الشيخ عبد الرؤوف المناوي قدس
 الله روحه ونور ضريحه
 وصحب عليه شايب
 الرحمة والرضوان
 ونفعنا به
 ويعلموا
 آمين

دخل في سنة
 القصر الحضرية
 محارجه المدينية
 عمده

الدار المباركة
 في سنة كذا
 واما القصر المدينية
 فوريته كذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ** الذي هدانا لهذا
شمايل اهل الفضائل في احديث والقديم. وعوايد ارباب
الفوائد في كل مطلع قوم **حمد** الذات المتعالية المستوية
لكل كمال وجلال وجمال وتعظيم **والصلاة والسلام** على
المبعوث لكافة الاخلايق. المنعوت باحسن الشمايل
والاخلايق. المخصوص بجوامع الكلم في المقال. الذي جمع كل
خلق وخلق حسن فاستوي على اكل الاحوال. ثم على من
الترم اجري على منهاج هدايته المنقذ من الضلال. واعتم
بما تواتر من هديه البالغ اقصى نهاية الكمال. واغتم
التاسي به في التخلق بالممكن من اخلاقه وشمايله لسان
من المهاجرين والانصار والتابعين لهم باحسان **وبعد**
فان كتاب الشمايل لعلم الرواية. وعالم الدراية. الامام
الترمذي جعل اسد قبره وروضه عرفها الطيب من المسك
المشدي كتاب وجيد في باب. فريد في ترتيبه وبتيعابه
لم يات له احد مماثل ولا مشابه. سلك فيه منهاجا بدعا
ورصعه بعيون الاخبار وفنون الآثار ترصيعا. حتي
عد ذلك الكتاب من المواهب. وطائر في المشارق والمغارب
وكان من تصدي لشرح افضل المدققين. اوجد
المحققين. مولانا عصام الدين الاسفرايني الشافعي فاتي
بما لم يسبق اليه من كشف النقاب. عن اسرار الكتاب. لكنه
اكثر من الاحتمالات العقلية. في هذا الفن الذي هو من

EGYPTIAN GOVERNMENT.



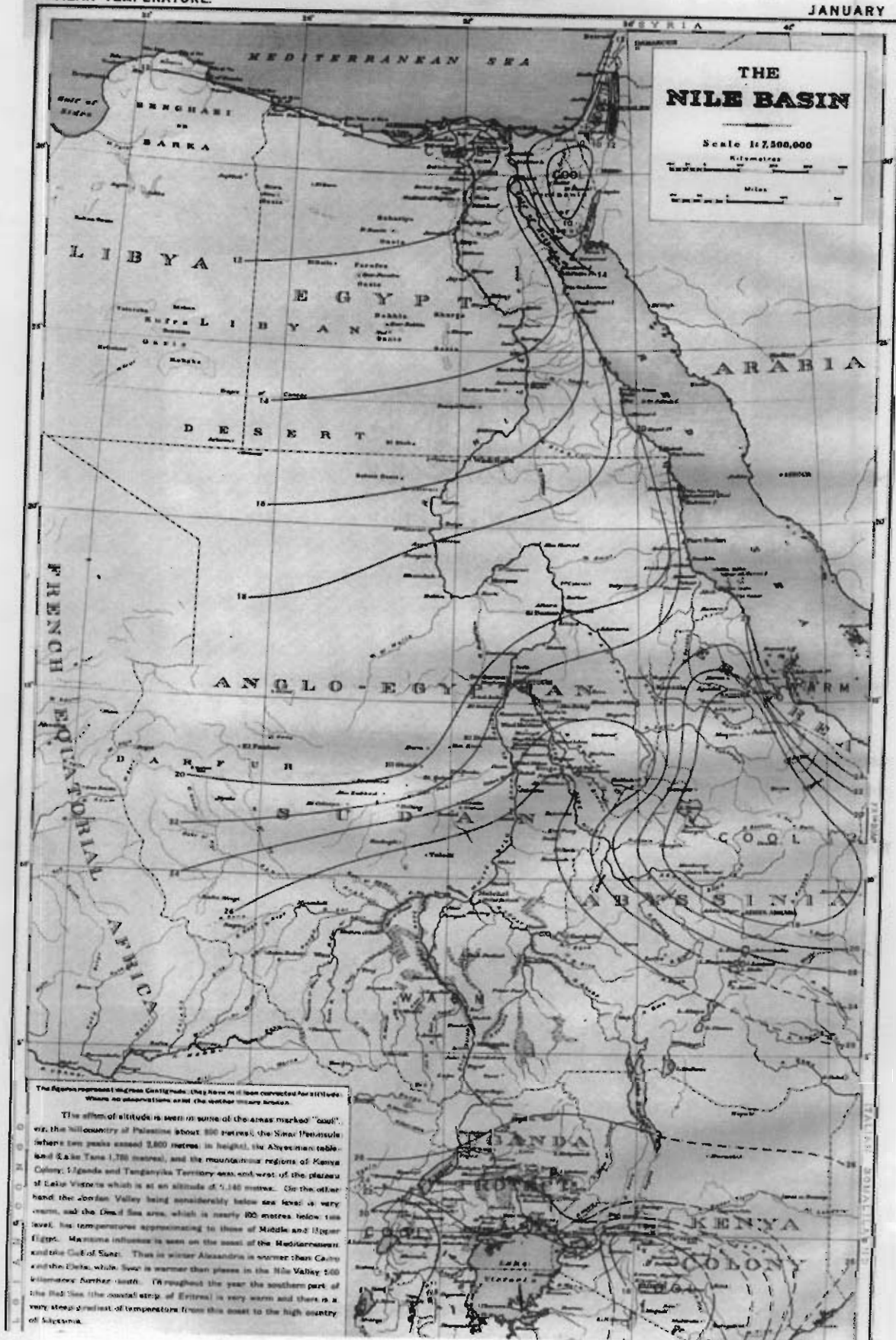
METEOROLOGICAL ATLAS OF EGYPT.

PREPARED BY THE
PHYSICAL DEPARTMENT,
MINISTRY OF PUBLIC WORKS.

PRESENTED TO THE INTERNATIONAL GEOGRAPHICAL CONGRESS AT PARIS 1931

BY COMMAND OF HIS MAJESTY KING FOUAD I.

SURVEY OF EGYPT,
GIZA.
MEMXXXI.



الحكومة المصرية

نظارة المعارف العمومية

شهادة انتهاء التعليم الطبي

نحن ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢م قد اعطيت
هذه الشهادة الانتهاية الى جنبة الفتى شوقي المولود في مفسر حيث اتم الدراسة المقررة
لمدرسة الطب ليكون له حق التمتع بما تخوله له القوانين والاوامر المتبعة به
شوال سنة ١٣٤٢
١٩٢٢

سجلت بنظارة المعارف بتم ٥٤٠

اعطيت هذه الشهادة في ٥٧ شهر ربيع ١٩٢٢



المندوب
الطبي

الدولة المصرية

الجامعة المصرية

بمطابق القوانين والقواعد

شعبه المعارف العمومية

بعد الاطلاع على نسخة امتحان الليسانس الذي عقد بكلية الحقوق في شهر ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧
الصادق عليها من لجنة الممتحنين في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٧ ومن مدير الجامعة المصرية
في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٧ قررا إعطاء هذه الشهادة وراض خليل سميحه أفندي
ابن الفخر خليل سميحه المولود في الزقازيق شرقيه في سنة ١٩٠٢ ميلادية
ليكون له حق التمتع بما تنفذه القوانين والأوامر المتبعة

القاهرة في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٤٦ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ميلادية
مدير المعارف

رئيس اللجنة

مدير المعارف بالجامعة
١٩٢٧

رئيس اللجنة

مجلت الجامعة المصرية رقم (٥٦)

أعطيت هذه الشهادة في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧

امتهن سميحه
Chah Khalil Saha



افتتاح قطار و ترمیم سد اسوان

تعمیر سد اسیان

تعمیر سد اسیان



تعمیر سد اسیان

۱۳۶۱

مكتبة الجامعة المصرية

فهرس

مكتبة صاحب السمو المغفور له

للميرزا عبد الحميد

(القسم الشرقي)

مطبعة بول باريه

١٩٣٦

EGYPTIAN UNIVERSITY LIBRARY

CATALOGUE

OF THE COLLECTION OF H.H. THE LATE

PRINCE IBRAHIM HILMY

(European Section).



CAIRO

PRINTING OFFICE PAUL BARBEY

1936

رؤساء جامعة القاهرة



- ١- الأستاذ أحمد فؤاد ٢- حسينه شريفا باشا ٣- بلال يوسف كلال ٤- د/ أحمد لطفي السيد ٥- د/ علي باشا إبراهيم
٦- د/ إبراهيم التيموثي باشا ٧- د/ محمد كامل مرسي بك ٨- د/ محمد عبد الوهاب مورز باشا ٩- د/ أحمد زكي بك ١٠- د/ عبد الحفيظ السيد
١١- د/ أحمد محمود بدوي ١٢- د/ محمد نجيب جهاد ١٣- د/ محمد مرسي أحمد بك ١٤- د/ جابر جواد عبد الرحمن ١٥- د/ حسن اسماعيل
١٦- د/ مصطفى أبو طالب ١٧- د/ إبراهيم التيموثي بران ١٨- د/ محمد محمد إبراهيم ١٩- د/ حلمي شمرد ٢٠- د/ محمود نجيب حسني
٢١- د/ مأمون سلامة ٢٢- د/ صفير شهاب ٢٣- د/ فاروق اسماعيل ٢٤- د/ نجيب إلهالي ٢٥- د/ علي عبد الرحمن

فهرس الصور والوثائق المصورة

- ١- مدرسة كلية مصرية هي حاجتنا الكبرى - جورجي زيدان - ١٠ من فبراير سنة ١٩٠٠م.
- ٢- الزعيم مصطفى كامل باشا.
- ٣- رسائل مصرية فرنسية - الخطابات الخصوصية التي أرسلها مصطفى كامل باشا إلى مدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية الشهيرة.
- ٤- مصطفى كامل الغمراوي بك.
- ٥- الزعيم سعد باشا زغلول.
- ٦- قاسم بك أمين أول سكرتير للجامعة المصرية ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م.
- ٧- الأمير أحمد فؤاد باشا رئيس الجامعة المصرية في مكتبه.
- ٨- مجلس إدارة الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م.
- ٩- عقد التأسيس - تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية.
- ١٠- حفل افتتاح الجامعة المصرية ديسمبر ١٩٠٨م.
- ١١- المقر الأول للجامعة المصرية، تشغله الآن الجامعة الأمريكية.
- ١٢- بهو الجامعة المصرية في مقرها بقصر جاناكليس.
- ١٣- قسم الأدب الإنجليزي بالجامعة المصرية (١٩٠٨م) برئاسة العلامة ميلر.
- ١٤- هيئة التدريس في الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م.
- ١٥- أولى بعثات الجامعة إلى أوروبا سنة ١٩٠٨م.
- ١٦- بعثة الجامعة الثانية إلى أوروبا سنة ١٩٠٩م.
- ١٧- ثالثة بعثات الجامعة إلى أوروبا سنة ١٩١٠م.
- ١٨- بعثة الأطفال الصغار إلى فرنسا سنة ١٩١٠م.
- ١٩- أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية سنة ١٩١١م.
- ٢٠- بعثة الأطفال الثالثة إلى النمسا سنة ١٩١٣م.
- ٢١- دولة الأميرة الجليلة/ فاطمة هانم أفندي إسماعيل بنت الخديو إسماعيل.
- ٢٢- صورة الوثيقة التاريخية التي وضعت بالحجر الأساسي لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق الدكرور سنة ١٩١٤م (مقر وزارة الزراعة حالياً).
- ٢٣- مجوهرات الأميرة فاطمة إسماعيل [كردان - خاتم ماس - رقيقة].
- ٢٤- مجوهرات الأميرة فاطمة إسماعيل [إسورة ألماس - ريشة ألماس].
- ٢٥- الدكتور محمد علوي باشا.
- ٢٦- وجهاء مصر في قصر الأميرة فاطمة إسماعيل بالدقي لتقديم الشكر على تبرعها.

- ٢٧- الخديو عباس يضع حجر الأساس لدار الجامعة المصرية عام ١٩١٣م وسط الفدادين الستة التي تبرعت بها الأميرة فاطمة إسماعيل
- ٢٨- السلطان أحمد فؤاد.
- ٢٩- جلالة الملك أحمد فؤاد الأول.
- ٣٠- غلاف كتاب الاحتفال بوضع حجر الأساس في بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ (٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م).
- ٣١- الصفحة الأولى من كتاب الاحتفال بوضع حجر الأساس في بناء جامعة القاهرة وتوقيع جلالة الملك فؤاد في ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م.
- ٣٢- توقيعات رجال الدولة والأساتذة والسفراء في كتاب وضع حجر الأساس للجامعة في ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م.
- ٣٣- النهضة المصرية المواكبة لوضع حجر الأساس للجامعة المصرية عام ١٩٢٨م.
- ٣٤- جلالة الملك فؤاد يفتتح الدار الجديدة لجمعية الحشرات الملكية، فبراير سنة ١٩٢٨م.
- ٣٥- جلالة الملك يفتتح مصحة فؤاد بخلوان، فبراير ١٩٢٨م.
- ٣٦- احتفال كلية الطب بتوزيع الدبلومات والجوائز على الطلبة الناجحين مارس سنة ١٩٢٨م.
- ٣٧- مظاهرات الطلبة أمام بيت الأمة - تقودهم الأنسة بهية فهمي، مارس سنة ١٩٢٨م.
- ٣٨- الأمراء والوزراء في الحفل الرياضي للجامعة المصرية أبريل سنة ١٩٢٨م.
- ٣٩- طلبة الليسانس في الجامعة المصرية يودعون أستاذهم الفيلسوف لالاند، مايو سنة ١٩٢٨م.
- ٤٠- مصر تحتفل رسميا بإزاحة الستار عن تمثال نهضتها، الأحد ٢٠ من مايو سنة ١٩٢٨م.
- ٤١- جلالة الملك فؤاد في افتتاح قسم الجراحة في الدار الجديدة التي شيدتها جمعية الإسعاف بالإسكندرية، نوفمبر ١٩٢٨م.
- ٤٢- الاحتفال الكبير بوضع حجر الأساس في مستشفى الدمرداش، نوفمبر ١٩٢٨م.
- ٤٣- غلاف كتاب الاحتفال بوضع حجر الأساس في البناء الجديد بجزيرة الروضة لمدرسة قصر العيني الطبية وللمستشفى الملك فؤاد الأول، الأحد ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٨م.
- ٤٤- توقيع جلالة الملك فؤاد الأول في حفل وضع حجر الأساس للبناء الجديد لكلية طب قصر العيني ومستشفى فؤاد الأول بالمنيل، ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٨م.
- ٤٥- وضع حجر الأساس لكلية طب قصر العيني بجزيرة الروضة، ٢٦ من ديسمبر ١٩٢٨م.
- ٤٦- المؤتمر الدولي لطب المناطق الحارة الذي عقد بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء مدرسة طب قصر العيني، ديسمبر سنة ١٩٢٨م.
- ٤٧- صورة بوابة ومدخل الجامعة.

- ٤٨- صورة تبين برج ساعة الجامعة وكلية الآداب - والمكتبة المركزية
- ٤٩- قاعة لطفي السيد (قبل الثورة).
- ٥٠- مبنى إدارة الجامعة المصرية.
- ٥١- كلية الآداب - الواجهة القبلية.
- ٥٢- المكتبة المركزية - بهو المدخل.
- ٥٣- مكتب الأمير/ أحمد فؤاد بحجراته التذكارية بالمكتبة المركزية بالجامعة.
- ٥٤- أحمد لطفي السيد بك وأساتذة الجامعة، سنة ١٩٢٨م.
- ٥٥- مبنى كلية الزراعة.
- ٥٦- مبنى كلية الهندسة.
- ٥٧- مبنى كلية الطب البيطري.
- ٥٨- مستشفى قصر العيني القديم.
- ٥٩- درس في التشريح بمدرسة الطب في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٨٢٧م.
- ٦٠- عيسى باشا حمدي ثالث عميد لمدرسة طب قصر العيني ١٨٨٣م-١٨٨٩م.
- ٦١- هيئة التدريس بمدرسة الطب عام ١٩٠٣م.
- ٦٢- الدكتور علي باشا إبراهيم.
- ٦٣- قسم الجراحة بكلية طب قصر العيني يونيو ١٩٤٠م.
- ٦٤- جامعة فؤاد الأول - كلية العلوم - قسم الرياضة أ.د. محمد مرسي أحمد، أ.د. مصطفى مشرفة.
- ٦٥- علي باشا مبارك.
- ٦٦- الخديو إسماعيل.
- ٦٧- جلالة الملك فؤاد الأول بالروب الجامعي.
- ٦٨- الملك فاروق الأول يفتتح مبنى دار الحكمة (مبنى الجمعية الطبية المصرية) في ١٧ من مايو سنة ١٩٤١م.
- ٦٩- المبنى الأول لمدينة فاروق الجامعية افتتح يوم الجمعة ٦ من مايو سنة ١٩٤٦م.
- ٧٠- الدكتور طه حسين والدكتور محمد كامل مرسي.
- ٧١- تحية لجامعة القاهرة فييوبيلها الفضلي، أحمد حسن الزيات، مجلة الرسالة، ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠م.
- ٧٢- أبو الجامعة أحمد لطفي السيد - بهي الدين بركات، الهلال عام ١٩٥١م.
- ٧٣- جامعة القاهرة لا فؤاد، الأهرام، قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣م.
- ٧٤- الزعيم جمال عبد الناصر في جامعة القاهرة.

- ٧٥- ٥٠ عاماً من عمر الجامعة، المصور، ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨م.
- ٧٦- التعبئة العلمية في عيد جامعة القاهرة - الرئيس جمال عبد الناصر - المساء، ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨م.
- ٧٧- الرئيس محمد أنور السادات يعلن بدء العمل لإعادة بناء قصر العيني.
- ٧٨- الرئيس محمد أنور السادات في جامعة القاهرة - الأهرام - ٩ من يناير سنة ١٩٧١م.
- ٧٩- الرئيس محمد حسني مبارك.
- ٨٠- كلمة خطية للرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة العيد الماسي لجامعة القاهرة، سجل الزيارات، ديسمبر ١٩٨٣م.
- ٨١- الرئيس محمد حسني مبارك يضع حجر الأساس لمستشفى قصر العيني التعليمي الجديد وبجواره الدكتور حسن حمدي إبراهيم رئيس جامعة القاهرة، ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤م.
- ٨٢- الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس جاك شيراك رئيس فرنسا، يفتتحان مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد.
- ٨٣- مجلس جامعة القاهرة يتصدر احتفالية العيد التسعيني برئاسة الأستاذ الدكتور/ فاروق إسماعيل ونواب رئيس الجامعة ديسمبر ١٩٩٨م.
- ٨٤- إضاءة شعلة الجامعة في عيدها التسعيني بحضور رئيس الجامعة أ.د. فاروق إسماعيل ونواب رئيس الجامعة ديسمبر ١٩٩٨م.
- ٨٥- الأمير طوسون حفيد الأميرة فاطمة إسماعيل يشترك في قطع كعكة العيد التسعيني لجامعة القاهرة وأ.د. فاروق إسماعيل رئيس جامعة القاهرة يسلم درع الجامعة وشهادة تقدير ووفاء للأمير طوسون ... حفيد الأميرة فاطمة إسماعيل.
- ٨٦- افتتاح متحف قصر العيني مارس ١٩٩٨م.
- ٨٧- السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية تضع حجر الأساس لمكتبة جامعة القاهرة الجديدة ٢٩ من ديسمبر ١٩٩٦م.
- ٨٨- المكتبة المركزية (العراقة - الحداثة).
- ٨٩- المكتبة المركزية الجديدة.
- ٩٠- المكتبة المركزية الجديدة، يحتضن المبنى متحف جامعة القاهرة الجديد وقاعة العرض البانورامي المجسم ومكتبة طه حسين للمكفوفين (المرحلة الأولى).
- ٩١- الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي والدكتور علي عبد الرحمن رئيس الجامعة والدكتور علي رأفت أستاذ العمارة يستمعون لشرح الدكتور محمود المناوي عن خطوات إنشاء متحف الجامعة الجديد ومقتنياته النادرة يوليو ٢٠٠٧م.

- ٩٢- وزير التعليم العالي ورئيس الجامعة يتفقدان قاعة متحف الجامعة بالمكتبة المركزية الجديدة.
- ٩٣- كرسي جلاله الملك فؤاد الأول.
- ٩٤- مكتب وكرسي الملك فاروق الأول.
- ٩٥- مجموعة من المسكوكات القديمة التي أهداها المسيو "داتاري" العالم الإيطالي الشهير للجامعة المصرية "فارسية - مقدونية - يونانية - رومانية - عربية".
- ٩٦- مقتنيات جامعة القاهرة من الخزف الصيني القديم (القرنان ١٧، ١٨م).
- ٩٧- تلسكوب إسماعيل باشا الفلكي.
- ٩٨- أول صورة رسمت لمقتل كليبر.
- ٩٩- بونابرت مع المشايخ والعلماء.
- ١٠٠- إحدى وثائق الحملة الفرنسية على مصر بتوقيع بونابرت.
- ١٠١- إحدى وثائق الحملة الفرنسية على مصر بتوقيع بونابرت.
- ١٠٢- صورة خطاب من مراد بك إلى الجنرال الفرنسي حاكم ولاية أسيوط في ١٢ من محرم سنة ١٢١٥هـ.
- ١٠٣- غلاف الجزء الأول من المجموعة الكمالية عن إفريقيا ومصر للأمير يوسف كمال (٦٧ جزء).
- ١٠٤- إهداء من الأمير يوسف كمال إلى جده محمد علي باشا الكبير على غلاف الجزء الأول من المجموعة الكمالية من الداخل في أول رمضان سنة ١٣٤٤هـ.
- ١٠٥- صورة محمد علي باشا الكبير كما وردت في الجزء الأول من المجموعة الكمالية، ١٩٢٦م.
- ١٠٦- مخطوط نادر للعلامة الشيخ الإمام عبد الرؤوف المناوي (جد المؤلف)، بعنوان شرح الشمايل.
- ١٠٧- غلاف أطلس مصر الذي أرسله الملك فؤاد إلى المؤتمر الدولي للجغرافيا الذي عقد بباريس عام ١٩٣١م.
- ١٠٨- صورة لجغرافية وحدود مصر - انظر الحدود الغربية - كما وردت في الأطلس، عام ١٩٣١م.
- ١٠٩- شهادة إنتهائية في العلوم الطبية سجلت بنظارة المعارف بنمرة (٥٤٢)، أبريل سنة ١٨٩٤م.
- ١١٠- شهادة الليسانس في القوانين صادرة من الجامعة المصرية تحت رقم (٥٦)، نوفمبر سنة ١٩٢٧م.
- ١١١- افتتاح سد أسوان.
- ١١٢- فهرس مكتبة صاحب السمو المغفور له الأمير إبراهيم حلمي (القسم الشرقي) و(القسم الأوربي).
- ١١٣- رؤساء جامعة القاهرة.

خاتمة:

عندما ينجز المرء عملا من الأعمال، يشعر بالارتياح لأنه أنجز شيئا، فإذا كان هذا العمل محبوبا لديه، تضاعف ارتياحه وصار متعة. وهذا ما شعرت به عندما استكملت هذا التصنيف عن جامعتنا والذي كنت من قبل أتهيب الخوض في مياهه، أو السباحة في بحاره، إذ كنت أشفق على نفسي أن تقصر في البحث، أو يعيها التعب مع كثرة الأعباء، واحتمال التعثر، ولكني ما إن انتهيت منه، وربما يكون ذلك بسبب ما أكنه من حب عميق لهذا الصرح العظيم الذي عشت حياتي في ساحته، ونعمت بكل لحظة قضيتها في ظلّله.

وقد ضاعف من سعادتي أنني ظفرت بمعرفة ما لم أكن أعرفه من مسيرة الجامعة منذ كانت فكرة، ثم صارت واقعا، ثم تطورت حتى أصبحت كياناً ضخماً، يضاهي ما أنشأه الأسلاف من منشآت خالدة على مر الزمان. وتابعت مسارها ومسيرتها، وما كان لها من دور عظيم في النهضة العلمية والتعليمية، وآثارها العميقة في مجتمعنا، وما أحدثته من تطور في المفاهيم الاجتماعية والفكرية والثقافية. وكان من الضروري أن أتعرف على الشوامخ والأعلام الذين صاحبوا الجامعة منذ بدء حياتها، وأسهموا في بناء صرحها، وكانوا رؤساء لها منذ أول من شغل منصب رئاستها، وتراجم هؤلاء الرؤساء جميعا حتى يومنا هذا.

أما أروع ما ظفرت به فهو تمكني من الوصول إلى مجموعة الوثائق التي ترتبط بكل طور من أطوار الجامعة، منذ سنة ١٩٠٥م وإلى ما بعد قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م، حيث شكلت لجنة لإصلاح التعليم، وقدمت توصياتها في الثالث والعشرين من أغسطس سنة ١٩٥٣م، مما يشير إلى أن موضوع هذا الإصلاح كان يشغل بال الساسة والمفكرين منذ أمد بعيد، وما زال يشغلنا حتى اللحظة الراهنة.

ولما كان لفكرة إنشاء الجامعة المصرية صدق واسع وعميق في المجتمع، وفي ذلك الحين كان الشعر من أهم مجالات التعبير عن الشعور الوطني فقد ضمنت كتابي فصلا عن "الشعر والجامعة" يضم عشر قصائد لثلاثة من كبار شعرائنا، واعتبرتها من بين الوثائق لضرورتها في التعرف على أهمية الجامعة ودورها في حياة بلادنا.

وقد اختتمت الكتاب بباب عن ذكرياتي مع رؤساء الجامعة الذين عاصرتهم وعددهم خمسة عشر رئيسا من بين الخمسة والعشرين رئيسا الذين تولوا رئاستها منذ افتتاحها وحتى الآن - خاصة أنني قضيت في رحاب الجامعة خمسة وخمسين عاما من بين المائة عام من عمرها المديد.

وإذا كنت قد خطوت بضع خطوات في مجال التأريخ والتوثيق لأهم معلم من معالم حياتنا العلمية والفكرية والثقافية، فأرجو أن يكون التوفيق قد حالفني في هذا العمل، وأملّي أن يخطو غيري خطوات واسعة في هذا الميدان الرحيب.

الشكر أولاً ... والشكر أخيراً

ربما لم يكن من المؤلف أن يأتي الشكر الواجب في ختام الكتاب، ولكنني آثرت أن ينظر فيه القارئ الكريم بعد تصفحه أو قراءته أو فحصه كتابي، فيرى أمامه قائمة الأعضاء الذين كان لكل منهم دور محمود في معاونتي، لا أستثنى من ذلك من عاونني بإتقان الطبع إلى جوار من عاونني بفرائد الفكر، ومن اقترح حذف معلومة أو إضافة بديلها، مع من أسعدني بجهده الفني في إخراج الكتاب وإعداد رسومه، أو إجادته إخراج الصور الفوتوغرافية. وكذلك من أشار بنصائح بشأن منهج البحث ومساره، ومن عاون في ضبط اللغة وتقويمها، ولا ينبغي لي أن أنسى كل صديق أو زميل أو محب - وجه إلى كلمة تشجيع أو جملة مؤازرة - شجعتني على خوض الصعوبات، واجتياز العقبات.

إلى هؤلاء الأعضاء جميعاً أقدم الشكر في الختام كما قدمته لهم في البدء عندما أهدوا إلى مشورتهم وأستاذن الجميع أن أخص بتحياتي وشكري كلا من:

- الأستاذ الدكتور علي عبد الرحمن رئيس جامعة القاهرة.
 - الأستاذ الدكتور حسام كامل نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث.
 - الأستاذ الدكتور عبد الله التطاوي نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون البيئة والمجتمع.
 - الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طلبه رئيس أكاديمية البحث العلمي الأسبق.
 - الأستاذ الدكتور علي رأفت أستاذ العمارة بجامعة القاهرة.
 - الأستاذ الدكتور فتحي صالح مدير مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي بمكتبة الإسكندرية.
 - الأستاذة الدكتورة ريم بهجت وكيل كلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة.
 - الأستاذة الدكتورة فوقية محمد مرسى أحمد الأستاذة المتفرغ بكلية طب قصر العيني.
 - الأستاذ طاهر المتبولي عضو المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والأعلام.
 - الأستاذ الدكتور مجدي عبد العزيز الأستاذ بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان.
 - الأستاذة فاطمة يوسف أمين عام جامعة القاهرة.
 - الأستاذة الدكتورة منى فؤاد مدير مركز ترميم الآثار جامعة القاهرة.
 - المستشار عمر أحمد حسن المستشار القانوني لرئيس جامعة القاهرة.
 - المهندس عبد المنعم شاكر مدير الإدارة الهندسية جامعة القاهرة.
 - السيد/ محمد إبراهيم علام بمركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء.
 - الأستاذ/ أسامة أمين كبير الباحثين بالمجالس القومية المتخصصة.
- ولهم جميعاً خالص شكري وتقديري،

محمود المناوي

المصادر والمراجع:

- ١- أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الثاني - الطبعة الأولى - مطبعة مصر ١٩٣٦م، ص ١١٠.
- ٢- أحمد عبد الفتاح بدير - الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية - مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٥٠م.
- ٣- أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال ١٣١، القاهرة سنة ١٩٦٢م.
- ٤- الأهرام، ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٨م.
- ٥- الأهرام ٢٨ من مارس سنة ١٩١٤م.
- ٦- الأهرام ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م.
- ٧- الأهرام ٩ من مايو سنة ١٩١٤م.
- ٨- تقويم جامعة فؤاد الأول، سنة ١٩٥٠م، مطبعة جامعة فؤاد الأول.
- ٩- تقويم جامعة القاهرة ١٩٧٨م ص ٢٨.
- ١٠- الجريدة - مصطفى صادق الرافعي- تدريس مادة الأدب العربي - العدد ٥٥١ ديسمبر ١٩٠٨م.
- ١١- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصطفى كامل، مجموعة أبحاث ص ١٨٨.
- ١٢- حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، الجزء الأول، القاهرة، دار الكتب ١٩٣٧م، ص ٢٧٢.
- ١٣- دار الوثائق القومية: مذكرات محمد فريد، مظروف رقم (١)، ص ١٣، خطاب من مصطفى كامل إلى محمد فريد بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦م.
- ١٤- دار الوثائق - محافظ عابدين - تعليم عال - مشروعات قوانين بإنشاء الجامعات المصرية، مشروع قانون بإنشاء الجامعة المصرية.
- ١٥- دار الوثائق القومية - محفظة تحت عنوان "الجامعة المصرية" - البعثات.
- ١٦- دونالد مالكونم ريد - جامعة القاهرة وتكوين مصر الحديثة - مطبعة جامعة كامبردج، بريطانيا، ١٩٩٠م.
- ١٧- رؤوف عباس - تاريخ جامعة القاهرة - سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ١٨- سامية حسن - الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية، ١٩٠٨-١٩٤٦م "رسالة غير منشورة، كلية بنات عين شمس"، القاهرة سنة ١٩٨٣م

- ١٩- سجلات الجامعة المصرية، محاضر الجمعية العمومية، سجل رقم ١، سجل رقم ٢، سجل رقم ٣.
- ٢٠- سجلات الجامعة المصرية، سجل ١١٠ كوبيا: المكاتبات الصادرة، من أول يناير ١٩١١م إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩١١م.
- ٢١- سجلات الجامعة المصرية - تقرير مجلس الإدارة في ١٤ من مايو سنة ١٩١٤م ص ٢٦ "منح طه حسين درجة الدكتوراه".
- ٢٢- سجلات الجامعة المصرية - تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ١٥ من مارس سنة ١٩١١م ص ١١ عن إنشاء كلية الآداب والحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها.
- ٢٣- سجلات الجامعة المصرية، سجل ٨٧: دفتر قيد صادر المكاتبات، وثيقة ٥٧٠، صادر إلى وزير المعارف العمومية، بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩١٨م.
- ٢٤- الظاهر: العدد ٨٦٦ في ٢٠ من سبتمبر ١٩٠٦م، "هكذا بارك الله في المحسن".
- ٢٥- الظاهر: أكتوبر ١٩٠٦م.
- ٢٦- عباس حلمي الثاني - عهدي - مذكرات - ترجمة جلال يحيى - القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣م.
- ٢٧- عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتاريخ، القاهرة ١٩٣٦م، ص ٩١.
- ٢٨- عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ص ٢٣٩.
- ٢٩- عبد المنعم الجميحي - الجامعة المصرية القديمة - نشأتها ودورها في المجتمع المصري - دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٠م.
- ٣٠- عبد المنعم الجميحي - الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠م، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ١٩٨٣م.
- ٣١- عبد الجامعة السادس (عيد العلم)، يونيو سنة ٢٠٠٧م، مطبعة جامعة القاهرة.
- ٣٢- قلين فهمي - مذكرات قليني فهمي باشا - الجزء الثاني، عن رؤوف عباس، تاريخ جامعة القاهرة - الهيئة العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٤م.
- ٣٣- اللواء: العدد ١٥٥١ في ٢٦ من أكتوبر ١٩٠٤م تحت عنوان "كلية الأمة".
- ٣٤- اللواء - الجامعة وأدبيات اللغة العربية وتاريخها - العدد ٢٩٢٥ في ٥ من أبريل ١٩٠٩م.
- ٣٥- المجمعون في خمسة وسبعين عاما - مجمع اللغة العربية - القاهرة ٢٠٠٧م.
- ٣٦- محافظ الجامعة المصرية - محضر اللجنة الفنية في ٢٣ من مايو سنة ١٩١٦م تحت عنوان "نظام امتحان العالمية".

- ٣٧- محافظ الجامعة المصرية، دوسيه ١١٧ محاضر جلسات ١٩١٠، دوسيه ١٢٦ في مارس سنة ١٩١٠م منح روزفلت الدكتوراه الفخرية.
- ٣٨- محافظ الجامعة المصرية - تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ١٥ من مارس سنة ١٩١١م.
- ٣٩- محمود فوزي المناوي: قصر العيني مدرسة وتاريخ، القاهرة، مطابع الأوفست مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مارس ١٩٢٩م.
- ٤٠- محمود فوزي المناوي: حكماء قصر العيني، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، فبراير ١٩٩٩م.
- ٤١- محمود فوزي المناوي: حكماء وشعراء من أون إلى قصر العيني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٤٢- محمود فوزي المناوي: أزمة التعريب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٤٣- محمود فوزي المناوي وحسني نوبصر: تاريخ النهضة الطبية المصرية - متحف قصر العيني - دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٠م.
- ٤٤- مراسلات مصطفى كامل باشا ومدام جوليت آدمز - طبعة ١٩٠٨م - الخطاب الأول ١٣ من يناير سنة ١٩٠٥م، الخطاب الثاني ٣ من فبراير ١٩٠٥م، والخطاب الثالث ٢٢ من مايو سنة ١٩٠٥م.
- ٤٥- مرسوم بتعيين د. حسن إبراهيم حسن مديرا لجامعة محمد علي في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠م.
- ٤٦- مرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩م بإنشاء جامعة محمد علي - الوقائع المصرية في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩م - العدد ١٤٨.
- ٤٧- من الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة إلى أبناء وطنه - القاهرة - مطبعة المعارف ١٩١١م عن ضرورة أن تأخذ الجامعة بيد المرأة المصرية.
- ٤٨- من مصطفى كامل إلى محمد فريد، باريس في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٠٦م، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أوراق مصطفى كامل، المراسلات، القاهرة ١٩٨٢م، ص ١١٩.
- ٤٩- المؤيد: ١٢ من ديسمبر ١٩٠٨م - تحت عنوان "أساتذة المستقبل" - البعثات.
- ٥٠- الهلال: فبراير ١٩٠٠م - جورجى زيدان - "مدرسة كلية مصرية هي حاجتنا الكبرى".
- ٥١- وادي النيل: العدد ١٩ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٠٨م.
- ٥٢- الوقائع المصرية في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٥م "مرسوم إنشاء الجامعة المصرية"، وقد حل محل هذا المرسوم بقانون، القانون رقم ٤٢ الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٢٧م، وقد عدل هذا القانون بالمرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٨م، وبالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣م، وبالمرسوم

بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥م، وبالقوانين رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٠م ورقم ٣٣ لسنة ١٩٤٣م ورقم ٨١ لسنة ١٩٤٧م، ورقم ٨٨ لسنة ١٩٤٨م، ثم حل محله القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠م بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول.

٥٣- الوقائع المصرية، العدد ٣٢ لسنة ١٢١، ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٠م. عبد العال مباشر - جامعة أسيوط - تاريخ عريق - دار النشر والتوزيع جامعة أسيوط ٢٠٠٥م.

٥٤- اليوبيل الماسي لجامعة القاهرة، ٢١-٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣م، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤م.

شعار الجامعة:



يمثل شعار جامعة القاهرة - وفق ما ذكره الدكتور علي رضوان العميد الأسبق لكلية الآثار - صورة المعبود المصري القديم "جحوتي" الذي كان ربا للمعرفة، وبما يعني إسباغ هيمنته ورعايته على كل مجالات العلم والفكر، وكل ما يخطه القلم. فهو عند الأجداد "سيد الكتب"، وهو المعلم الأول صاحب الفضل في اختراع الكتابة والحساب، والقائم على شئون دور العلم، والحفيظ على أسرار ما في السماء والأرض، ورب القوانين والشرائع "وسيد العدالة" كما أنه "سيد الزمن الذي يحصي السنين".

والشعار على هيئة رجل جالس على مقعد، يمسك بيديه قلما ولوحا كأنه يتأهب للكتابة، وله رأس النوع المقدس من طائر أبي منجل المعروف عند القدماء المصريين باسم "حب"، وأطلق عليه الإغريقي "إيبس"، وقد انقرض هذا النوع الآن من مصر، ولم يعد يري إلا في السودان. ويميز واجهة مقعد "جحوتي" علامة هيروغليفية "سماتاوي" التي ترمز إلى "وحدة وادي النيل" وذلك بربط نبات البردي الممثل للشمال بنبات اللوتس الممثل للجنوب.

لقد عرفت مصر القديمة للمعبود "جحوتي" دوره الرائد في حماية وهداية كل من يمسك بالقلم بصفة عامة، ومن نذر نفسه للعلم بصفة خاصة. و"جحوتي" هو رب القمر الذي يحيل الظلمات نورا، والذي يغطي بضياه الأرضيين "أرض الدلتا وأرض الصعيد"، والذي بواسطة ظهوره في دورة رتيبة متعاقبة يتم حساب الأيام ومرور الأشهر والسنين. وفي ذلك تقول واحدة من فقرات كتاب الموتى "إنني أعرف هذا الذي يكون صغيرا في اليوم الثاني ويصير كبيرا في اليوم الخامس عشر، إنه "جحوتي".

إن مصر سوف لا ينقطع ترديدها لاسم هذا المعبود القديم وإلى آخر الزمان، ذلك أن الأجداد الأقدمين كانوا قد أطلقوا اسمه على أول شهور السنة، "توت" المحور عن "تحوت" والمحورة عن "جحوتي". وهو ما بقى معروفا ومتداولاً في التقويم القبطي. وكان الإغريق بدورهم قد ربطوا بينه - كرب للحكمة والعلوم والمعارف - وبين إلههم "هرمس" أحد أبناء كبير آلهتهم "زيوس".